

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales  
et sciences de Gestion  
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم  
التسيير  
قسم العلوم التجارية

## الموضوع :

# أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية  
تخصص تجارة دولية

إشراف الدكتورة:

حساني رقية

من إعداد الطالبة :

دوحة سلمى

### لجنة المناقشة :

أ.د: غوفي عبد الحميد	جامعة بسكرة	رئيسا
د: حساني رقية	جامعة بسكرة	مقررا
د: بن الزاوي عبد الرزاق	جامعة بسكرة	ممتحنا
د: غالم عبد الله	جامعة بسكرة	ممتحنا
أ.د: بن الطاهر حسين	جامعة خنشلة	ممتحنا
د: مولحسان آيات الله	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014/2015

## شكر و تقدير

أشكر الله العليّ القدير على إتمام هذا البحث.  
أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الفاضلة المشرفة  
على هذه الأطروحة الأستاذة حساني رقية على ما قدمته لي  
من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة والحرص الدائم  
على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها.  
كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة  
المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة.  
كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخاصة إلى كل  
الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعانني  
من قريب أو بعيد لإعداد هذه الأطروحة.

## إهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجية أن يتقبله مني

ويجعل ثوابه في ميزان أعمالني .

إلى قرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والذي العزيزين أدامهما الله لي

إلى من زين أيامي زوجي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة

# الفهارس



فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	شكر وتقدير
III	إهداء
III	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
III	فهرس الملاحق
(أ- ط)	المقدمة العامة
<b><u>الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف</u></b>	
02	تمهيد
03	<b><u>المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف</u></b>
03	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
14	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
31	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لأسعار الصرف ( نظريات تحديد أسعار لعملات)
41	<b><u>المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته</u></b>

41	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
48	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
52	المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي
57	<b>المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي</b>
57	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف و وظائفه
60	المطلب الثاني: تنظيم أسواق الصرف
65	المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي
75	المطلب الرابع: توازن سوق الصرف
81	<b>المبحث الرابع: سياسات أسعار الصرف و أهدافها</b>
81	المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها
88	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة للوطنية و شروط نجاحها
97	<b>خلاصة الفصل الأول</b>
<b>الفصل الثاني: آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري</b>	
99	<b>تمهيد</b>
100	<b>المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات</b>
100	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته
105	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
111	المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
116	<b>المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري</b>

117	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري و أهميته
118	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
125	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
128	<u>المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات</u>
128	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
132	المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات
135	المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية
137	<u>المبحث الرابع: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري</u>
138	المطلب الأول: منهج المرونات Elasticities approach
149	المطلب الثاني: منهج الإستعاب " Absorption "
157	<u>خلاصة الفصل الثاني</u>
<u>الفصل الثالث: سبل علاج تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري</u>	
159	تمهيد
160	<u>المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر</u>
159	المطلب الأول: نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري
173	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف
179	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
182	المطلب الرابع: سياسة تخفيض الدينار الجزائري
186	<u>المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري</u>

186	المطلب الأول: هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية
193	المطلب الثاني: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي و أهم شركائه التجاريين
201	<u>المبحث الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري</u>
202	المطلب الأول: سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار الصرف على سعر صرف الدينار لإعادة توازن الميزان التجاري
206	المطلب الثاني: منهج المرونات و توازن الميزان التجاري الجزائري
210	المطلب الثالث: منهج الإستعاب و توازن الميزان التجاري الجزائري
212	<u>خلاصة الفصل الثالث</u>
<u>الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري</u>	
214	تمهيد:
215	<u>المبحث الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و سببية انجل و جرنجر (Engle-Granger Test)</u>
215	المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
218	المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية لـ انجل و جرنجر (Engle-Granger Test)
219	<u>المبحث الثاني: صياغة نموذج أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري</u> <u>بطريقة المربعات الصغرى العادية</u>
219	المطلب الأول: طريقة المربعات الصغرى OLS.
221	المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

## الفهرس.....

228	المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS
237	<u>خلاصة الفصل الرابع</u>
244-239	<u>الخاتمة العامة</u>
257-246	قائمة المراجع
.....	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
72	حالات الريح و الخسارة لخيارات الشراء و البيع لطرفي العقد عند موعد التنفيذ	(1.1)
110	حسابات ميزان المدفوعات	(1.2)
112	التوازن الحسابي لميزان المدفوعات	(2.2)
162	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988)	(1.3)
166	تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي	(2.3)
169	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)	(3.3)
171	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي و السوق الموازي	(4.3)
172	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2013)	(5.3)
183	تطور مؤشر ميزان المدفوعات (1982-1989)	(6.3)
184	تطور مؤشر الاحتياطات الدولية (1971-1990)	(7.3)
187	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1970-2002)	(8.3)
190	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2003-2013)	(9.3)

194	الصادرات السلعية و تنوع وجهات التصدير الجزائرية للفترة (2012-2001)	(10.3)
196	الواردات السلعية و تنوع وجهات الإستيراد الجزائرية للفترة (2012-2001)	(11.3)
199	نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2013)	(12.3)
207	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطورات أسعار الصرف للفترة (1990-2001)	(13.3)
215	نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية	(1.4)
216	إستقرارية السلسلة BC	(2.4)
217	إستقرارية السلسلة TCN	(3.4)
218	اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف و رصيد الميزان التجاري.	(4.4)
228	نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2013).	(5.4)
230	تقييم معلمات النموذج	( 6.4)
234	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	(7.4)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	(1.1)
26	منحنيا الطلب على العملة وعرضها في السوق الحرة	(2.1)
26	الكميات المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبيةة	(3.1)
30	آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	(4.1)
43	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	(5.1)
44	أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	(6.1)
76	منحنى الطلب على العملة الأجنبيةة.	(7.1)
78	منحنى عرض العملة الأجنبيةة	(8.1)
79	توازن سوق الصرف	(9.1)
80	انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبيةة	(10.1)
80	انتقال منحنى عرض العملة	(11.1)
93	تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة	(12.1)
127	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	(1.2)
130	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	(2.2)
133	معدل الصرف و العرض والطلب على الواردات	(3.2)
146	تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري	(4.2)
154	تخفيض سعر العملة و رصيد الميزان التجاري	(5.2)



165	تمويل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي والرسمي	(1.3)
191	تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2013)	(2.3)
192	تطور معدل التغطية خلال الفترة (1970-2013)	(3.3)
195	نسب الصادرات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات التصدير للفترة (2001-2012)	(4.3)
197	نسب الواردات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات الاستيراد للفترة (2001-2012)	(5.3)
200	درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري لفترة (1990-2013)	(6.3)
224	رسم بياني من مخرجات EVIEWSE لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري من 1990-2013.	(1.4)
225	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري	(2.4)
226	رسم بياني من مخرجات EVIEWSE لتطور أسعار البترول في الفترة 1990-2013.	(3.4)
227	تطور كل من رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف الأجنبي و أسعار البترول	(4.4)
232	توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي	(5.4)
233	نتائج اختبار جاك بيرا	(6.4)
235	منحنى القيم المقدره و الفعلية للنموذج خلال الفترة (1990-2013)	(7.4)

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
(01)	البيانات المستخدمة في الدراسة
(02)	نتائج إستقرارية السلسلة BC
(03)	نتائج إستقرارية السلسلة TCN
(04)	نتائج تقدير النموذج
(05)	اختبار عدم تجانس الخطأ (اختبار-Breusch-Pagan-Godfrey)
(06)	دالة الارتباط الذاتي للبقايا
(07)	دالة الارتباط الذاتي لمربعات للبقايا
(08)	جدول توزيع فيشر F
(09)	جدول توزيع ستودنت T
(10)	جدول كاي تربيع $\chi^2$
(11)	جدول دارين وتسون

# المقدمة العامة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول، ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الإستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضيي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكيف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الإختلالات الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية

زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تتخفف دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد (الأورو في حالة الجزائر) فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدولة، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على اكساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

تتزرع الجزائر بثروات طبيعية عديدة على رأسها النفط الذي يعتبر مورد استراتيجي لها، والذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية بنسبة صادرات تقدر بـ 98% من إجمالي الصادرات في مقابل حوالي 50% من الواردات المتأتية من أوروبا، وهيكل التجارة الخارجية الجزائرية يجعل منها رهينة للصدمات الخارجية، و التي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات، وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الانتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط و متغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ما هي سبل علاجها في الجزائر؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف ؟

2- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على العجز في الميزان التجاري؟

3- ما هي آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟

2- فرضيات الدراسة:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة

حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تفترض الدراسة مايلي:

1- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات

وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.

2- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى

إجراءات و سياسات تكميلية.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيمايلي:

أ- أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في

هذا النوع من الدراسات.

- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي و علاقتها بموضوع التجارة الدولية.

ب- أسباب موضوعية:

- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضع الخارجية و العلاقات الخارجية للدول.
- الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسات أسعار الصرف في تخفيض العجز في الميزان التجاري .
- معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف.
- معرفة السياسات الأكثر ملاءمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري و التوجه نحو اقتصاد مفتوح.

4- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري.
- تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.
- محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

5- أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر قمنا باسقاط

الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية، بالإضافة إلى اتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والرامية إلى تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج مما يساعد على نقل الأثر المالي للميزان التجاري.

ويتضح أكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف و أسعار البترول على الميزان التجاري، كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي لها ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 على غاية ديسمبر 2013

#### 6- المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي و الذي اعتمدها في خلال الدراسة القياسية، وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر بالاعتماد على برنامج Eviewse8 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري .

#### 7- حدود الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 1990-2013، و لقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و كذا تماشياً مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.



## 8- الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات و الأبحاث التي تناولت موضوع نمذجة سعر الصرف و التوازن الخارجي نذكر منها:

## 1- دراسة سمية زيرار وآخرون، بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-1970-

2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد 02، 2009 ، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر

تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي

على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى

العادية والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل

العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار

الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

## 2- دراسة اسماعيل بن قانة وعيسى بهدي، بعنوان قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلية

للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 14، 2014. تهدف هذه

الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012، وذلك من خلال دراسة أثر ذلك

على متغيرات كلية لنموذج هيكلية للاقتصاد الجزائري، و التنبؤ بسلوكها من خلال إجراء المحاكاة على

المتغير لمعرفة تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

## 3- دراسة Marilyne Huchet-Bourdon Jane Korinek، بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2011، تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على

التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة والتصنيع والتعدين

توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل

من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في

البلدان الثلاثة، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضرراً، كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات .

4- دراسة Kanchana Senanayake و marasingha Appuhamilage و hmed Abdulhusain و Ali

Alhayky بعنوان "تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين (1993-

2007)" مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، المجلد، 2010، الصين، 2010.

- الغرض من هذه الدراسة القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سريلانكا والصين خلال الفترة 1993-2007، حيث قامت هذه الدراسة بالتحقق من شرط قيام التجارة بين كل من سريلانكا و الصين من خلال خطوتين، الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية و الواردات بين سريلانكا والصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، والتغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات و الواردات القطاعية بين سريلانكا و الصين، و توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تلعب دوراً نشطاً في التجارة، في حين أن التغيرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دوراً رئيسياً في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سريلانكا والصين، كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لا يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية فضلاً عن التجارة القطاعية بين سريلانكا والصين.

5- Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani، دراسة بعنوان "تأثير تقلبات سعر

الصرف على الصادرات في باكستان"، مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية (2003-

2010)، المجلد 5، 2012، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان

في الفترة 2003-2010، حيث استخدمت بيانات ربع سنوية باستخدام نماذج GRCH ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الصادرات في باكستان تتأثر سلبا بتقلبات سعر الصرف والأسعار النسبية، إلا أنها تتأثر إيجابيا بالدخل الأجنبي .

6- دراسة سي محمد كمال، بعنوان " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في

الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار و اليورو على الصادرات و الواردات

الجزائرية ، و لتحقيق هذا الهدف استخدم دوال استجابة النبضة (IFR) و مكونات التباين المقدر بنموذج

VAR خلال الفترة (2002-2011)، و توصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- للصادرات الخارجية أثر بالغ على التجارة الخارجية.
- انخفاض الدولار (سعر صرف الأورو أمام الدولار) له أثر إيجابي على الصادرات الجزائرية
- انخفاض الدينار أمام الأورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم لها أثر سلبي على الواردات .
- وجود علاقة معنوية لأثر أسعار المواد الغذائية و التضخم و الشراكة الأورو جزائرية على الواردات.

9- هيكل و تقسيمات الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى أربعة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول لأساسيات حول أسعار الصرف حيث نعرض أولاً أهم المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، و كذا العوامل المؤثرة فيه و مخاطر تقلباته ، كما تطرقنا لأسواق الصرف الأجنبي و أهم المتعاملين فيه و كذا طريقة عمل هذه الأسواق، و ختمنا الفصل بدراسة سياسات أسعار الصرف وأهدافها و ذلك من خلال التطرق لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري.

أما الفصل الثاني فتطرقنا من خلاله إلى دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال دراسة هيكل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، بالإضافة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على كل من الصادرات و الواردات، و ختمنا الفصل بدراسة علاقة سعر صرف كأداة لتسوية الخلل بالميزان التجاري.

أما في الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة سياسة سعر صرف الدينار الجزائري و كذا واقع الميزان التجاري و ختمناه باستعراض مختلف الآليات التي من شأنها الحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

وفي الفصل الأخير و المتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة حاولنا من خلاله تقدير نموذج لدراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري خلال الفترة جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013 ، من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم متغيرات كل من سعر الصرف و أسعار البترول كمتغيرين مستقلين و رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في التقدير من خلال برنامج الـEviews.8.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة نوضح فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأهم التوصيات المقترحة.

# الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي  
لسعر الصرف

## تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تتجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف و كل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم

أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف و مخاطر تقلباته

المبحث الثالث: أسواق الصرف الأجنبي

المبحث الرابع: سياسات أسعار الصرف و أهدافها

## المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الإستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة ، و هذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

### الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى<sup>1</sup>، نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص246.

والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة مبادلة و أداة للتسوية بين المبادلات الدولية، و أهمل جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية، و يعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية"<sup>1</sup>، كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه: "قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية"، نلاحظ أن التعريف الثاني أضاف لأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الدولية .

نستنتج من هذين التعريفين أنهما ركزا على كون سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، و تسوية للمعاملات بين دول العالم و أهملتا علاقته بأسعار السلع و الخدمات لتأثيره على القطاعات الاقتصادية كونه و سيلة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستورد. إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي: هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها .

وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة لتغيرات في ظروف العرض و الطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:

- العملية: و هي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى .
  - المكان: يقصد به سوق الصرف.
  - الهدف: و هو تسوية المدفوعات الدولية.
  - السعر: و هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغير هذا السعر، تغير

<sup>1</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي"ماهية،مدرجاته الأساسية،تطوره"، منشأة المعارف،مصر ،2004،ص17.



كل الأسعار و الأجور، و كل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها و الكلية إزاء العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي .

#### الفرع الثاني: أساليب تسعير العملات

يوجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:

#### الطريقة الأولى: طريقة التسعير المباشر: Direct Quote

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس<sup>1</sup>.

#### الطريقة الثانية: طريقة التسعير غير المباشر: Indirect Quote

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير. نجد أن المتعاملون في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة أما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معا، فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتمد طريقة التسعير المباشر، أما إذا كان يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا إنجلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر<sup>2</sup>، حيث أن معظم دول العالم تستعمل طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك الجزائر، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار الجزائري كمايلي:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 79.38 \text{ دينار جزائري}$$

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 196.

<sup>2</sup> مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص 137-138.

حيث يعرض المتعاملون في الصرف الأجنبي سعرين لكل عملة ، سعر البيع و سعر الشراء و الفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحصل عليه المتعامل، ويمثل السعر الأقل هو سعر الشراء و السعر الأعلى سعر البيع.

### سعر الصرف المشتق : Cross Rate

يعتبر سعر الصرف مشتقا إذا لم تكن العملة الوطنية طرفا في عملية المبادلة ، و ذلك من خلال إيجاد علاقة بين العملتين محل المبادلة بعملة ثالثة مشتركة كالدولار مثلا،<sup>1</sup> و تسمية الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة، حيث يمكن حساب سعر عملة المبادلة انطلاقا من سعر العملات في المراكز المالية ،<sup>2</sup> و المثال التالي يوضح ذلك:

- في الجزائر 1 دولار أمريكي = 79.38 دينار جزائري.

- 1 دولار أمريكي = 0.89 أورو.

انطلاقا من هذه المعطيات يمكننا حساب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو، كما يلي:

$$1 \text{ أورو} = \frac{79.38}{0.89} = 89.19 \text{ دينار جزائري.}$$

تدهور هذه العملة يكون إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة، و يمكن حساب التحسن أو التدهور في قيمة عملة ما مقابل عملة أخرى في شكل معدل كمايلي:<sup>3</sup>

$$\frac{\Delta c}{c} = \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} \times 100 \dots\dots\dots(1.1)$$

حيث أن:

$\Delta C$ : يمثل التغير في سعر العملة.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 139.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش مرجع سابق، ص 98.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 98-99.

$C_{t1}$  : سعر العملة مقابل عملة أخرى في نهاية الفترة.

$C_{t0}$  : سعر العملة مقابل عملة أخرى في بداية الفترة.

مثال:

في الجزائر: في شهر جانفي 2013 كان : 1 دولار = 77.93 دج.

وفي شهر أكتوبر: 1 دولار = 81.34 دج.

$$\begin{aligned}\frac{\Delta c}{c} &= \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} \times 100 \\ &= \frac{81.34 - 77.93}{77.93} \times 100 = 4.38\%\end{aligned}$$

ومعنى هذا أن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري زادت بمقدار 4.38% ، وهذا خلال الفترة

جانفي 2013 إلى غاية أكتوبر 2013، معنى هذا أن الدينار الجزائري قد انخفض بنفس النسبة أمام الدولار

الأمريكي خلال هذه الفترة، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وهذا ما

سنوضحه من خلال مايلي:

في الجزائر: في شهر سبتمبر 2013 كان : 1 دولار = 81.59 دج.

وفي شهر ديسمبر 2013 كان: 1 دولار = 78.65 دج.

$$\begin{aligned}\frac{\Delta c}{c} &= \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} \times 100 \\ &= \frac{78.65 - 81.59}{81.59} \times 100 = -3.60\%\end{aligned}$$

ومعنى هذا أن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري انخفضت بمقدار 3.60% ، وهذا خلال

الفترة سبتمبر 2013 إلى غاية ديسمبر 2013، معنى هذا أن قيمة الدينار الجزائري قد ارتفعت بنفس النسبة

خلال هذه الفترة أمام الدولار الأمريكي.

**2- الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية و تعويضها بالواردات التي تكون أسعارها في الأسواق العالمية أقل من أسعارها في الأسواق المحلية، حيث أن سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية للبلد، وكمثال عن ذلك فحين ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني زاد اقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية.

**3- الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف الوظيفة التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الطبيعية بين دول العالم، وكمثال عن ذلك ففي حالة إرتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين الياباني ، وبإفترض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية ففي هذه الحالة ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استردادتها بسبب الإرتفاع في قيمة الدولار مقابل الين ، ما يؤثر بدوره على إحتياجات اليابان من الدولار الأمريكي في حين ترتفع الإحتياجات الأمريكية من الدولار، وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها سيؤثر على حجم الإحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

#### الفرع الرابع: أشكال سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض و الطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها ، ومن بين أشكال سعر الصرف نذكر:

### أولاً: سعر الصرف الإسمي Taux de Change Nominal

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية<sup>1</sup>، نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب القوة الشرائية للعملة. يتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، و ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، و سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد.<sup>2</sup>

نستنتج أن سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة ، و لا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

### ثانياً: سعر الصرف الحقيقي Taux de Change Réel

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية ، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>3</sup>، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية إتخاذ القرارات.<sup>4</sup>

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الإسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص3.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص105.

<sup>4</sup> Hervé Joly et d'autres, Le Taux de Change Réel D'équilibre Une introduction, Ministère de L'économie et des Finances, PARIS, 1996, p4.

<sup>5</sup> صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد12، الكويت، 2011، ص2.

نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، و يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

فمثلا: إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة ما تزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل فهذا لا يؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد، كون الارتفاع الحاصل في العوائد التصديرية لم ينعكس إيجابا على أرباح المصدرين حتى و إن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة مرتفعة. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$TCR=TCN.P*/P \dots\dots\dots(1.2)$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P: مستوى الأسعار في البلد المحلي.

P\*: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

TCN: سعر الصرف الإسمي.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي

للعلمة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي و البلد المحلي.

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع

المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة

التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة

لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

<sup>1</sup> لزعر علي و آيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012، ص50.

بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد المحلي و أهم المتعاملين التجاريين ، فهي إذن تعبر عن القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار و العكس صحيح.

### ثالثا: سعر الصرف الفعلي Taux de Change Effectif

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.<sup>1</sup> يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

### رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي Le Taux de Change Effectif Réel

هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.<sup>2</sup>

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين إتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الإسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد

<sup>1</sup> J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3,2011 ,p234.

<sup>2</sup> عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، 2011،ص32.

سوف تصبح أعلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا على الميزان التجاري للدولة.

#### خامسا: سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

والملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و تفسير تغيراته.

#### الفرع الخامس: أهمية سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي ، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص7.



إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد .

### المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف ، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه ، أي كم تساوي العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى كون أن المستورد إذا كان بلده يطبق نظام سعر الصرف الثابت عندها يكون على ثقة أن ثمن السلعة المستوردة لن يتغير في الأشهر القادمة و العكس صحيح إذا كان البلد يطبق نظام الصرف المرن، و بالتالي نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال حيث أصبحت دول العالم جميعا تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها ، فمنها من اختارت البقاء على النظام الثابت للصرف بربط عملتها بعملة موثوق بها ، و بعض الدول ربطت عملتها بسلة مكونة من عملات شركائها أو منافسيها التجاريين و عومته تجاه باقي العملات ، و القلة البقية وهي الدول المتقدمة تركت عملاتها تعوم في بحر الاقتصاد الدولي .

وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف ؟

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص10.

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و كل المتعاملين في سوق

الصرف<sup>1</sup> ، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف.<sup>2</sup>

ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف: هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف

العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف و القيود على استخدامها.

و يمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف ، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف الثابت.

- نظام الرقابة على الصرف.

- نظام الصرف المرن.

#### الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي

والمحافظة عليه ، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات

النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية ، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس

معين<sup>3</sup>، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال

في نظام الصرف الحر، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق

التثبيت و بالتالي الاستقرار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مجلة إضاءات ، أسعار صرف العملات، مرجع سابق، ص2.

<sup>2</sup> Michel Jura, *Techniques Financiere Internationales*, Dunod, Paris, 2 eme Edition ,2003,p132.

<sup>3</sup> مشهور هنلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الاجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف ، الأردن، 2008، ص37.

<sup>4</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص71.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف ، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.  
في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما: (سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بريتن وود).

### 1- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب و العكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب و كل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني ، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:  
الشرط الأول: أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحد في كل دولة.  
أما الشرط الثاني : أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود.  
و لإستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جدا، و هو حدي دخول و خروج الذهب من الدولة وفقا لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية (أي حسب تصدير و استيراد الذهب) وهو ما يعرف ب "قواعد الذهب"<sup>1</sup>.

فمثلا: قبل عام 1914 كان 1 FRF = 0.32256 غ ذهب و \$1 = 1.67 غ ذهب.

$$\text{سعر صرف الدولار هو : } 5.18 = \frac{1.67}{0.32256} \text{ ، أي أن : } \$1 = 5.18 \text{ FRF}$$

أي أن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر و لا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لإجتياز

نفقات نقل الذهب وهي حدود تصدير و استيراد الذهب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص49.  
<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص51.

## 1- سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتون وودز

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الإحتياطي الرسمي و كان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الإستقرار في أسعار الصرف.<sup>1</sup>

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض)، و لايسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع ابلاغ الصندوق بذلك التعديل،<sup>2</sup> و هو ما يطلق عليه بالثبیت القابل للتعديل، و الذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي.<sup>3</sup>

غير أن الثبیت بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد ، إلا إذا قامت بثبیت عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها، و للخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، و إما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة SDR ( Special Drawing Right ) وحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار و الين و اليورو والجنيه الإسترليني ، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل لـ SDR يومياً من قبل FMI حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة لـ SDR.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة:محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007،ص283.

<sup>2</sup> مروان عطون ، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص81.

<sup>3</sup> Ephraim Clark et autres, *Le Mangement des Risques Internationaux*, Economica, paris, 2001, p18.

<sup>4</sup> هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص293.

و لنظام سعر الصرف الثابت بعض النفاص و العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها و فيمايلي سنذكر مزايا و عيوب هذا النظام.

**أولاً: المزايا:** من مزايا أنظمة الصرف الثابتة مايلي:

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية و الاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي و الأسعار.<sup>1</sup>
- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات و الإستقرار ، فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية ، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.
- سعر الصرف الثابت يحدث تغييرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>
- و ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة و هذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

**ثانياً: عيوب نظام سعر الصرف الثابت:** من عيوب هذا النظام مايلي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص70.

<sup>2</sup> محمد راتول، تحولات الدينار و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، صص 14-15.

- وفي حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تتعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية لبلد هذه العملة.

- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الإحتياطات النقدية و كذا الأسعار المحلية<sup>1</sup>.

- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض<sup>2</sup>.

هذه العيوب في نظام الصرف الثابت أدت إلى ضرورة التخلي عن التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية و السياسية المسطرة، وهذا ما أوضحه الاقتصادي Mundell من خلال الثلاثية المستحيلة، ووفقا لهذه الأخيرة لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة ، والذي يوضح من خلاله أن السياسة الاقتصادية الكلية لا يمكن للدول تحقيقها إلى من خلال توفر عنصرين من رؤوس المثلث و المتمثلة في:<sup>3</sup>

✓ حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

✓ استقلالية السياسة النقدية.

✓ نظام سعر صرف ثابت.

حيث إذا اختارت الدولة سعر صرف ثابت و سياسة نقدية مستقلة لتحقيق أهدافها، لابد من تقييد حركة

رؤوس الأموال حتى لا تتأثر أسعار الفائدة المحلية بالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة العالمية، أما إذا

<sup>1</sup> Hend Sfaxi Benahji, *Choix des politiques de change dans les pays en developpements : Etude de la competitivite de la Tunisie*, Panoeconomicus, 2008, Tunisie, p354.

<sup>2</sup> بري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص30.

<sup>3</sup> علي توفيق الصادق و آخرون، نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003، ص27.

اختارت حرية انتقال رؤوس الأموال و استقلال السياسة النقدية فلا بد من التخلي عن سعر الصرف الثابت لعدم قدرة السلطات النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية.

وما يمكن استخلاصه هو أنه في حال اعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت، تواجه السلطات النقدية صعوبة بالغة في تصحيح الاختلال الخارجي نتيجة التعارض بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسات الاقتصادية.

### الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

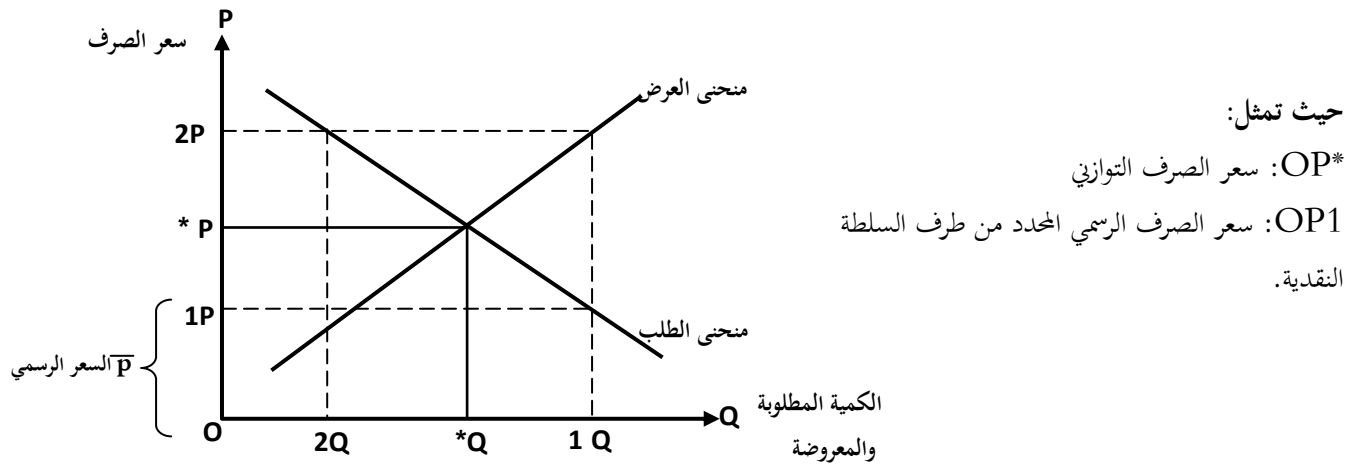
يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، و يكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد .

و الشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة :

الشكل رقم (1.1) : تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04،جامعة الشلف، الجزائر،2006، ص243.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند السعر  $op1$  (سعر الصرف الرسمي)، الكمية المطلوبة هي  $OQ1$  ، و الكمية المعروضة هي  $OQ2$  ، فعند السعر  $p1$  السلطة النقدية تقوم بتنفيذ سعر الصرف حسب الأولويات و الإحتياجات بما يتلاءم و الكمية المعروضة، ونظرا لكون الإحتياجات كثيرة و لا يمكن تلبيتها من خلال السعر الرسمي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للحصول على العملة الصعبة من السوق غير الرسمي، ومن هنا يتشكل سعر ثاني يكون أعلى من السعر الرسمي و السعر التوازني أيضا ، إذ يعتبر الفرق بين السعر التوازني و السعر المنشأ في السوق الموازية  $p2$ ، تأمينا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول به.

و يتميز نظام الرقابة على الصرف بمايلي:<sup>1</sup>

- تقييد حرية تصدير و استيراد الصرف الأجنبي.

<sup>1</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04،جامعة الشلف، الجزائر،2006، ص241.



- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية و إخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.
  - ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>
  - حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلا من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية .
  - علاج الخلل في ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.
  - حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي، و التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
  - الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
  - توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
  - تنمية الإحتياجات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل.
- لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات و عراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال و الحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 166-

ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع الدولة أن تتحكم في وارداتها حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لا بد أن يأخذ إذناً بالاستيراد، ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها، حيث نجد أن بعض الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف .

#### الفرع الثالث: سعر الصرف المرن (المعوم)

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت و نظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية و النقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص165.

وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية<sup>1</sup>، فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات و كذا انتقال رؤوس الأموال<sup>2</sup>.

وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>، حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة<sup>4</sup>.

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي رهون بتقلبات قوى العرض والطلب ، لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسباً تقاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه)، و سنوضح الفرق فيمايلي:

#### أولاً: التعويم النظيف (الحر)

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، حيث يبقى سعر الصرف خاضعاً لقواعد السوق، و خوفاً من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الإحتياطيات النقدية والذهب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع و الشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف

<sup>1</sup> Mohsen Bahmani-Oskooee, **The long-run relation between a black market exchange rate and the trade balance**, Journal of Economic Studies, Vol. 26 Iss 2,1999, p122.

<sup>2</sup> Abdol S. Soofi, **China's exchange rate policy and the United States' trade deficits**, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1,2009 , p36.

<sup>3</sup> Michael G. Papaioannou. **Exchange Rate Unions Versus Flexible Exchange Rates An Empirical Investigation**, Essays in Honor of Lawrence, 1995, p305.

<sup>4</sup> بريري محمد أمين، مرجع سابق، ص32.

العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة، و تعتبر أموال موازنة الصرف و طرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة<sup>1</sup>.

### ثانيا: التعويم غير النظيف (المدار)

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة<sup>2</sup>، و ذلك من خلال:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها و تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.
- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج<sup>3</sup>.

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسيط بين الثبات و التعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع الوضع النقدي و وضع التجارة الدولية.

وقد أصدر صندوق النقد الدولي بعض الشروط التي تستوجب على البنوك المركزية مراعاتها حين التدخل لإدارة سعر الصرف من أهمها<sup>4</sup>:

- أن لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى الزيادة في حدة التقلبات.

<sup>1</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مرجع سابق، صص 140-141.

<sup>2</sup> ماهر كنج شكري ومروان عطون، المالية الدولية "العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، صص 215.

<sup>3</sup> آيت يحي سميير، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، صص 62.

<sup>4</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، صص 13.

- أن لا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف إلى اكتساب فوائد على حساب دول أخرى.

أما الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فتتمثل في:

- التأثير على حركة الصادرات والواردات من خلال رفع أو تخفيض الحواجز الجمركية، فزيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها تجاه العملات الأجنبية، بينما الزيادة في الواردات على حساب الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية.

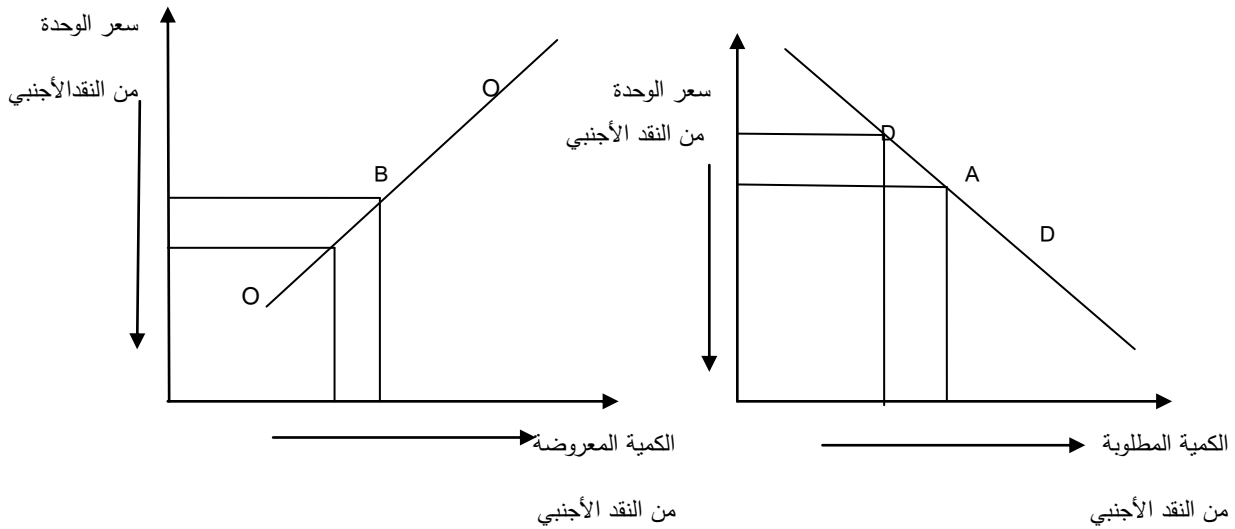
-التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية.

-استعمال سعر الفائدة، فإذا أرادت السلطات النقدية رفع قيمة عملتها فما عليها إلا القيام بتخفيض سعر الفائدة الموجه للمستثمرين، أما في الحالة العكسية فستقوم برفعه.

و ما يمكن أن استنتاجه هو أن نظام الصرف المرن يوفر الحماية من الصدمات الحقيقية كالتغير في الطلب على الصادرات، أو في معدلات التبادل التجاري، كما أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في هذه الدول، الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة.

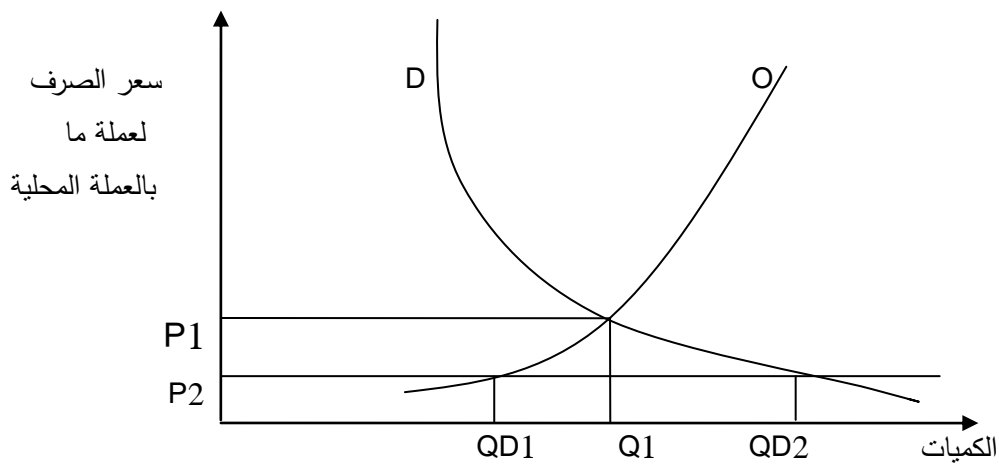
و الشكل رقم(2.1) يوضح حالة السوق الحرة بالإضافة إلى تدخل الدولة من أجل توجيه سياستها الاقتصادية، حيث يتحدد سعر الصرف في السوق الحرة للعملة الأجنبية عند تقاطع منحنى العرض والطلب لهذه العملة.

الشكل رقم (2.1): منحني الطلب على العملة وعرضها في السوق الحرة



المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص9.

الشكل رقم (3.1): الكميات المطلوبة و المعروضة من العملة الأجنبية



المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص9.

لما يتقاطع منحنيي الطلب والعرض على الصرف الأجنبي يتحدد سعر الصرف الحر و يطلق على هذا السعر إسم سعر الصرف التوازني ويرمز له بـ (P1) ، فإذا لم يكن هناك ميل لهذا السعر في ظل ظروف معينة نحو الارتفاع أو الانخفاض ونظرا إلى كون العرض و الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من مختلف بنود ميزان المدفوعات الدائنة والمدينة، فإن توازن سعر الصرف يعني ضمنا شكلا من أشكال التوازن (الحسابي) في ميزان المدفوعات فسعر الصرف التوازني يمثل السعر الذي يسود عندما يتحقق التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا في الأجل الطويل.

فإذا وجدت الدولة أن مدفوعاتها نحو الخارج تفوق مداخيلها من الخارج تقلصت قيمة العملة الوطنية لصالح العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، في هذه الحالة تضطر الدولة إلى التدخل لإجبار المصدرين والمتعاملين بالعملة الصعبة على بيع ما لديهم من عملات أجنبية لها أو لبنوك معينة، وهذا التدخل يكون عادة بفرض سعر إداري نرزم له بالرمز P2 يكون أقل من السعر التوازني IP ، و يلاحظ أنه عند السعر الإداري يكون الطلب على الصرف الأجنبي QD2 أكبر من عرضه QD1 .

ومن بين الأسباب الداعية إلى اعتماد نظام الصرف المرن نذكر:

- **عدم وجود احتياطات كافية:** كون قلة أو عدم توفر الإحتياطات يؤدي إلى عدم الثقة في النظام بالإضافة إلى وجود المضاربة .
- **عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي:** يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من أجل نجاحه، وهذا ما تفنقره معظم الدول خاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات تضخم عالية و حالة عدم الإستقرار ، مما دفع الدول اعتماد نظام الصرف المرن لجعل السوق المحرك الأساسي لأسعار الصرف.
- **الإعتبرات السياسية:** حيث عند تبني نظام سعر الصرف الثابت وفي حالة ما إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها تكون الدولة محل مساءلة الشعب ، لكن في أسعار الصرف المرنة الانخفاض يكون تلقائيا.

ولنظام سعر الصرف المرن مزايا و عيوب يمكن ذكرها فيمايلي:

**1- مزايا نظام سعر الصرف المرن:** يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من المزايا نذكر منها:

- يسهل تطبيق نظام الصرف المرن، لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محرّكة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية<sup>1</sup>.

- يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الآجال القصيرة.

- يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائياً، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب<sup>2</sup>.

- يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية و النقدية الخارجية، فضلا عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة<sup>3</sup>.

غير أن هذه المزايا غير مطلقة كون أن التوازن في أسعار الصرف يأتي من خلال الحرية المطلقة لأسعار الصرف، ولو تحقق ذلك التوازن لما كانت هناك حاجة للجوء إلى التعويم المدار من خلال تدخل البنك المركزي، كما أن السياسة النقدية الداخلية غير مستقلة تماما، كون التعويم دوما يكون مصاحب بتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات و بالتالي أسعار المنتجات الداخلية، وهذا يؤدي بالدولة إلى اتخاذ قرارات حمائية.

**2- عيوب نظام الصرف المرن:** رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض

النفائص نذكر منها:

<sup>1</sup> Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani, **Impact of exchange rate volatility on sectoral exports of Pakistan: an ARDL investigation**, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 5 Iss 3 ,2012,p216.

<sup>2</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، صص 301-302.

<sup>3</sup> بريري محمد أمين، مرجع سابق، صص 51.

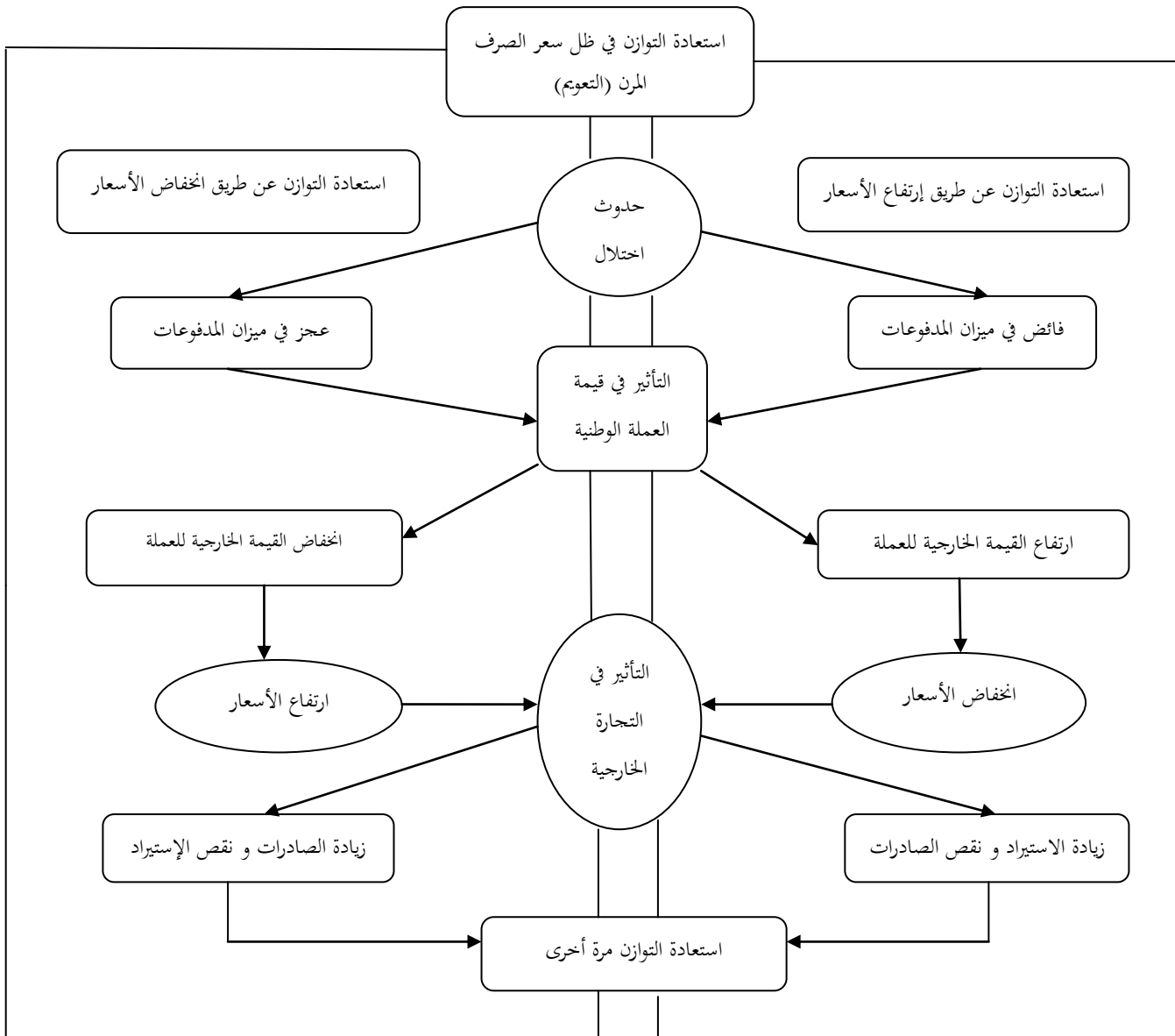


- إن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تتعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسيا على نشاط التصدير.
- نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الإحتياجات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت<sup>1</sup>.
- يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات و بالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.
- و سنوضح من خلال الشكل الموالي آلية التوازن في ظل نظام سعر الصرف المرن.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 108

<sup>2</sup> رويادوغويتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى، وبأي سرعة؟، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 38، واشنطن، 2006، ص 4.

الشكل رقم (4.1): آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص55.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك اختلاف في بين سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت، فوجود فائض في ميزان المدفوعات حسب مفهوم سعر الصرف المرن يعني ضمنا ارتفاع القيمة الخارجية للعملة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الإستيراد وتقليل الصادرات، لأن الطلب الخارجي على الصادرات

سينخفض نتيجة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، فيقل الفائض بسبب ظهور العجز في الميزان التجاري و تعود الحركة إلى نقطة التوازن من جديد، و العكس صحيح في حالة العجز .

والفرق في هذه الآلية عنها في ظل قاعدة الصرف الثابت هو أن تأثير الاختلاف مرتبط مباشرة على القيمة الخارجية للعملة وليس على كمية النقود ، أي لم تعد القيمة الداخلية للعملة هي أساس الوصول إلى الاستقرار في القيمة الخارجية لها، و في هذه الحالة يتم عزل الاقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، حيث أن العجز في هذه الحالة يصح تلقائيا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نظام الصرف المرن يسمح بإتباع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة، يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسبة، سواء فيما تعلق بالعمالة أو أسعار الفائدة وكمية النقود، ولا تكون هناك أسباب تسمح للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لتقديم توجيهاتها.

وبعد استعراضنا لأهم أنظمة الصرف المعتمدة، يمكن القول أن اختيار نظام صرف عن آخر لا يتم نظريا على أساس سلبيات و إيجابيات كل نظام، و إنما تحكمه الظروف الداخلية والخارجية لكل دولة ، حيث يكون النظام المعتمد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة لأسعار الصرف ( نظريات تحديد أسعار لعملات)

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها و فيمايلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

#### الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة

في أسعار الصرف<sup>1</sup>، و تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج ، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي<sup>2</sup>.

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب ، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" و التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.<sup>3</sup>

و خلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، و بالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:

#### أولاً: الصورة المطلقة للنظرية

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، و يتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.  
فرضا أن:

- رمز سعر الصرف هو £

- مؤشر الأسعار المحلية P

<sup>1</sup> مدحت صادق ، مرجع سابق،ص129.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى و آخرون، مرجع سابق، ص167.

<sup>3</sup> شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص124.

- مؤشر الأسعار الأجنبية  $P^*$

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$\boxed{\mathcal{E}=P/P^*} \dots\dots\dots(1.3)$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي : "توحد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان" و هذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي: <sup>1</sup>

$$\boxed{P=\mathcal{E}.P^*} \dots\dots\dots(1.4)$$

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في الجزائر بـ 100 DZ و تباع في أمريكا بـ \$10 ، وأن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو \$/DZ 0.0137 ، فإن سعر الوحدة في الجزائر يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الدينار الجزائري إلى دولار باستخدام سعر الصرف المذكور أعلاه،أي:

$$\$1.37=0.0137^*DZ10$$

ثانيا: الصورة النسبية للنظرية

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مدحت صادق ، مرجع سابق، ص ص129-130.

<sup>2</sup> المرجع السابق،ص131.

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، فانخفاض القوة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات و تشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية وإلى نقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي، و بالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، و الذي ينتج عنه رفع سعر العملة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الأجل الطويل منه في الأجل القصير، وتشير إلى رفض فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر صرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظرية تعادل القوة الشرائية ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، أما في المدى القصير، فأسعار الصرف هي أكثر تطايرا من مستوى أسعار السلع والخدمات<sup>2</sup>.

و نستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، و بالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار .

<sup>1</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط02، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ، 2001، ص116.

<sup>2</sup> جبوري محمد، تأثير انظمة أسعار الصرف على التضخم و نمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص14.

بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات نلخصها فيمايلي:

- يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني و لا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية .
- قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية.<sup>1</sup>

- إن القدرة التنافسية العالمية لا تتوقف على عنصر السعر لوحده ، وإنما تتدخل فيها عناصر أخرى منها جودة السلع ، وخدمات مابعد البيع ودقة مواعيد التسليم.
- أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف .
- وضع الاقتصادي كينز أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات و الواردات.
- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة و العكس في حالة العجز.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص117.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص131-132.

- تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة، في حين يمكن للدولة منح إعانات لإنتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكّنها من تخفيض مستوى الأسعار كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري مع الخارج وفي هذه الحالة لا تكون حقيقية.

- تفترض النظرية وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، حيث أن الأسعار هي المسبب و سعر الصرف يمثل النتيجة، أي أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف في حين تظهر العلاقة العكسية أحيانا، حيث أن تدهور سعر الصرف يكون سببا في تدهور الأسعار الداخلية كما يمكن أن يتغير سعر الصرف أيضا دون أي علاقة بمستوى الأسعار، كأن تفرض الدولة تعريفه جمركية من أجل رفع قيمة العملة في الخارج دون أن يصاحبه رفع في الأسعار الداخلية.

- إن هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية و ليس ميزان المدفوعات ككل<sup>1</sup>. ورغم كل هذه الإنتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتخلفة بدرجة كبيرة ، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول و أسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

#### الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أما أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 189.



حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة<sup>1</sup>

أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

فالقاعدة العامة تقول : "تتخضع قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد

الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح"<sup>2</sup>

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي

هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تتخضع قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا

كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك

الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل

السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر

الصرف العاجل و الآجل.

وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:<sup>3</sup>

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم و نرسم لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في

نهاية التوظيف على  $M(1+i_d)$  .

حيث:  $i_d$  معدل الفائدة، وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساوياً للمبلغ

المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقداً) ، وتوظيفها في

<sup>1</sup> نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى و دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 01، المجلد العشرون، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، يونيو 2004،ص7.

<sup>2</sup> جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000،ص52.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق،صص 121-122.

الأسواق الأجنبية بمعد فائدة  $ie$  و إعاة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$M(1 + id) = \frac{M}{CC} \cdot (1 + ie) \cdot CT \dots\dots\dots(1.5)$$

حيث:

CC: سعر الصرف الفوري .

CT: سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الإسمي في البلد الأجنبي.

id: معدل الفائدة الإسمي في البلد المحلي.

المعادلة (1.5) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = (1 + id)/(1 + ie) \dots\dots\dots(1.5)$$

ويطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots\dots\dots(1.7)$$

$$\frac{CT-CC}{CC} = (id + ie)/(1 + ie) \dots\dots\dots(1-8)$$

و إذا كانت  $ie$  صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة:

$$\frac{CT-CC}{CC} = id - ie \dots\dots\dots(1-9)$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير و إنما أثرها يكون على المدى الطويل.

### الفرع الثالث: نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها و هذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية<sup>1</sup>.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا و هو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات و ما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، و العكس صحيح في حالة العجز.

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2013، ص116.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص123-124.

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة و غير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

#### الفرع الرابع: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujéne Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة و بدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة ، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.<sup>1</sup>

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، و من بين هذه الإختبارات: اختبار Giddy و Dufey على التوالي في : (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hunt عام 1986 ودراسات كيرني و ماكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.<sup>2</sup>

خلاصة القول فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ و تكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي

<sup>1</sup> Jean Marc Siroen ,Finances Internationales ,Armand colin éditeur,Paris,1993,p107.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص122-123.

وأيضاً ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض و الطلب على العملة المحلية.

### المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في أسعار الصرف و مخاطر تقلباته

من أجل إدراك كيفية عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفة العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات، حيث يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جداً لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد، ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سبباً في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياح مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها، والتعرض لهذه المخاطر التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسعار الصرف.

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، بإعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع و انخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها و ضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

### الفرع الأول:التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد

مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري<sup>1</sup>، و في هذه الحالة و من أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الإستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.

و ما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

#### الفرع الثاني: تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي إرتفاع مستوى التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية<sup>2</sup>.

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 % ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف ، مرجع سابق، ص79.

<sup>2</sup> عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص69.

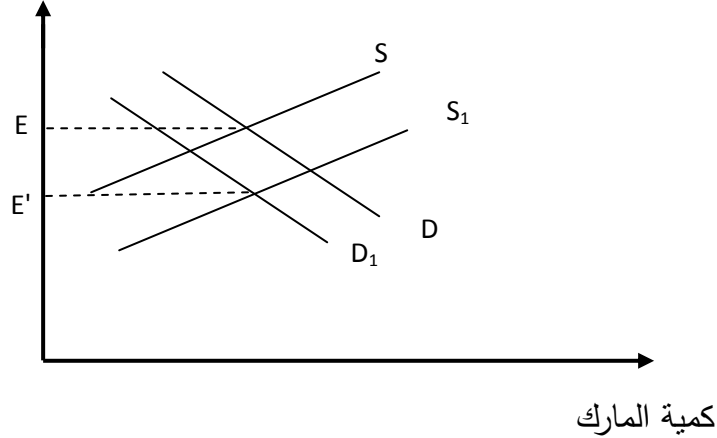
و خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الأجنبي و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى "  $D_1$  " ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى "  $S_1$  " وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "  $E'$  "، كما هو موضح في الشكل (5.1) الموالي:

الشكل رقم (5.1): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف

كمية الدولار



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 22 .

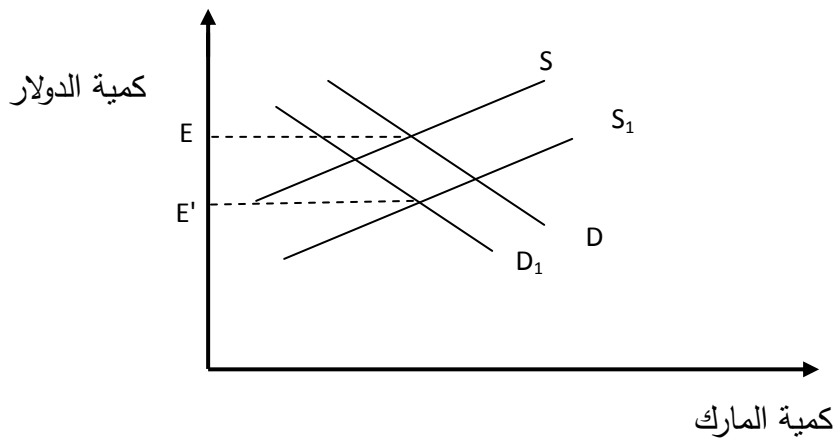
ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

### الفرع الثالث: التغيير في معدلات الفائدة المحلية

تؤثر التغييرات في معدلات الفائدة على الإستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض و الطلب على العملات الأجنبية و بالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغييرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين<sup>1</sup>، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالإرتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف<sup>2</sup>.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

#### الشكل رقم(6.1): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 23.

<sup>1</sup> Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity, International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2,2008, p138.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص160.



لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا يتضح لنا من خلال الشكل رقم(6.1) أن " D1 " اطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى " D " بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى " S "، فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة و تدفق الإستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبيا للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلبا على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة و توجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.

#### الفرع الرابع: التدخلات الحكومية

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي<sup>1</sup>، و بالتالي تعمل على استقرار العملة

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص7.

المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

و من أجل العودة للتوازن يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات والتي يستطيع من خلالها التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية من خلال التأثير على عرض النقد حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد التي تتمثل في:

### أولاً: أدوات السياسة النقدية الكمية

#### 1- عمليات السوق المفتوح:

من أكثر الأدوات استخداماً في الدول المتقدمة ، حيث تتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات الحكومة، حيث يتدخل البنك المركزي بائعاً لسندات الحكومة لتقليل حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب، مما يؤدي إلى تراجع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية، و العكس حيث يتدخل البنك المركزي مشترياً لسندات الحكومة بهدف زيادة السيولة النقدية المتداولة من أجل دفع عجلة النمو، وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية<sup>1</sup>.

#### 2- سعر إعادة الخصم:

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال، أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة اتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على

<sup>1</sup> عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 - 21 أكتوبر 2009، ص7.

الاقتراض منه فتزيد السيولة النقدية المتداولة في البلد، و عند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل رغبتها في الاقتراض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، و الذي يؤدي إلى تراجع حجم السيولة المتداولة في اقتصاد البلد<sup>1</sup>.

### 3- نسبة الاحتياطي القانوني:

فرض نسبة مئوية معينة من رأس مال البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب، ففي حالة اعتماد سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدوير عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة الحاجة إلى اعتماد سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل قدرة البنك على خلق النقود والائتمان ويقلل حجم النقد المتداول ويساعد على حل مشكلة التضخم لانخفاض الطلب.

### ثانيا: أدوات السياسة النقدية النوعية

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد المتداول في اقتصاد البلد في الحالات التالية:

1- الرقابة على الائتمان: سياسة السقوف الائتمانية بهدف الحد من قدرة البنك على منح الائتمان وبالتالي خلق

النقود في قطاعات اقتصادية معينة.

2- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك لتقليل احتفاظ البنك التجاري بأرصدة كبيرة أجنبية في الخارج والهدف

الأساسي من ذلك الحفاظ على استقرار سعر الصرف بتقليل حجم الضغوط عليه عبر آلية الطلب على

الدولار والأرصدة الأجنبية الأخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص 2 .

<sup>2</sup> محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث، العدد 58، السودان، ديسمبر 2010، ص 42.

يتضح مما تقدم أن البنك المركزي يعتمد على اتباع وسائل مختلفة كمية و نوعية لتحقيق أهداف السياسة النقدية و التي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة، ونستنتج أنه لا يمكن تحديد أي من هذه الأدوات أكثر فعالية من غيرها في بلوغ الأهداف التي استعملت من أجلها، و أنه لابد من التنسيق بين عمل هذه الأدوات كوسائل مكملة لبعضها للوصول إلى رقابة إئتمانية فعالة.

### المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، و ذلك إثر إنهيار نظام بريتون وودز عام 1971 وتتبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

### الفرع الأول: مفهوم خطر سعر الصرف

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات و الديون بالعملة الصعبة،<sup>1</sup> نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد و أوضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> Michel Jura , Op. cit , p142.

كما يعرف خطر الصرف أيضا أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف<sup>1</sup>، نستنتج من خلال هذا التعريف أنه ركز على خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دوريا لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التقلبات.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى<sup>2</sup>، حيث يوضح هذا التعريف أن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقييم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية ، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون.

### الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين و لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثارها، حيث يمكن أن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 270.

<sup>2</sup> صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009، ص 3.

في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

#### أولاً: المخاطر المالية

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية<sup>1</sup>، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف<sup>2</sup>.

#### ثانياً: مخاطر التمويل

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

#### ثالثاً: مخاطر الائتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه،<sup>3</sup> كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية<sup>4</sup>.

**رابعاً: مخاطر الأسعار:** هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص284.

<sup>2</sup> مندحت صادق، مرجع سابق، ص145.

<sup>3</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص215.

<sup>4</sup> إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001، ص231-232.

1- النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون

استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق

شراء و بيع العملة في عمليات المقايضة، و تحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في

أسعار الفائدة<sup>1</sup>.

2- النوع الثاني: و هي أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي

المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف ما أدى

إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر و أهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها

وسنوضح فيمايلي دواعي الإهتمام بإدارة مخاطر الصرف :

- انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

- تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية النقدية والتدفقات الاستثمارية في

الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية و التي زادت من الحاجة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر

الصرف<sup>3</sup>.

- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد

تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 334.

<sup>2</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص ص 215-2016.

<sup>3</sup> عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم

الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007، ص ص 3-4.

- التحكم في خطر الصرف و إدارته بكفاءة و فعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما ومحددا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة<sup>1</sup>.

نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية و تلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، و على المؤسسات و البنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها، وعلى الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن إحتواء هذه المخاطر و هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية وهذا من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الاقتصادي و طبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.

### المطلب الثالث:أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات و التدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية و أخرى خارجية:

### الفرع الأول:الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف

تتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي .

<sup>1</sup> سماعيل فوزي، تدفقات رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية -البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري- ، مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية،العدد05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان2009، ص61.



و تتكون هذه الأساليب من:

### أولاً: التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات و المطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها، و يتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية ، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة<sup>1</sup>، وذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الإستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط<sup>2</sup>، ويتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة .

### ثانياً: أسلوب المطابقة

يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة و الخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويمكن الفرق بين المقاصة و المطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها و بين طرف ثالث<sup>3</sup>.

### ثالثاً: أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية)

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من

<sup>1</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص194.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص6.

<sup>3</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص195.

تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة<sup>1</sup>.

#### رابعاً: إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف إستقرار في قيمتها والتي يتقون بها، أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة<sup>2</sup>، حيث أن كل من المصدر و المستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها و ليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة إلا نادراً.

#### خامساً: التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغيراً كبيراً في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية و ذلك برفع الكميات المستوردة ، و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير<sup>3</sup>، حيث تقوم المؤسسات بزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها<sup>4</sup>، و ينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدرتها التفاوضية والتخزينية وكذا قدرة العميل على تنفيذ الصفقة، و ذلك من خلال رسم إستراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات والواردات و تحقيق التوازن بينهما.

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف- حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-،مجلة البحوث و الدراسات،العدد12، جامعة

قسنطينة، الجزائر، 1999، ص114.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص196.

<sup>3</sup> عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص7.

<sup>4</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص196.

## الفرع الثاني: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي بعض الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف:

### أولاً: القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، و بعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها و استرجاعها في تاريخ الإستحقاق و عملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك و زبائنه<sup>1</sup>.

### ثانياً: تسبيقات بالعملة الأجنبية

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الإقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الأجل في نفس الوقت، وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية واستبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائياً على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص8.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص9.

### ثالثاً: تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية

تعمل شركات التأمين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود رقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، و تختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بـ :

1- ضمانات تطبق على الصادرات والواردات، حيث يتعلق الضمان في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب (حجم صادراتها) أو حجم المشتريات المتوقع (الإستيراد)- فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهراً وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية (العمولة من 0.09 % إلى 1.9 %) ،حيث أن سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الإتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف، كما أن الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في حالة إنخفاض سعر الصرف تكون بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد<sup>1</sup> .

وخلاصة لما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر سعر الصرف تعتبر عملية على درجة كبيرة من التعقيد تهدف على ترشيد النتائج المالية للمؤسسات المعنية، وذلك لإرتباطها بالتطورات المتجددة بإستمرار بالأساليب المستعملة للوقاية من مخاطر التغيرات الحاصلة في العملات، مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها، وذلك من خلال تسجيل عملية إدارة مخاطر الصرف ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة و اختيار التقنية الأنسب حسب طبيعة النشاط و محيط العمل، حيث تشكل هذه

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص12.

الأساليب نظام متكامل لإدارة مخاطر الصرف بالنسبة لأي مؤسسة تعمل في مجال دولي يتميز بالتقلبات في سوقي النقد و المال بالنسبة للعملات الأجنبية .

### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على عملة الدولة المصدرة أو عملة متفق عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صادراتها بالشروط المتفق عليها، هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي و العرض عليه يقودنا إلى التعرف على سوق الصرف أين تتم هذه المعاملات.

### المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف و وظائفه

يضم سوق الصرف الأجنبي كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الدولية المختلفة، إذ أنه ليس كباقي الأسواق المالية أو التجارية ، فسوق الصرف الأجنبي ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين مثل ما يحدث في السوق المالي إذ يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية ، حيث يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلفون و التلكس و الفاكس داخل غرف التعامل في الصرف الأجنبي.

### الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

يعرف سوق صرف العملات الأجنبية على أنه سوق غير منظم، ليس له مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة، إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصالات عالمية ، و التجار الأساسيين في تلك السوق هم عادة البنوك التجارية الكبيرة والبنوك المركزية<sup>1</sup>، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على أن سوق الصرف ليس له مكان محدد كما لا يقتصر على بلد واحد، فكل المتعاملين في بيع و شراء العملة

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998،ص446.

الوطنية بالعملة الأجنبية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات عامة أو خاصة أو بنوك وطنية أو أجنبية يشكلون أجزاء من سوق الصرف.

كما يعرف سوق الصرف الأجنبي أيضا بأنه: إلتقاء البائعين و المشترين للعملة المختلفة، بغض النظر عن الزمان و المكان، و يتم الاتفاق على معلومات و آليات و أنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأوصول المالية و الموارد الأخرى<sup>1</sup>.

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يضيف للأول بالإضافة إلى المكان الذي يتم فيه التبادل، ضرورة اتفاق الطرفين على عملة المبادلة والمعلومات الخاصة بطبيعة الصفقة من أجل الإستفادة من فروقات الأسعار بين البلدين.

ويعرفه ( Jean marc siroèn ) على أنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية ، و إذا تم هذا التبادل في نفس اليوم يسمى " فوري "، أم إذا تم الاتفاق على أن يكون الدفع في المستقبل يسمى بـ "الصرف الآجل"<sup>2</sup>.

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على آجال عملية المبادلة بين الطرفين حيث إذا كانت المبادلة في نفس تاريخ انعقاد الصفقة يسمى سعر صرف فوري، أما إذا كان في تاريخ لاحق يسمى سعر صرف آجل.

ويعد سوق الصرف ذلك الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للأفراد و المؤسسات و البنوك بيع و شراء النقد الأجنبي للأغراض المختلفة للتبادل الدولي<sup>3</sup>، و هو أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار<sup>4</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سوق الصرف يتميز بمايلي:

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

<sup>1</sup> هوشيار معروف ، مرجع سابق،ص281.

<sup>2</sup> Jean Marc Siroèn, *Finances Internationales*, Arnaud colin ,Paris,1993,p78

<sup>3</sup> رمضان محمد مقلد و عبد الوهاب نجا، *مبادئ الاقتصاد الدولي*، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص290.

<sup>4</sup> السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص247.

- هو سوق لا إطار مادي له.
- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة، وكلما تطورت شبكات الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي.
- يتميز سوق الصرف الأجنبي بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.
- حاصل ما تقدم أن سوق الصرف هو الذي في إطاره يتم تحويل العملات ، والواقع أنه في سوق الصرف يتم تداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراق مالية كالأسهم والسندات أو أوراق تجارية كالكمبيالات والشيكات و الحوالات التلغرافية.

#### الفرع الثاني: وظائف سوق الصرف الأجنبي

يضطلع سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف نوجز أهمها فيمايلي:

#### أولاً: تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول

أهم وظيفة لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، و يتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا عن البريد، وعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معينا من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو مؤسسة أو حساب<sup>1</sup>.

#### ثانياً: التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي

عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية، و يقصد

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص249.

بالتغطية" تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة<sup>1</sup>."

مثال :شركة يابانية مدينة بمبلغ 1000 دولار لمصدر أمريكي يستحق الدفع بعد 3 شهور عند السعر الفوري 1دولار = 1.3ين، ففي هذه الحالة يتوجب على الشركة اليابانية دفع ما يعادل 1300 ين للمصدر الأمريكي، إذا ارتفع سعر الصرف الفوري بعد 3 شهور إلى 1.4 ين للدولار، حيث يتوجب على هذه الشركة دفع 1400 ين أي بفارق 100 ين قبل 3 شهور، ومن خلال عملية التغطية يمكن للشركة اليابانية اليوم شراء 1000 دولار ب 1.3 ين للدولار لتتسلمها بعد 3 شهور بغض النظر عن السعر الحاضر السائد في ذلك الوقت متجنباً أي مخاطر في الصرف في موعد تسديد الالتزام.

### ثالثاً: تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية

وذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية<sup>2</sup>.

ونستخلص مما سبق أن البنوك التجارية تعمل كبيوت مقاصة في الصرف الأجنبي من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية من أجل تسوية المعاملات الخارجية بواسطة المقيمين في هذه الدولة، وفي حالة غياب هذه الوظيفة فإن المستورد الجزائري الذي يحتاج إلى الأورو مثلا سيكون عليه أن يبحث عن مصدر جزائري يتعامل معه بالأورو في حالة البيع وهذا سيكون مضيعة للوقت وغير كفاء وسيكون بمثابة العودة إلى تجارة المقايضة.

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص181.

<sup>2</sup> السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص249.



## المطلب الثاني: تنظيم أسواق الصرف

إن سوق الصرف الأجنبي لأية عملة كالدولار مثلا يتكون من جميع المراكز التي يباع فيها الدولار ويشترى مثل لندن ، باريس ، طوكيو ، هونغ كونغ ...الخ وعادة ما تكون جميع هذه المراكز على اتصال مباشر ودائم مع بعضها البعض من خلال شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية، حيث تعمل أسواق الصرف على مدار الساعة بواسطة التلفون والتلكس، وأي طرف يتدخل في سوق الصرف سواء كان بائع أو مشتري يعتبر متعامل في سوق الصرف .

### الفرع الأول: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية وهؤلاء المتعاملين هم:

#### أولاً: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات و الإدارات العامة وإعادة استخدامها في منح الإئتمان والخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية<sup>1</sup>، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها تتمثل في بيع وشراء العملات، إقراض العملات وعمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية<sup>2</sup> . وتتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف بغرض تنفيذ أوامر زبائنها و لحسابها الخاص، فأعوان

الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات و يحولون الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق ، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية العالمية، و مهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و حقيق مكاسب لصالح بنوكهم، وغالبا ما تتم هذه العمليات عن طريق الوطاء

<sup>1</sup> عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص33.

<sup>2</sup> مورد خان كريانين، مرجع سابق، ص267.

حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمراكزها للمنافسين في نفس السوق و يظل إسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه<sup>1</sup>، حيث تشكل التعاملات بين البنوك معظم الأنشطة في سوق الصرف الأجنبي.

### ثانيا: البنك المركزي

يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة بائعا و مشتريا للعملات الأجنبية ، بالإضافة إلى دوره في تنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، و هذا التدخل بالنسبة للبنك المركزي يتم عادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى كونه المسؤول الأول عن سعر صرف العملة<sup>2</sup>.

و يكون على البنوك المركزية التدخل في سوق الصرف طبقا لبعض الترتيبات كاتفاقية صندوق النقد الدولي (F.M.I)، كما قد تتعامل البنوك المركزية في سوق الصرف بصفة رسمية مكشوفة (Assum High Profile) كما تلجأ إلى خدمات السماسرة لتعمل في شكل مستمر، و من أجل تجنب التأثير على عرض النقود يقوم البنك المركزي بما يسمى " التدخل المعقم"، ويمكن لهذا الأخير أي يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما :

**1-قناة تغير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية:** حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.

**2-قناة التوقعات:** بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة، حيث إذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فسعر الصرف سوف ينخفض<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص108.

<sup>2</sup> صلاح الدين حامد، مرجع سابق، ص3.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص20.

### ثالثاً: المستخدمون التقليديون

ويتمثل هؤلاء المستخدمين في: المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية نظير معاملاتهم الأجنبية، بالإضافة إلى المضاربين من أفراد ومدربين ماليين للشركات الذين يتاجرون في العملات الأجنبية من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل، و هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية، أي يعملون على تقديم أوامر البيع و الشراء إلى البنوك التجارية<sup>1</sup>.

### رابعاً: سمسرة الصرف

سمسرة الصرف الأجنبي تتمثل في منشآت مهمتها عقد صفقات العملات الأجنبية بين البنوك التجارية<sup>2</sup> إذ أن تدخلهم ليس إجباري لكن يسهل عقد الصفقات، حيث يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات<sup>3</sup>.

ومع تطور العمل المصرفي ظهر ما يعرف بالسمسرة الإلكترونية، وهم عبارة عن شبكات إلكترونية خاصة تعمل في أسواق الصرف الدولية، تعرض أسعار العملات الدولية و تقدم الخدمات الإرشادية مقابل رسوم أو عمولات مختلفة وتشكل بيوت السمسرة (Courtage House) نشاطات هامة للغاية في بريطانيا و الولايات المتحدة، ففي لندن ونيويورك ينفذ جزء كبير من المعاملات بواسطة السمسرة المستقلين الذين يعملون لحساب البنوك، وتتم مكافأتهم من قبل لجنة السمسرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كامل البكري، الاقتصاد الدولي " التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية ،مصر، 2001، ص245.

<sup>2</sup> كامل البكري، مرجع سابق، ص144.

<sup>3</sup> عيد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص109.

<sup>4</sup> سعود جايد العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 11 .

## الفرع الثاني : أسس التعامل في أسواق الصرف

يتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية خلال أيام الأسبوع ماعدا يومي السبت و الأحد ، و ذلك خلال ثمانية ساعات في اليوم ، أي من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الرابعة بعد ظهر يوم العمل ، أما بالنسبة للغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الانجليزية، وهناك بعض المصطلحات الانجليزية و في بعض الأحيان يتم التعامل بلغات أخرى مثل الفرنسية، إلا أنه تبقى المصطلحات الإنجليزية هي المستعملة دوليا حتى في حالة استعمال لغات أخرى مثل: (Hedging- Outright - Swap - Forward - Spot)<sup>1</sup>.

وتقوم البنوك في أسواق العملات الأجنبية بإعطاء سعرين أحدها للشراء و الآخر للبيع، و تترك حرية للمتعامل لاختيار اتجاه التعامل الذي يرغب به، في حين يوجد بعض البنوك تعطي سعرا واحدا فقط، أي باتجاه واحد رغبة منها في شراء أو بيع العملات الأجنبية<sup>2</sup>.

ومن أجل تجنب الخسائر التي قد تنتج من عمليات السوق فإنه على المتعاملين أن يحرصوا على تطبيق أسس وقواعد التعامل في أسواق الصرف والمتمثلة في:

✓ إنهاء العملية و لاتفاق على السعر بسرعة، حيث أن أي تأخير في تنفيذها قد يسبب بعض الخسائر للأطراف المتعاملة فيه.

✓ أن يبقى المتعاملون على معرفة بكل تقلبات الأسعار وظروف السوق، حتى يكون بمقدرتهم إجراء التعديلات المستمرة للأسعار وفق متطلبات السوق.

✓ أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع وخاصة في أيام التذبذب الشديد في أسعار العملات.

✓ إعطاء المتعاملين أسعار ملزمة لا يعني التزامها بأية مبالغ تفرض عليهم إذا كانت تقل أو تزيد عن الحدود المتعارف عليها لكل عملية منفردة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص55.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص120-121.

- ✓ يقدم المتعاملون الأسعار للإعلام فقط ، مع عدم الإلتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عمليات مؤكدة و يجب التعامل بسرعة كبيرة ، وعلى المتعاملين التفكير السريع في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى أنه يتوجب عليهم البقاء على اتصال دائم بالسوق.
- ✓ لا يوجد حد أدنى للصفقة الواحدة في سوق العملات إلا أن بعض بنوك لندن الكبيرة تعتبر مبلغ 100 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى بينما تعتبر البنوك الصغيرة مبلغ 50 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى.
- ✓ هناك قانون غير مكتوب في السوق ينص على أنه إذا تم الاتفاق على سعر معين فان هذا السعر يكون ملزما و لا يمكن التراجع عنه.
- ✓ يتم التعامل عادة في سوق العملات الأجنبية من خلال الوسطاء فيه، حيث تقوم البنوك بتسمية أسعارها في السوق وتقديمها للوسطاء ليقوموا بدورهم بالبحث عن الأطراف المقابلة التي ترغب في التعامل على أساس هذه الصفقة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تتنوع حسب تنوع وأغراض المتعاملين و نشاطهم، فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيام أسواق الصرف والتي لولاها لما وجدت هذه الأسواق أصلا كعمليات المقاصة الدولية، و هناك معاملات خلقتها الأسواق نفسها و اكتشفها

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص55.

\* Hedging : المتحطون

\* Outright: صفقة قطعية

\* Swap: عقود المقايضة

\* Forward: أسواق الصرف الآجلة

\* Spot : صفقة فورية

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، صص121-122.

### الفرع الأول: عمليات الصرف الفورية

تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فعلى الأطراف المعنية تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع و الشراء على أنها فورية و يتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرام الصفقة<sup>1</sup>، ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة يوم إجازة البنوك في بلدي العملتين، وإذا صادف تاريخ التسوية يوم إجازة بنوك أحد بلدي العملتين فإن التسوية تؤجل إلى أول يوم عمل، فإذا تم عقد الصفقة يوم الثلاثاء فإن التسوية تنفذ يوم الخميس وإن كان يوم الخميس إجازة في إحدى بلدي العملتين فإن التسوية تنفذ يوم الجمعة. ونتيجة لتعدد أيام العطل فإن تاريخ تسوية الصفقات الفورية قد يمتد أحيانا إلى أسبوع من تاريخ إبرام الصفقة<sup>2</sup>. كما أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لقوى العرض و الطلب على العملة، حيث يوجد نوعين لسعر الصرف: سعر الشراء و سعر البيع، فسعر الشراء يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، في حين سعر البيع يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يقبلها البنك مقابل بيعه لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، حيث أن سعر البيع أكبر من سعر الشراء، و الفرق بين السعيرين يمثل هامش البنك<sup>3</sup>.

سعر شراء الدولار: 1 دولار أمريكي = 79.38 دينار جزائري.

سعر بيع الدولار : 1 دولار أمريكي = 80.25 دينار جزائري.

ويمكن حساب هامش البنك من عملية شراء وبيع دولار واحد كمايلي:

<sup>1</sup> سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية ، القاهرة، طبعة 2005 ،ص856 .

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص147.

<sup>3</sup> الطارح لطرش، مرجع سابق، ص97.

هامش البنك = سعر البيع - سعر الشراء

$$= 80.25 - 79.38 = 0.87 \text{ دج}$$

### الفرع الثاني: عمليات الصرف الآجلة

تتضمن هذه العمليات عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه بين الطرفين، حيث سعر الصرف الآجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الآجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات خلال الفترة الممتدة من تاريخ إبرام العقد حتى تاريخ التنفيذ<sup>1</sup>، حيث يتمكن المتعاملون في سوق الصرف من تجنب الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة موضوع العقد قبل تاريخ التسوية، فإذا كان من المتوقع إرتفاع سعر العملة الأجنبية المتعاقد على شرائها مقابل العملة المحلية، تضاف علاوة على السعر الحاضر و العكس صحيح حيث يتم الخصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلا إنخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

ويتم حساب العلاوة أو الخصم وفق المعادلة التالية:

$$\text{العلاوة أو الخصم} = (\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}) / \text{السعر العاجل} \dots\dots\dots (1.10)$$

هذا باعتبار أن مدة التأجيل سنة. فإذا كان الأجل 3 أشهر فإن العلاوة أو الخصم تكون وفق المعادلة

التالية:

$$\text{العلاوة أو الخصم} = (\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}) / \text{السعر العاجل} * \frac{12}{3} * 100 \dots\dots\dots (1.11)$$

<sup>1</sup> سامي خليل، مرجع سابق، ص 856.

مثال:

إذا كان السعر العاجل للإسترليني هو 2 دولار و السعر الآجل لمدة 3 شهور هو 2.025، في هذه الحالة الإسترليني يحصل على علاوة آجلة مقدارها :

$$\text{العلاوة أو الخصم} = (2 - 2.025) / \left(2 \times \frac{12}{3}\right) * 100 \text{ أي } 5\% \text{ كنسبة مئوية من السعر الحاضر .}$$

حيث أن الفارق بين السعر الآجل و السعر العاجل هو حصيلة الفوارق بين معدلات الفائدة السائدة بين العملات المختلفة<sup>1</sup>.

فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسيا مع سعر فائدة العملة، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الفوري للعملة و السعر الآجل، حيث يقوم المتعاملون في السوق الآجل بعرض أسعار شراء و بيع العملة بنفس عملية عرضها في السوق الفوري وأي كانت طريقة التسعير فإن السعر الأقل هو سعر الشراء .

ومن أهداف سعر الصرف الآجل التغطية ضد مخاطر الصرف، ويقصد بهذه العملية تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة<sup>2</sup>، حيث يمكن للمؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة من طرف كل من المصدر والمستورد كمايلي:

\* **حالة المصدر :** فالمصدر الذي يتوقع أن يتلقى مبلغ بالعملة الأجنبية، و هو في نفس الوقت يخشى إنخفاض قيمة هذه العملة و ما قد يلحق به من خسائر من خلال عملية التصدير التي قام بها ، في هذه

<sup>1</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية،مصر،1999،صص222-223.

<sup>2</sup> دومنيك سالفاتور،الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1993 ،ص147



الحالة وعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية و هكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقا المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الإستحقاق. و البنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، إذ يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الإستحقاق، ومن ثم قيام البنك بعد هذا الإلتزام ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض)، يقوم البنك باستثماره بفائدة إلى تاريخ الإستحقاق، حيث يسدّد البنك في هذا التاريخ المبلغ بالعملة الأجنبية الذي اقترضه (عادة من السوق ما بين البنوك) مستعملا في ذلك المبلغ الذي يتلقاه من زبونه في مقابل المبلغ المستثمر بالعملة المحلية كوديعة.

\* **حالة المستورد :** فالمؤسسة التي سوف تقوم بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق وتتوقع إرتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، تعمل على شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من إحتمال إرتفاع سعر الصرف ، حيث يتلقى البنك من المستورد أمر شراء آجل للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية .

فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم إقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك، بعدها يتم استثمار المبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الإستحقاق، في هذا التاريخ يبيع البنك المبلغ بالعملة الأجنبية إلى الزبون و يسدّد القرض المتحصل عليه سابقا بالعملة المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية .

### الفرع الثالث: عمليات المبادلة

المبادلة هي عملية بيع عملة ما بسعر فوري وإعادة شرائها آجلا ضمن عملية واحدة، وقيمة كل من العقدين واحدة، إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين، ويفصل بينهما فترة زمنية، ويسمى الفرق بين سعر الشراء والبيع بسعر المبادلة (*Swap Rate*)<sup>1</sup>، تدعى عقود المبادلة أيضا بالمقايضات وهي التزام تعاقدية يتضمن

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008، ص128.

مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود آخر، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد<sup>1</sup>.

وكمثال عن ذلك:

أن يتم إبرام عقد بيع بملغ مليون جنيه إسترليني مقابل 2 مليون دولار أي بسعر 2 دولار للجنيه بيعا فوري وفي نفس الوقت يبرم عقد شراء مبلغ مليون استرليني يسلم خلال ثلاثة أشهر مقابل الدولار بسعر 2.10 للجنيه، حيث في العقد الأول تم بيع الإسترليني، و في العقد الثاني الذي أبرم في نفس تاريخ إبرام العقد الأول تم شراء نفس المبلغ بالإسترليني، في حين التسليم يكون بعد ثلاثة أشهر، حيث أن الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع هو سعر المبادلة و في هذا المثال يقدر ب 0.10 و هي قيمة العلاوة التي احتسبت للإسترليني ، وهذا الفرق يعبر عنه بالنقطة أي أن سعر المبادلة 1000 نقطة.

وفي معظم عمليات المبادلة يتم الشراء والبيع في نفس الوقت وبين نفس الأطراف، غير أنه يحدث في بعض الأحيان أن يشتري أحد المتعاقدين العملة شراء فوريا من جهة ثم يبيعهها آجلا لجهة أخرى، وفي هذه الحالة يطلق على عملية المبادلة بالمبادلة الموجهة (Engeneeved Swap) تمييزا لها عن المبادلة التامة (Pure Swap) التي تتم بين نفس طرفي التعاقد في عمليتي الشراء والبيع<sup>2</sup>.

وعمليات المبادلة الأكثر استعمالا هي: اليوم- غدا - بعد غد، من 40 إلى 72 ساعة- شهر - شهرين (3-6-12) شهر، و يمكن أن تمتد إلى خمس سنوات<sup>3</sup>.

نستنتج أن عقد المبادلة هو عقد ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الخيار، كما أنه لا يتم تسوية المدفوعات أو المتحصلات يوميا مثل ما هو الحال في العقود المستقبلية .

<sup>1</sup> بباس منيرة، الضوابط الشرعية للتعامل في المشتقات المالية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص6.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص154-155.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص24.

## الفرع الرابع: خيارات العملات

عقد الخيار هو العقد الذي يعطي لحامله الحق في بيع أو شراء أصل معين أسهم أو عملات أو غيرها بسعر يسمى سعر التنفيذ و في تاريخ معين، و ذلك مقابل مبلغ معين يدفعه محرر العقد (البائع) إلى مشتري العقد تسمى علاوة حق الإصدار<sup>1</sup>، فهو عقد قانوني يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية تحدد عادة بـ ثلاثة أشهر، حيث أن مشتري العقد له الحق في الإختيار بين تنفيذ مضمون العقد أو استلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع عند تاريخ إبرام العقد<sup>2</sup>.

وخيار العملات مشابه لعقود الخيار في الأسهم و السندات من حيث أركان العقد إذ يتضمن سعر محدد وتاريخ التنفيذ بالإضافة إلى العلاوة إلا أن خيار العملات يتعلق بعملات أجنبية، و التسليم عادة يتم من خلال إيداع القيمة في الحساب الجاري لأحد البنوك.

وتنقسم عقود الخيارات إلى نوعين أساسيين<sup>3</sup>:

### أولاً: خيار الشراء

هو عقد بين طرفين (البائع والمشتري) يعطى فيه الحق للمشتري في الاختيار بين شراء أو عدم شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة ( الخيار الأمريكي) أو في تاريخ استحقاق (خيار أوروبي)، ويمنح المشتري هذا الحق لقاء مبلغ مالي يدفعه للبائع و هو العلاوة .

### ثانياً: خيار البيع

هو أيضا عقد بين طرفين يمنح الحق لصاحب العقد في الاختيار بين بيع أو عدم بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد وبتاريخ مستقبلي محدد مقابل علاوة تدفع للبائع.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص339.

<sup>2</sup> صبيحة قاسم هاشم، مرجع سابق، ص17.

<sup>3</sup> ابراهيم أحمد أو نور، عقود الخيارات و إدارة المخاطر في رأس المال، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، 6-7 أبريل 2011،

ص ص3-4.

و الجدول الموالي يوضح حالات الربح والخسارة لكل من خيار البيع و خيار الشراء عند تاريخ تنفيذ الصفقة.

**جدول رقم(1.1): حالات الربح و الخسارة لخيارات الشراء و البيع لطرفي العقد عند موعد التنفيذ**

نتيجة الخيار	خيار الشراء	خيار البيع
الخيار المربح	سعر السوق < سعر التنفيذ تنفيذ العقد	سعر السوق > سعر التنفيذ تنفيذ العقد
الخيار الخاسر	سعر السوق > سعر التنفيذ لا ينفذ العقد	سعر السوق < سعر التنفيذ لا ينفذ العقد
الخيار المتكافئ	سعر السوق=سعر التنفيذ	سعر السوق =سعر التنفيذ

المصدر :محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، صص 127-128.

وفقا لعقود الخيار يتم تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه وفقا لمصالح طرفي العقد في حماية محفظتهما المالية من تقلبات أسعار الصرف، فالمصدر لن يغامر على شراء أجل للعملة محل التعاقد خوفا من التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف، وإنما يقوم بشراء عقد حق خيار البيع، وإذا حصلت تقلبات في أسعار الصرف فإنه يسقط حقه في الخيار وتقتصر خسارته على قيمة العلاوة فقط، أما إذا تتبأ المصدر قبل حلول تاريخ عقد الخيار أنه سيحصل على الصفقة ، فإنه يمكن له بيع عقد خيار البيع بتصفية مركزه و استخدام العلاوة المتحصل عليه من بيعه للعقد في تخفيض تكلفة العقد الذي اشتراه في البداية، و العكس صحيح بالنسبة للمستورد يرى أنه يستخدم حق خيار الشراء.

**الفرع الخامس: العقود المستقبلية**

تعد سوق العقود المستقبلية إمتداد للسوق الآجلة، و يتم اللجوء إلى هذه السوق من أجل التخفيض من تقلبات أسعار صرف العملات، و هي عقود قانونية ملزمة تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية

محددة من أحد الأدوات المالية بسعر محدد وقت إبرام العقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق، و تواريخ الاستحقاق نمطية (مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر).<sup>1</sup>

فضلا عن أنها يتاجر بها المضاربون الذين يأملون أن يستفيدوا من توقعاتهم لحركات سعر الصرف (أي القيام بشراء عقد المستقبلية العملة الأجنبية معناه المراهنة على ارتفاع قيمة العملة و يحدث العكس في حالة توقع انخفاض قيمة العملة) ، والمقصود بعملية المضاربة التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح، والمضاربون لديهم توقعات حول مستقبل أسعار الصرف ويسعون لتحقيق الربح من خلال شراء الصرف الأجنبي عندما يكون رخيصا و يبيعه عندما يكون غاليا<sup>2</sup>، حيث يقوم المشتري لعقد مستقبلية العملة بتثبيت سعر الصرف الذي سوف يدفعه مقابل عملة أجنبية عند نقطة مستقبلية<sup>3</sup>، ويختلف العقد المستقبلي عن بقية العقود الأخرى من حيث إمكانية تحويله من طرف إلى آخر، فكل طرف يمكن أن يبيع حقة في الإستلام أو التسليم خلال فترة سريان العقد<sup>4</sup>.

وتتكون مستقبلية العملة الأجنبية من عنصرين هامين هما: (نظام الهامش، غرفة المقاصة)

#### أولا: نظام الهامش في العقود المستقبلية

يعتبر نظام الهامش عامل مهم لضمان نجاح سوق العقود المستقبلية من خلال تأمين وفاء جميع المتعاملين بالتزاماتهم، وذلك بتقديم ضمان نقدي معين، يسمى الهامش، ويسري هذا الهامش على جميع المتعاملين في السوق المستقبلية<sup>5</sup>، حيث يتعين على كل طرف من أطراف التعاقد إيداع نسبة من قيمة العقد لدى الوسيط وهو ما يسمى بالهامش المبدئي وقت إبرام العقد، وهذا الهامش لا يعتبر دفعة مقدمة أو عربون من ثمن العملة موضوع العقد، و إنما يودع كضمان لحماية أطراف الصفقة من مخاطر تخلف أي منهما عن

<sup>1</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص178.

<sup>2</sup> محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية،مصر،2009،ص257.

<sup>3</sup> محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق،الأردن،2008،ص277.

<sup>4</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق،ص339.

<sup>5</sup> طاهري فاطمة الزهراء، العقود المستقبلية كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009 ص164.

الوفاء بالتزاماته الناتجة عن العقد، و تختلف قيمة الهامش حسب التغيرات التي تطرأ على الأسعار في السوق وحسب ما ينص عليه العقد، وتتراوح غالبا بين نسبة 0.1% و 10% من القيمة الاسمية للعقد، حيث يستخدم الهامش في تغطية الخسار في العملية عند إعادة تقييمها في نهاية كل يوم<sup>1</sup>.

### ثانيا: غرفة المقاصة في سوق العقود المستقبلية

من أجل تجنب كل المخاطر التعاقدية، ومن أجل ألا تتدخل هوية البائعين و المشترين في القرارات المتخذة، هناك تنظيم في السوق يسمى بغرفة المقاصة، حيث يمتلك كل متدخل في السوق حسابا فيه يضمن من خلاله حقوق طرفي العقد من خلال تحديدها لقوانين تشغيل السوق، حيث توفر غرفة المقاصة الأمان في هذه الأسواق، هذه الأخيرة تسمح بتطبيق أنظمة حماية ضد المخاطر المهمة التي تواجه المضاربيين في هذه الأسواق<sup>2</sup>، حيث تعد غرفة المقاصة ركن من أركان سوق العقود المستقبلية، فهي التي تقوم بتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق، و تسهيل تدفق الأرصدة الناتجة عن تنفيذ العقود، كما أن الإلتزامات

لا تكون على البائع و المشتري، وإنما تكون على غرفة المقاصة التي تلعب دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع، و هو ما يتطلب منها متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع و الشراء وعندما يحين تاريخ التسليم المحدد في العقد تقوم غرفة المقاصة بالترتيبات اللازمة لكي يقوم البائع الذي باع للمشتري الأصلي بتسليم المشتري الأخير الأصل موضوع العقد<sup>3</sup>، وتقوم غرفة المقاصة بتأمين نفسها ضد مخاطر تخلف أحد أطراف العقد عن الوفاء بالتزاماته باستخدام هامش الصيانة<sup>4</sup>.

نستنتج أن الهدف الرئيسي لسوق العقود المستقبلية هو ضمان آلية كفؤة و فعالة لإدارة مخاطر تقلبات الأسعار، و أن التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف

<sup>1</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 179-180.

<sup>2</sup> طاهري فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 163.

<sup>3</sup> شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 220

<sup>4</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 181.

في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية، فالعقود المستقبلية تشبه العقود الآجلة في كونها تثبت السعر الذي يتم فيه تداول العملة المستقبلية، في حين تتمثل الاختلافات بين هذين العقدين في كون أن تسوية العقود المستقبلية تتم على أساس يومي، هذا يعني أن المكاسب و الخسائر في هذه العقود تسجل يوميا في العقد، إذ لا بد من توفر أموال من أجل تغطية هذه الخسائر، وهذا بدوره يعمل على التخفيف من المخاطر الائتمانية التي قد تصاحب العقود الآجلة، كما أن التسوية بين الطرفين في العقود المستقبلية تتم نقدا، حيث تكون هناك فروقات بين السعر المتفق عليه في العقد المستقبلي و السعر الفعلي عند تاريخ انتهاء العقد.

#### المطلب الرابع: توازن سوق الصرف

يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي عند تساوي عرض العملة المحلية مع الطلب عليها مقابل عملة أجنبية، حيث يتولد الطلب على الصرف الأجنبي من خلال شراء السلع والخدمات الأجنبية أو شراء الموجودات في العالم الخارجي أو لاعطاء منح نقدية للأطراف الأجنبية ، حيث تستدعي كل هذه الحالات شراء العملة الأجنبية المراد الدفع بها من سوق الصرف الأجنبي مقابل بيع العملة الوطنية، و فيما يلي سنتطرق لكل من الطلب و العرض على الصرف الأجنبي :

#### الفرع الأول: الطلب على العملة الأجنبية

إن سعر الصرف في لحظة زمنية ما يمثل ثمن العملة، مثل أي منتج يباع في الأسواق، حيث يتحدد ثمن العملة من خلال الطلب على هذه العملة نسبة للعرض عليها، كما أن الطلب على الصرف الأجنبي هو طلب مركب ينشأ من أنواع مختلفة من المعاملات التي هي خاضعة لمختلف التأثيرات والظروف والأسباب التي تدفع الأفراد إلى شراء السلع الأجنبية، ومع ذلك فإن هذه الأسباب تتحد جميعاً وتشكل منحنى الطلب على الصرف الأجنبي، حيث أن الجانب الرئيسي للطلب على الصرف الأجنبي (أي عرض العملة الوطنية لشراء العملات الأجنبية)، يأتي من تسوية العمليات المستقلة المدينة في ميزان المدفوعات.

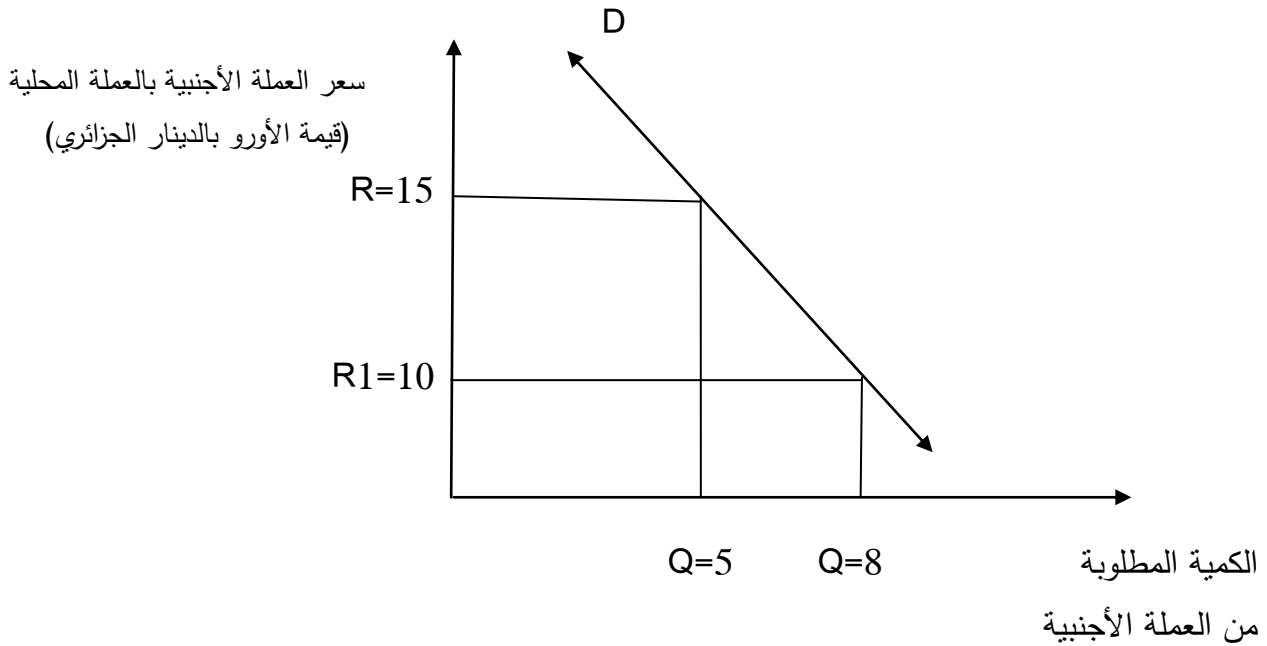
ويمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي فيما يلي<sup>1</sup>:

- الواردات من السلع ( الواردات المنظورة).
- واردات الخدمات ( الواردات غير المنظورة).
- التحويلات للخارج.
- صادرات رؤوس الأموال.
- واردات الذهب .

و وفقا لقانون الطلب توجد علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها ولهذا فإن

منحنى الطلب على العملة الأجنبية ذو ميل سالب و سنوضح ذلك من خلال المثال التالي:

الشكل رقم(7.1): منحنى الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: من إعداد الباحثة

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي،الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص166.



ويتضح من هذا الشكل أن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي D ينحدر من الأعلى الى الأسفل ويشير الى العلاقة العكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة منه، إلا أن هذا المنحنى يفترض ثبات العوامل الأخرى ( كالاسعار والاجور والدخل القومي والضرائب والتكنولوجيا) سواء على المستوى المحلي أم على مستوى العالم الخارجي وإلا فأن التغيرات في هذه العوامل ستؤدي الى تحولات في كامل منحنى الطلب.

فإذا كانت قيمة الأورو تساوي 15 دينار جزائري مثلا فإن الكمية المطلوبة منه هي 5، أما إذا انخفضت قيمة الأورو إلى 10 دينار جزائري فسترتفع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية لتصبح 8 ، ويعني مما سبق أن انخفاض قيمة الأورو مقابل الدينار الجزائري يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأوروبية بالدينار الجزائري وبالتالي تزيد الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية.

#### الفرع الثاني: عرض العملة الأجنبية

إن عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة المحلية) ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويمكن حصر البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات في<sup>1</sup>:

- الصادرات السلعية (الصادرات المنظورة).

- الصادرات الخدمية (الصادرات غير المنظورة).

- التحويلات للداخل.

- واردات رؤوس الأموال.

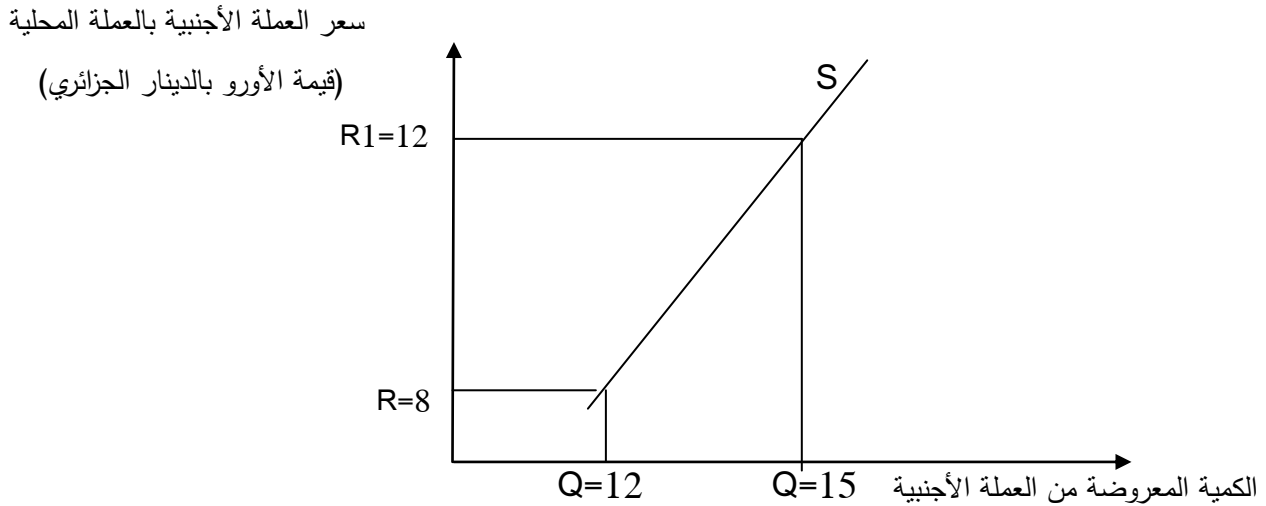
- صادرات الذهب.

وطبقا لقانون العرض فالعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و الكمية المعروضة منه علاقة طردية، فارتفاع قيمة الأورو داخل الجزائر مثلا تجعل السلع الجزائرية أرخص بالنسبة للمستهلك الأوروبي ومن ثم يزيد الطلب

<sup>1</sup> هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص265.

على السلع الجزائرية ويزيد الطلب على الدينار مقابل زيادة في عرض الأورو، وبالتالي منحني عرض العملة الأجنبية ذو ميل موجب، و سنوضح ذلك من خلال المثال التالي:

الشكل رقم(8.1): منحني عرض العملة الأجنبية



ويشير منحني عرض الصرف الأجنبي S إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية

المعرضة منه، حيث أن منحني عرض الصرف الأجنبي ذو ميل موجب ينحدر من الأسفل الى الأعلى.

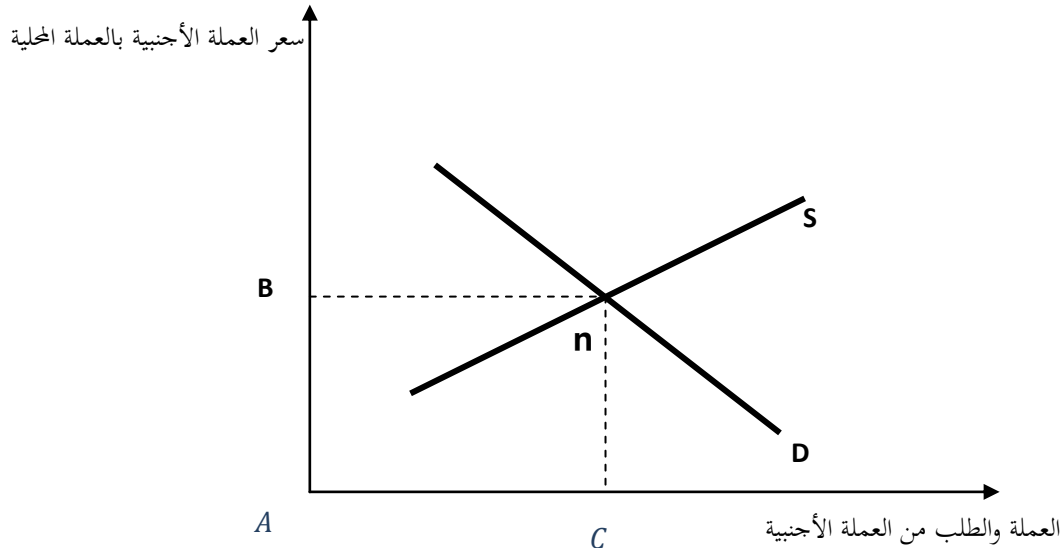
فإذا كانت قيمة الأورو تعادل 8 دينار جزائري مثلا فالكمية المعرضة منه هي 12 ، أما إذا ارتفعت قيمة

الأورو إلى 12 دينار جزائري فستزداد الكمية المعرضة من الأور و إلى 15.

وبتقاطع منحني عرض النقد الأجنبي والطلب عليه يتحدد سعر الصرف التوازني الذي يحقق حالة التعادل

والتي تتحقق حالة الاستقرار في سعر الصرف، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل قم(9.1): توازن سوق الصرف

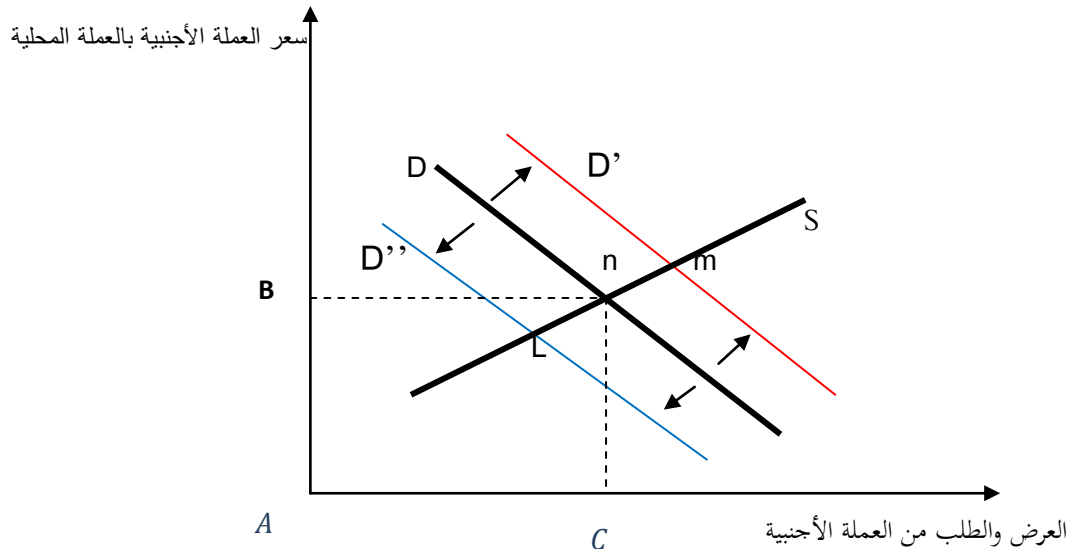


المصدر: من إعداد الباحثة

تمثل النقطة (n) نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى الطلب والعرض وهي النقطة التي يتحدد عندها سعر الصرف التوازني، غير أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يتوقف فقط على عامل سعر الصرف الأجنبي بل هناك عامل آخر يتمثل في ظروف العرض و الطلب مثل تغير عدد المستهلكين، تغير في الأذواق، تغير الدخل.... الخ تجعل من منحنى العرض والطلب يأخذ وضعاً جديداً.

فإذا زاد الطلب على الأورو في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين مع ثبات عرض الأورو، ففي هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين متخذاً وضعاً جديداً  $D'$  و يتقاطع مع منحنى العرض  $S$  في نقطة توازنية جديدة  $m$  تكون أعلى من النقطة التوازنية السابقة  $n$  ما يعني أن قيمة الدينار مقابل الأورو قد انخفضت، ويحدث العكس تماماً عندما ينخفض الطلب على الأورو من قبل المستوردين الجزائريين، حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار  $D''$  وتصبح نقطة التوازن الجديدة  $L$  كما هو مبين في الشكل التالي:

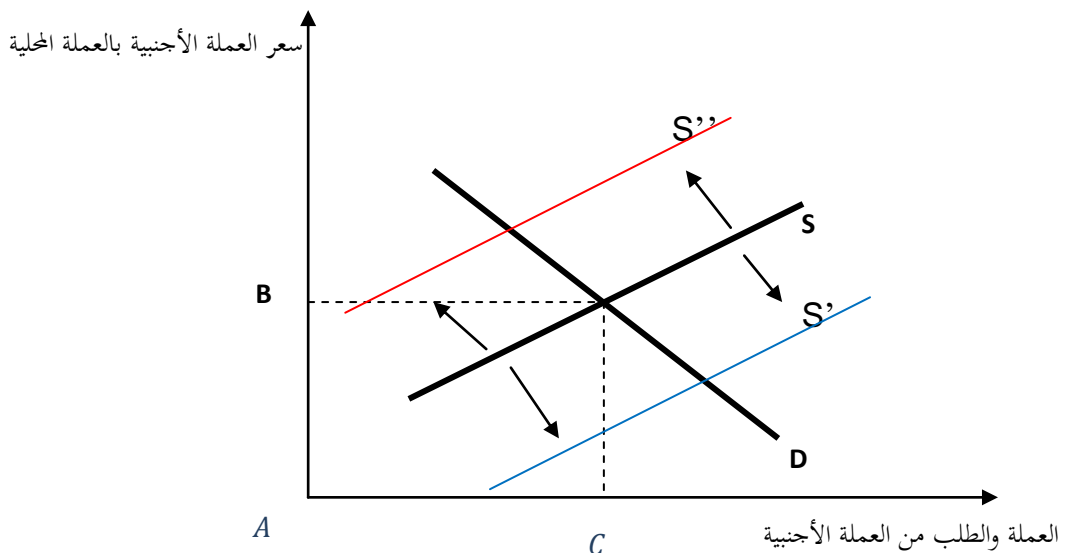
الشكل رقم (10.1): انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: من إعداد الباحثة

وفي حالة ما إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة مع ثبات الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف، و إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض إلى اليسار مع ارتفاع سعر الصرف، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (11.1): انتقال منحنى عرض العملة



المصدر: من إعداد الباحثة

وإذا حدث تغيير في ظروف العرض و الطلب على العملة الأجنبية في آن واحد فإن هذا يؤدي إلى تغيير سعر الصرف بالزيادة أو النقصان كما هو موضح في الشكل التالي:

#### المبحث الرابع: سياسات أسعار الصرف و أهدافها

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، و يتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته .

و فيما يلي سنتطرق لدراسة سياستين لأسعار الصرف و تحليل الآثار المترتبة لكل سياسة على الاقتصاد الوطني .

#### المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي .

#### الفرع الأول: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل رفع و ارتفاع قيمة العملة، فارتفاع قيمة العملة Appreciation يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس

تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة<sup>1</sup> و هذا راجع إلى قوى العرض و الطلب في السوق و ليس للدولة أي دخل في هذا الإرتفاع الحاصل، أما رفع القيمة الخارجية للعملة Revaluation فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض.<sup>2</sup>

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرّة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.<sup>3</sup>

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

### الفرع الثاني: أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر:

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص154.

<sup>2</sup> غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر،الأردن،2001،ص 154.

<sup>3</sup> عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العراق،2012، ص4.

1- لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

2- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا)<sup>1</sup>.

3- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

4- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات<sup>2</sup>. فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية، إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياجات ضخمة من العملات الأجنبية.

### الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تتجح

هذه السياسة في تحقيق التوازن و تتمثل هذه الشروط في:<sup>3</sup>

- يجب أن يكون مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات

أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة

أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال

تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص155.

<sup>2</sup> نزمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، أبريل 2001، ص217.

<sup>3</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص98.

- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضا و بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي و اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرارا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

#### الفرع الرابع: آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني و التي تتمثل في:

#### أولا: الأثر على الصادرات و الواردات

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، و لكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة



وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

### ثانيا: انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد

إن لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الانتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئيا نتيجة الرفع في قيمة العملة ، و إذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

### ثالثا: ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلا عن الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي والأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي التأثير سلبا على الاستثمار و أسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان الجاري، حيث أنه غالبا ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية و التسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين و يؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات ما يزيد من الضغط على سعر الصرف<sup>2</sup>.

البلد الذي يعاني من سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته يحقق فائض في الإستيراد إذا كان التوظيف و الاستخدام للموارد المتاحة محليا مرتفعا إذا استطاعت السلطات النقدية للبلد أن تحافظ على هذا الوضع بتطبيقها إحدى سياساتها النقدية أو من خلال استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية. وفي الحالة العكسية

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص130

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص131 .

إذا كان الهدف هو تحقيق فائض تصدير فيتوجب تخفيض سعر الصرف و إلا استوجب على الحكومة أن تتقبل و تواجه الإنكماش في نشاطها الاقتصادي وما يتبعه من تأثيرات على سلبية على الاقتصاد الوطني.

#### رابعاً: الأثر على الأسواق المالية و المحلية

إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية و المحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة أفراد الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي، كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة ، مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية توقعاً لانخفاض قيمتها في المستقبل، و ذلك من أجل تمويل الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات، و يترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الأمر مما ينعكس سلباً على قطاع الاستثمار ، وهذه الآثار من رفع قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات.<sup>1</sup>

و خلاصة القول فإن اعتماد سياسة رفع قيمة العملة قد تترتب عليه ضغوط تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطيات و العملات الأجنبية، غير أن هذا الأثر لا يحصل بصفة في الأجل القصير بل بعد مرور فترة زمنية قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات، فرفع قيم العملة هو طريق الإنكماش المؤكد.

#### خامساً: الأثر على الإنتاج الزراعي

إن التقييم المرتفع لسعر صرف العملات قد يلحق أضراراً بالزراعة و ذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية و الناتج الزراعي خصوصاً إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، ومن ناحية أخرى

<sup>1</sup> بن الزاوي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص47.

فإن الرفع في سعر الصرف الرسمي قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة و يزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة بدلا من السلع المحلية فيزيد من الضغط على ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

#### سادسا: تفاقم أعباء الدين العام الداخلي

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد و التي تمثل ديننا داخليا على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تتخفف كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي و السعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية<sup>2</sup>.

#### سابعا: ظهور سوق موازية

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها إلى البنك المركزي، و هذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله<sup>3</sup>.

#### ثامنا: زيادة الرقابة على الصرف

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية و السياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر

<sup>1</sup> البنك المركزي العراقي، انخفاض سعر صرف الدينار العراقي (الأسباب. الآثار. المعالجات)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989، ص183.

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص132

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص48.

الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار و لإنتاج، كما أن الانفصام بين السعر الحقيقي و السعر الفعلي لسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولة Dallorization (استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية) في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية، هذه الظاهرة لها آثار خطيرة، أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة و نعني به العملة الوطنية<sup>1</sup>.

- بالإضافة إلى أثر الحقلة المفرغة و التي من خلالها لا تؤدي سياسة الرفع إلى التحسن المرتقب.

### المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة للوطنية و شروط نجاحها

كثيرا ما تلجا الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري. فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات و بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي و هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

### الفرع الأول: مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتخفض بمقدار 10% مقارنة بالعملات

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص133.

الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى<sup>1</sup>.

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكل في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال<sup>2</sup>.

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية<sup>3</sup>، أو هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها، و هو إجراء إداري غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة، و تعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة و التي تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات<sup>4</sup>.

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة *Dévaluation* وبين انخفاض قيمتها *Dépréciation* فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل و تعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت<sup>5</sup>.

ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص151.

<sup>2</sup> بلحش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادو الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص62.

<sup>3</sup> عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص185.

<sup>4</sup> السيد محمد السريبي، مرجع سابق، ص269.

<sup>5</sup> عبود زرقين، مرجع سابق، ص185.

<sup>6</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص154.

نسبة انخفاض العملة = ( السعر الجديد للعملة - السعر القديم للعملة ) / السعر القديم للعملة

### الفرع الثاني: أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة

نظراً لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي:

#### 1- معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الإستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج والعمل على إبقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، وتصبح الإستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري للدولة<sup>1</sup>.

#### 2- ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

يهدف التخفيض إلى زيادة دخولا لمنتجين المحليين و تخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Charalambos Pattichis, Exchange rate effects on trade in services, Journal of Economic Studies, Vol. 39 Iss 6, 2001, p697.

<sup>2</sup> بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص63.

### 3- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:

أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الأورو،... الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، و كمثل عن ذلك أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على العديد من عملات الدول النامية بنفس نسبة انخفاض الدولار.

### 4- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعرين في السوقين الرسمي و الموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية<sup>1</sup>.

### 5- معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل و بالتالي تقليص من حجم البطالة<sup>2</sup>.

### 6- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية :

وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية للبلدين، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

### 7- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة :

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص151-152.

<sup>2</sup> بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص63.

أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة<sup>1</sup>.

وما يمكن استخلاصه هو أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات و السعي نحو تقليص العجز الحاصل ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته.

### الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- ✓ ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ✓ ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع و الخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات ، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات<sup>2</sup>.

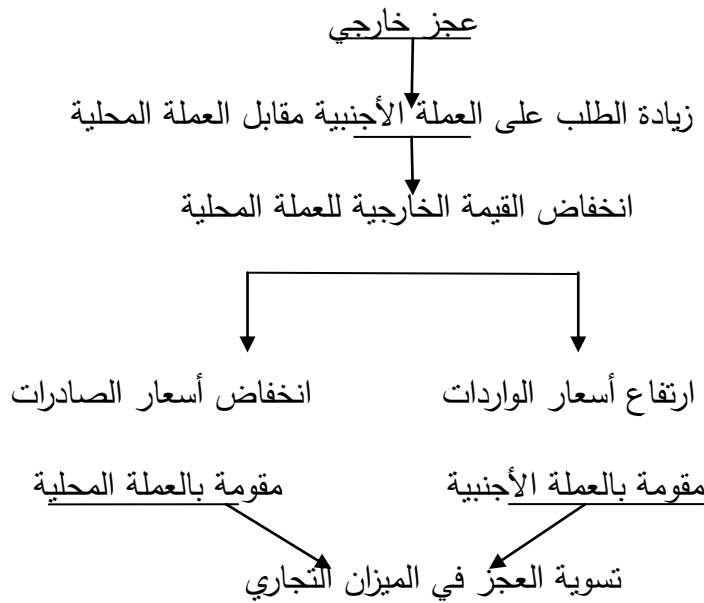
والمخطط التالي يلخص آلية تعديل الميزان التجاري من خلال تطبيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

<sup>1</sup> صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 07، العراق، 2011، ص 91.

<sup>2</sup> عبيد زرقين، مرجع سابق، ص 185.



الشكل رقم(12.1): تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة



Source :Alain samuelson,Economie Internationale Contemporaine « aspects réels et monétaires »,Presses Universitaires Grenoble, pris,1991, p154.

الفرع الرابع: آثار تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أو متقدمة لما لها من آثار و نتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي و تتجلى هذه الآثار فيمايلي:

أولاً: أثر التخفيض على الصادرات والواردات

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

1- الأثر على الواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية

و قيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية<sup>1</sup>.

2- الأثر على الصادرات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، و هذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية<sup>2</sup>.

### ثانياً: أثر التخفيض على مستوى الأسعار

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية و ذلك من خلال :

- ✓ إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج ، فإن الأسعار سترتفع.
- ✓ إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة، خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا ضرورية فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار.
- ✓ إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

الجانب الأول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها.  
الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص مما كانت عليه.

### ثالثاً: أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال

<sup>1</sup> صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عيد، مرجع سابق، ص91.

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، صص 269-270.

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، ويتم هذا الأجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح ، كما يبذلون قصار جهدهم لتأخير و تأجيل مستحقاتهم لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف<sup>1</sup>.

#### رابعاً: أثر التخفيض على الدخل والتوظيف

تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته.

وفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فإن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقاً للميل الحدي للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالمتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها ، مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف.

#### خامساً: أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً أو مدنياً :

1. في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

<sup>1</sup> بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص66.

2. عندما يكون البلد المخفض لعملته مديناً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، مرجع سابق، ص92.

## خلاصة الفصل الأول:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزداد حجم كل من الصادرات والواردات ، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة والذي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

وبمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمتها ومختلف النظريات المفسرة لها وبنية أسواقه، بالإضافة إلى تحليلنا لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري ننتقل إلى دراسة أثر هذه السياسات كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري في الفصل الموالي.

## الفصل الثاني

آثار سياسات سعر الصرف كآلية  
لتسوية الخلل في الميزان التجاري

## تمهيد:

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة ، و تتم معالجة هذا الاختلال من خلال اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق و حالة الاقتصاد الوطني .

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الثاني من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال دراسة

دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات

المبحث الرابع: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

### المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات

كل دولة تربطها معاملات مع العالم الخارجي، فالمقيمون فيها أفرادا كانوا أو شركات يقومون بعمليات التصدير إلى الخارج، كذلك الإستيراد من الدول الأخرى، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها للأجانب وبالمقابل تؤدي لهم خدمات مماثلة من الأجانب، كل هذه المعاملات ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتم تسويتها عاجلا أم آجلا، لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه، لذا فكل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات، وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي، إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد و يمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وسنحاول من خلال هذا المطلب وضع مفهوم مبسط لميزان المدفوعات مع إبراز الأهمية البالغة لهذا المؤشر الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

### الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات و من بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي

وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين)

في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص289.



والمقصود بالمقيمين الأشخاص و المؤسسات التجارية و الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبرة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري<sup>1</sup>. نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على كون ميزان المدفوعات هو سجل أو جدول يتم من خلاله ترتيب كل المعاملات الخاصة بالدولة مع الأطراف الخارجية، كما بين أيضا أن هذه المعاملات تسجل خلال فترة زمنية محدودة و هي سنة.

ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه.<sup>2</sup>

أما هذا التعريف فنلاحظ أنه ركز على تبيان نوعية المعاملات التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه: سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات.<sup>3</sup>

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يوضح أن كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي عبارة عن تدفقات سواء إلى الداخل أو إلى الخارج.

ومن خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات : هو سجل منظم تسجل في فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات"، درا المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،الأردن،ط3، 2013، ص 215.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية،مؤسسة شباب الجامعة،مصر1993، ص203.

<sup>3</sup> محمد صالح القرشي،المالية الدولية،الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2008،ص56.

و يمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:<sup>1</sup>

أ- ميزان المدفوعات الدولية: حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة و التي عادة تكون سنة.

ب- ميزان المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج ، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة و التزاماتها مع الخارج.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا

<sup>1</sup> محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص39.

<sup>2</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص20.

المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف...الخ.

- يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.<sup>1</sup>

- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، وبشكل أيضاً أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية و السياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلاً بتخفيض في قيمة العملة المحلية و أرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.<sup>2</sup>

- يتتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محددة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية و الخدمية من و إلى الخارج و كذا العرض و الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف.<sup>3</sup>

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض و الطلب على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل .

<sup>1</sup> عرفان تقي الدين الحسني، مرجع سابق، ص 115.

<sup>2</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 32.

<sup>3</sup> Mohamed Daouas, et autres, *Techniques Financières Internationales et Couverture Du Risque De Change*, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2007, pp89-90.

- يسمح الميزان بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر

الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم

المبادلات و نوع السلعة المتبادلة.<sup>1</sup>

- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أوتلك

المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية لهذه الالتزامات.<sup>2</sup>

- يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية ما يؤدي

إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، حيث يمكن الإعتماد على ميزان

المدفوعات كمؤشر يبين مدى قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض

امتصاص الفائض أو إزالة العجز من أجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين

المدفوعات.<sup>3</sup>

وبناء على ما تقدم فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل

تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية و إعداد السياسات

الاقتصادية النقدية و المالية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك

و المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي و التجارة الدولية، وما يمكن استخلاصه هو

أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي ، ذلك لكونه

يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، مرجع سابق، صص 279-280.

<sup>2</sup> ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، صص 82-90.

<sup>3</sup> هوشيار معروف، مرجع سابق، صص 236-237.

## المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقيا وعموديا.

وينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما <sup>1</sup>:

**الجانب الدائن :** و يتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

**الجانب المدين :** و يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات ) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة و حسابات وموازن فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض. و يشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

### الفرع الأول: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)(La Balance Des Transactions Courantes)

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري "لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري"<sup>2</sup>، ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالي:

### أولاً: الميزان التجاري (La Balance Commerciale)

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص101.

<sup>2</sup> Banque de France, Balance Des paiements De la France, janvier 2011,p8.

ويشمل الصادرات و الواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين و غير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة "C.I.F" و التي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات و الواردات بالقيمة "F.O.B" من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين<sup>1</sup>.

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

#### ثانيا: ميزان الخدمات (La Balance Des Invisibles)

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، و يمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات<sup>2</sup>.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية ، وهو مبادلات السلع ، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين الى المقيمين.

#### ثالثا: ميزان التحويلات من جانب واحد (Capital Unilatérale)

<sup>1</sup> محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص205.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص164.

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، و يشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات،<sup>1</sup> و قد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين و هما:<sup>2</sup>

الهبات الخاصة: و تشمل كل من تحويلات الأفراد و المنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.

تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة: و المتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل .

### الفرع الثاني: حساب رأس المال (La Balance Des Capitaux)

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج<sup>3</sup> وهي على نوعين (رؤوس أموال طويلة الأجل - رؤوس أموال قصيرة الأجل) :

#### أولا: رؤوس الأموال طويلة الأجل

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والإستثمارات الأجنبية المباشرة و الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة من و إلى الخارج، حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج و أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية التي تم إقراضها للخارج، بالإضافة إلى الإستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد كلها تسجل في الجانب الدائن، ويحدث العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج و أقساط سداد القروض الأجنبية المقترضة من طرف المواطنين، بالإضافة إلى الإستثمارات التي

<sup>1</sup> وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012، ص7.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص102.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سابق، ص16.

يقوم بها المواطنون في الخارج كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في حين أي معاملات يترتب عنها مدفوعات للخارج تسجل في الجانب المدين<sup>1</sup>.

### ثانيا: رؤوس الأموال قصيرة الأجل

و تشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون تجاه الخارج، و يخصص هذا الحساب لكل العملات الأجنبية، والحسابات المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و كل القروض قصيرة الأجل<sup>2</sup>.

و تتم هذه التحركات التلقائية نتيجة لأسباب التالية:<sup>3</sup>

الخوف من الاضطرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم، والاضطرابات السياسية كالحروب مما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال للخارج أين الظروف الاقتصادية و السياسية ملائمة.

الرغبة في تحقيق دخول أعلى من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات، أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.

القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها.

وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف

واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي.

### الفرع الثالث: حساب الإحتياطات الرسمية (La Balance Des Rèserves Officièlles)

<sup>1</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق، ص101.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص103.

<sup>3</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق، ص 102-103.



يتضح لنا من خلال حساب الاحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة، والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية.

فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي، ولكي يحقق الميزان توازن حسابي لا بد من زيادة الإحتياطات الرسمية للدولة، وكمثال إذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض يقدر بـ 50 مليون \$، يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 50 مليون \$، بمعنى زيادة رصيد الإحتياطات الرسمية للدولة بـ مبلغ 50 مليون \$، فعند زيادة الدولة لمشترياتها أو وارداتها من الذهب النقدي يتم تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة بمبلغ 50 مليون \$ تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات ، وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات = صفر<sup>1</sup>.

ويحدث العكس في حالة العجز، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر. وفي هذه الحالة ينخفض رصيد الإحتياطات النقدية للدولة.

و يمكن إيضاح كيفية تسوية المعاملات السابقة فيما يلي:

رصيد المعاملات الجارية	+ 50 مليون \$
رصيد المعاملات الرأسمالية	+ 50 مليون \$
رصيد ميزان المدفوعات	+ 50 مليون \$
التسوية	- 50 مليون \$ واردات ذهب نقدي
رصيد ميزان المدفوعات	صفر

الفرع الرابع: حساب السهو و الخطأ (Erreurs et Omissions)

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 298-299.

من الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماما لمجموع البنود في الجانب الدائن و الجانب المدين، و في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضا للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان، كما يعكس أيضا جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص<sup>1</sup>، و الجدول الموالي يلخص لنا كل بنود ميزان المدفوعات:

**الجدول رقم(1.2): حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي**

دائن	مدين	البيان
		<p>I- حساب العمليات الجارية</p> <p>1. السلع والخدمات:</p> <p>أ. السلع:</p> <p>- سلع عامة</p> <p>- سلع مستوردة أو مصدرة للتقل</p> <p>ب. الخدمات:</p> <p>- النقل:</p> <p>• النقل البحري.</p> <p>- الأسفار:</p> <p>• أسفار الموظفين...</p> <p>- خدمات الاتصال...</p> <p>2. الدخل:</p> <p>- تعويضات الأجراء.</p> <p>- دخل الاستثمارات.</p> <p>3. التحويلات الجارية:</p> <p>- الإدارات العامة، قطاعات أخرى.</p>
		<p>II- حساب رأس المال والعمليات المالية:</p> <p>1. رأس المال:</p> <p>أ. التحويلات الرأسمالية:</p> <p>- الإدارات العامة</p> <p>- قطاعات أخرى...</p> <p>ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.</p> <p>2. العمليات المالية:</p> <p>أ. الاستثمار المباشر</p> <p>ب. الاستثمار في القيم المنقولة.</p>
		<p>III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى</p>

المصدر: FMI, Manuel de la Balance de paiement.

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص69.

### المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الإشكال المطروح هنا هو كيف يحدث خلل في ميزان المدفوعات في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازن دائما نتيجة لاستخدام طريقة القيد المزدوج، هذا ما سنوضحه من خلال دراسة حالات توازن واختلال الميزان في العناصر اللاحقة، فحالة التوازن في ميزان المدفوعات تدل على نجاح وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة بالدولة وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بها، وبالتالي يكون قد تحقق هدف التوازن مع العالم الخارجي الذي يقتضي كون ميزان المدفوعات في حالة توازن و يكون متوافقا مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي.

فالتوازن في ميزان المدفوعات يعبر على الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف المدفوعات، وفي حالة التوازن تتعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر،<sup>1</sup> فالحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون متساوية في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي هو نتيجة اعتماد نظام القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة و المدينة، حيث كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لابد من أن تظهر قيمتها في الجانب المدين للميزان.

### الفرع الأول: أنواع توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فالاختلال المقصود الذي يمس الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عوامل أخرى، وفيمايلي توضيح كل من التوازنين المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي و كلي للمبادئ"،الدار الجامعية،مصر،2000،ص302.

## أولاً: التوازن المحاسبي

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ومن أجل توضيح أكثر لآلية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات سوف نقدم مثال ونلخصه في الجدول الموالي:

### الجدول رقم(2.2): التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

وحدات العملة النقدية		ميزان المدفوعات
مدين	دائن	أولاً: الحساب الجاري
		<b>1- ميزان تجاري</b>
	700	أ- تصدير سلع
1100		ب- استيراد سلع
		<b>2- ميزان الخدمات</b>
	400	أ- خدمات المصدرة
		ب- الخدمات المستوردة
200		<b>3- حساب التحويلات من جانب واحد</b>
		أ- مستلمات

<sup>1</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص103.

الفصل الثاني:..... آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري

300	600	ب- مدفوعات
100	300	ثانيا: حساب رأس المال
95	800	1- رؤوس أموال طويلة الاجل
900	800	- قروض ممنوحة من الخارج
2000	1000	- استثمار مباشر وافد
		قروض ممنوحة إلى الخارج
		استثمار مباشر في الخارج
		2 - رؤوس أموال قصيرة الأجل
		- حركة الودائع و الأصول السائلة
		ثالثا: حساب الإحتياطات الرسمية
	95	رابعا: حساب السهو و الخطأ
4695	4695	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

ومن خلال الجدول يمكن أن نستخلص أن التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يتضمن معنى التوازن الاقتصادي، ففي الوقت الذي تحدث فيه التسوية الحسابية في الميزان من خلال حركة مختلف الحسابات فإن تصحيح الإختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتطلب تظافر لعوامل اقتصادية، ترتبط بسير الأداء الاقتصادي للبلاد ، وتحريكها باتجاه تصحيح الاختلال.

## ثانيا: التوازن الاقتصادي

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع و الخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.<sup>1</sup>

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول و خصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية و تعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط ، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة،<sup>2</sup> أما باقي العمليات فتسمى ببود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.

### الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات

<sup>1</sup> جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، مصر، 1992 ، ص132.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص103.

أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

#### أولاً: حالة العجز في ميزان المدفوعات

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن، والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدولة فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العالم.

فالعجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر<sup>1</sup>، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية و المالية لتصحيح هذا الخلل.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات و المدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الإختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: حالة الفائض في ميزان المدفوعات

<sup>1</sup> عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص403-404.

<sup>2</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص123.

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي<sup>1</sup> ، و تكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان .

و يمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات و تبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع و الخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال و تكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية ، أو المعاملات المنظورة و التي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

<sup>1</sup> حسان خضر، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد22، الكويت، 2004، ص25.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص402-403.



### المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية، و المتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزاً في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض و العجز في الميزان.

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}.$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي لـ (X-M)، مثلاً على أن الصناعة كفؤة جداً، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي و المستمر يدل على عجز هيكل أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات<sup>2</sup>، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها

<sup>1</sup> عنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص76.

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص207.

التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عند ما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

### الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 124-125.

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

المنتجات المحلية

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

### الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة

قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات و الواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات<sup>1</sup>، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.<sup>2</sup>

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الإستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.<sup>3</sup>

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص234.

<sup>2</sup> عيد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص207.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص236.

من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، و الذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و الأسباب غير الاقتصادية: أولاً: أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب-أسباب هيكلية : هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج- أسباب دورية : وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة<sup>2</sup>، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

<sup>1</sup> عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص404.

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص126

✓ الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

✓ تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

✓ - العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات<sup>1</sup>.

ثانيا: أسباب غير اقتصادية: و المتمثلة في:

أ- **عوامل طبيعية** : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب- **التقدم التكنولوجي** : وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص101.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص123.

ج- **الظروف السياسية** : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د- **النمو الديمغرافي** : حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

هـ- **الإضرابات العمالية**: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلّ العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجة بالدرجة الأولى للتصدير<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الإختلال في الميزان التجاري إلى:

##### أولاً: الإختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتياً، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلاً إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات و يحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلائم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص102

يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة<sup>1</sup>.

### ثانيا: الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملاءم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

### ثالثا: الإختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص122.

<sup>2</sup> المرجع السابق، صص 129-130.



### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

✓ **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرًا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.<sup>1</sup>

✓ **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.<sup>2</sup>

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

✓ **تغيرات أسعار الفائدة:** التغيير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على

<sup>1</sup> بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64 .

<sup>2</sup> برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 69.

الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.<sup>1</sup>

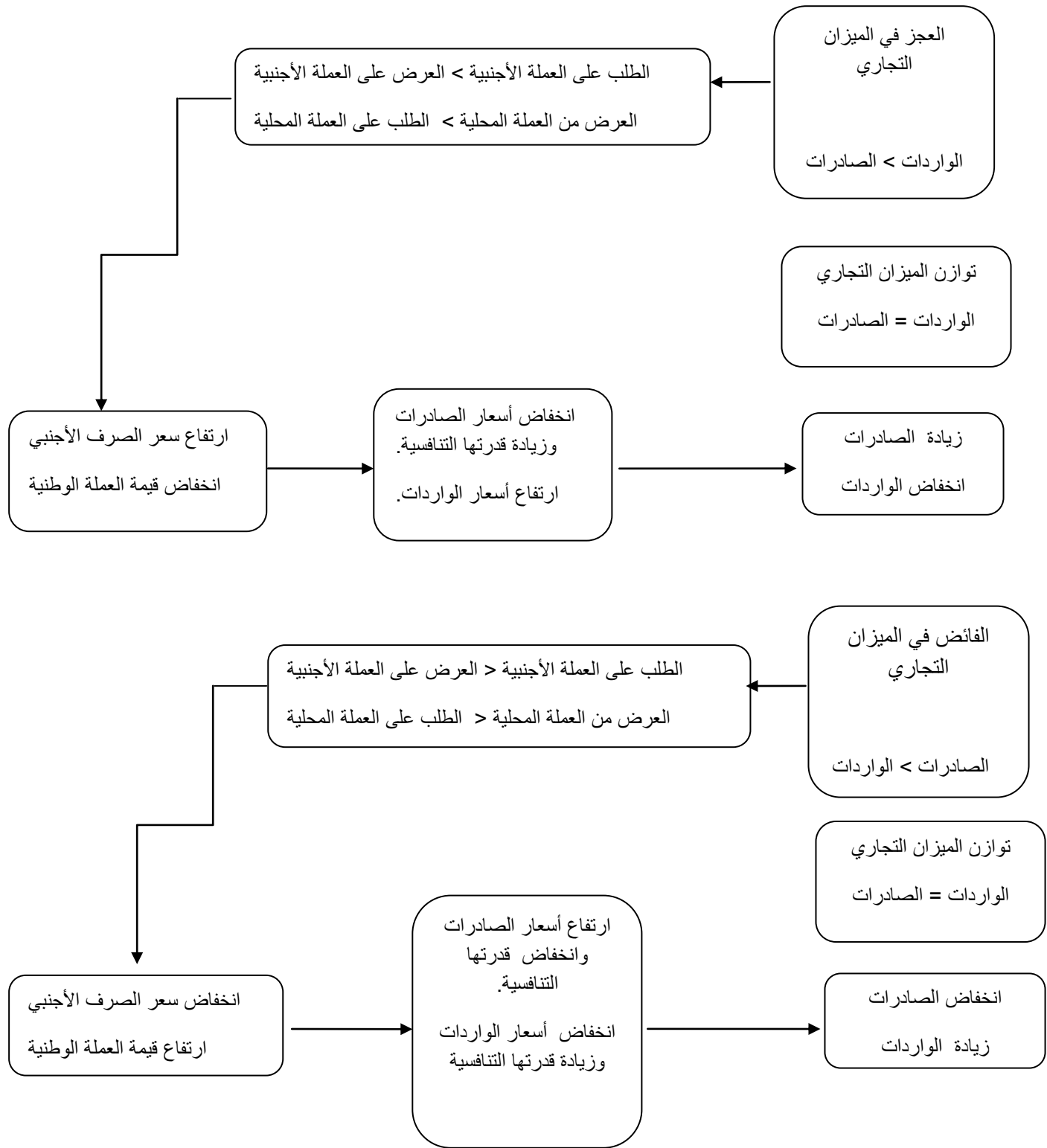
✓ **سعر الصرف** : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> بسام الحجار، مرجع سابق، ص64.

الشكل رقم (1.2): العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص320.

### المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته .

#### المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل<sup>1</sup>.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين ( الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبيةة

<sup>1</sup> سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص7.

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها .

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية<sup>1</sup>:

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية .

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير

من العوامل منها<sup>2</sup>:

✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

<sup>1</sup> محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص183.

<sup>2</sup> محمود يونس، مرجع سابق، ص267.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

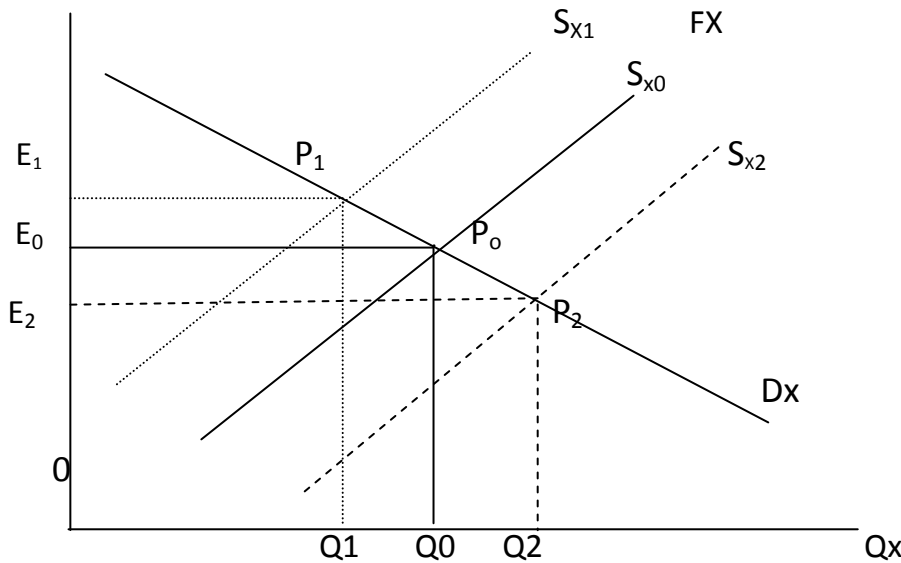
في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 900.000 دج، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000 دج ستنخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو إلى 100 دج مقابل 1 أورو .

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين

الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2.2): معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم(2.2) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة(ولتكن الدولة A مثلا) يتحدد بدالة طلب ثابتة  $D_x$  لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات  $S_x$  تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

$Q_x$  : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

$F_x$  : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة  $P_0$  و التي تمثل نقطة توازن، و  $E_0$  التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى  $S_{x1}$ ، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_1$  بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من  $Q_0$  إلى  $Q_1$ .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح  $x_2$ ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_2$ ، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من  $Q_0$  إلى  $Q_2$ ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية:  $E_0$ ،  $E_1$ ،  $E_2$  كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

$$(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية)<sup>1</sup>$$

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها ( التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف )<sup>2</sup>، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة

<sup>1</sup> نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص6.

<sup>2</sup> Ching-chong Lai, Wen-ya Chang, Do Self-fulfilling Expectations of Currency Devaluation Improve the Balance of Payments?, Journal of Economic Studies, Vol. 19 Iss: 4, 1992, p320.

وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

### المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفيض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي<sup>1</sup>، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.<sup>2</sup>

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص 329.

<sup>2</sup> بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130.

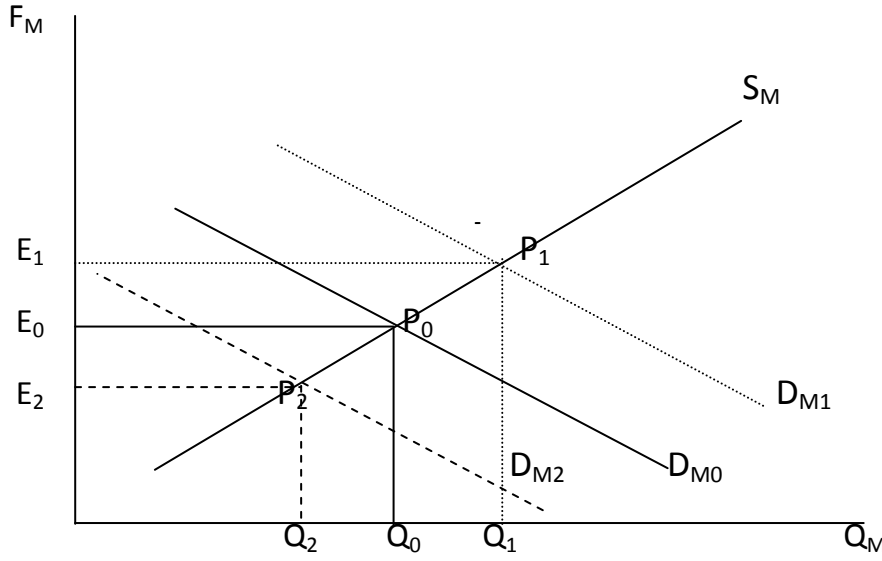
<sup>3</sup> حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 148.



و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات)

ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص8.

من خلال الشكل رقم (3.2) وبافتراض دالة عرض الواردات  $S_M$  ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل

الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات  $D_M$  فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

$Q_M$ : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

$F_M$ : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم (3.2) أنه عند النقطة  $P_0$  يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني  $E_0$

والكمية المطلوبة من الواردات تكون  $Q_0$  فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل

الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح  $D_{M1}$  وتتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_1$  بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من  $Q_0$  إلى  $Q_1$  .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح  $D_{M2}$  وتتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_2$  بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من  $Q_0$  إلى  $Q_2$  .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة  $E_0, E_1, E_2$  كما يلي:  
الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

$$(كمية الواردات) * (\text{سعر الواردات مقوماً بالعملة الأجنبية}).^1$$

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل و يتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات<sup>2</sup>، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها.<sup>3</sup>

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

<sup>1</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> أحمد الأشقر، إقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص 163.

<sup>3</sup> مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص 329.

### المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات والواردات.

#### الفرع الأول: التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها وهذا راجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الإستخراجية و التي تتحدد أسعارها عالمياً.<sup>1</sup>

#### أولاً: مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة

ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة<sup>2</sup>، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجه للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة و زيادة قدراتها التصديرية .

<sup>1</sup> سمية زيرار و آخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)،مجلة دراسات العلوم الإدارية،العدد02،المجلد 36،الأردن،2009،ص364.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب،مرجع سابق،ص189.

### ثانيا: مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها، وعادة ما تكون هي الدول الصناعية، نتيجة للتقلبات التي تشهدها في دوراتها الاقتصادية من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية<sup>1</sup>، و هذا يدل على أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري للدولة، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبين هما: الجانب السعري و الجانب الكمي،و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.

### الفرع الثاني: التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري و ذلك في ظل توفر الشروط التالية:

### أولاً: مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدولة المصدرة للسلع و التي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض و ذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص330.

ومن بينها نظام الإعانات و نظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة .

فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي.<sup>1</sup>

### ثانيا: مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محليا، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات ومواد غذائية وأدوية...الخ، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقض الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية<sup>2</sup>، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري، كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لواردها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.

### المبحث الرابع: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوبي المرونات والإستعاب، حيث يعتبران من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

<sup>1</sup> Commerce Secrec Secretary Government of India , **Anti-Dumping-Aquide**, Directorate General of Anti-Dumping & Ministry of Commerce, India,1995,p5.

<sup>2</sup> زواوي الحبيب، **سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية "حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف،الجزائر، 17-18 أفريل 2006،ص2.

### المطلب الأول: منهج المرونات Elasticities Approach

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

#### الفرع الأول: مفهوم منهج المرونات

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة،<sup>1</sup> ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، ونسب هذا المنهج إلى Robison وانطلق في تحليله على تحليل Marshal-Lerner<sup>2</sup> ويرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية.

#### الفرع الثاني: صياغة منهج المرونات

تعتمد نظرية المرونات على صياغة مارشال- ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري.

ونعتمد في اشتقاق النظرية على ميزان تجاري متوازن حيث:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

P: سعر الصرف.

<sup>1</sup> Koi Nyen Wong Tuck Cheong Tang, **The effects of exchange rate variability on Malaysia's disaggregated electrical exports**, Journal of Economic Studies, Vol. 35 Iss 2 ,2008,p156.

<sup>2</sup> محمد راتول، مرجع سابق، ص235.

B: الميزان التجاري (الصادرات و الواردات بالعملة الوطنية).

$e_x$ : مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف ، و تعطى كما يلي:<sup>1</sup>

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots(2-1)$$

حيث :

$\Delta X$ : التغير في الصادرات

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف

وتعني القيمة  $e_x$ : قيمة التغير التي تحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة ، وكلما

كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

و إذا عبرنا على الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \dots\dots\dots(2-2)$$

$e_m$  : مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و تعطى كمايلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots(2-3)$$

حيث:  $\Delta M$ : التغير في الواردات.

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

<sup>1</sup> المرجع السابق، صص 235-237.

وتعني القيمة  $e_m$ : قيمة التغير في التي تحصل في الواردات عند تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما

كانت القيمة  $e_m$  كبيرة كلما دل على ذلك على كون الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

و إذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots(2-4)$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر

الصرف P و منه تصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP و بالتالي الميزان التجاري بعملة الوطنية

يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \dots\dots\dots(2-5)$$

و تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

ومن أجل معرفة التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغير رياضيا و ذلك باشتقاق

B بالنسبة لسعر الصرف و ذلك كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left( \frac{\partial M}{\partial P} P + M \right)$$

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left( M + \frac{\partial M}{\partial P} P \right)$$

أي:

وبإخراج M كعامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left( \frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} - \left( 1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$



أو:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left( \frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left( 1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right) \dots\dots\dots(2-6)$$

و بما أنه تم الإنطلاق من ميزان متوازن أي أن:

$$B = X - MP = 0 \text{ و بالتالي :}$$

$X = MP$  ومنه يمكن كتابة المعادلة (2-6) كمايلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left( \frac{\partial X}{\partial P} \frac{P}{X} - \left( 1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right) \dots\dots\dots(2-7)$$

و بتعويض المعادلتين (2-2) و(2-4) في المعادلة (2-7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots(2-8)$$

و تعني المعادلة (2-8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1)$$

و حتى يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق الشرط التالي:

$$e_x + e_m > 1$$

أي أن مجموع مرونتي الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد(شرط

مارشال ليرنر).

أما إذا كان :  $e_x + e_m = 1$  فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة لتغير سعر الصرف يكون معدوماً.

أما في حالة ما إذا كان:  $e_x + e_m < 1$  فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وبالتالي الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي الحالة الأولى، والمتمثلة في الصيغة التالية:  $e_x + e_m > 1$  وهذا هو الشرط الأساسي لمرشال ليرنر الذي يحدد كيفية تحسن وضع الميزان التجاري من خلال رفع أو تخفيض سعر الصرف حسب حالات العجز و حالات الفائض<sup>1</sup>.

ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعاً لحالات العجز و الفائض كمايلي:

#### أولاً: حالة العجز في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، و ما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري<sup>2</sup>.

#### ثانياً: حالة الفائض في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها، في حين

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 238.

<sup>2</sup> صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، مرجع سابق، ص 93.

أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات و الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري.<sup>1</sup>

فمن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسوية الخلل بالميزان التجاري لا بد من توفر شرط

$$e_x + e_m > 1 \quad \text{مرشال ليرنر، والمتمثل في:}$$

المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد أي مجموع

المرونات السعرية للطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح

في هذه الحالة يكون مقدار التغير موجب، أي حصول زيادة في الميزان التجاري للدولة.

و إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد الصحيح أي:  $e_x + e_m < 1$  فإن التغير في

سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري للدولة، وفي حالة ما إذا كان مجموع المرونات السعرية

السابق يساوي الواحد الصحيح أي أن:  $e_x + e_m = 1$  فإن التغير في سعر الصرف لن يحدث أي

تغيير في الميزان التجاري سواء تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها، فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه

الحالة سواء كان في حالة فائض وحالة عجز.

والجدير بالذكر أن شرط مارشال ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تسوية

الخلل بالميزان التجاري يعطي المجال لحالات وسطية، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب

الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات معا وإنما تحقق شرط المجموع فقط فإذا كان

الطلب على الصادرات أقل مرونة ( $e_x < 1$ ) فإن الميزان التجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على

<sup>1</sup> عوض فاضل اسماعيل، مرجع سابق، 49.

<sup>2</sup> عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، نشر و توزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003، صص 193-195.

الواردات كبيرة ( $e_m > 1$ ) و بالقدر الكافي من أجل تعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات، أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلد.

وخلاصة منهج المرونات في تسوية الخلل بالميزان التجاري أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين العجز بالميزان إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز.

#### الفرع الثاني: افتراضات منهج المرونات

و من بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر:<sup>1</sup>

- ✓ نقطة انطاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن.
- ✓ نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد وإستيراداته .
- ✓ إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للإقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الإستيعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري .
- ✓ الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره.
- ✓ عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.

<sup>1</sup> كامل البكري، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 299.

✓ استقرار سوق الصرف الأجنبي.

و يعتبر منهج المرونات وفق هذه الافتراضات نموذجا للميزان التجاري، فالعجز في الميزان دلالة على زيادة مدفوعات الواردات والتي تمثل الطلب على العملة الأجنبية، في حين زيادة حصيلة الصادرات و التي تمثل مصدر عرض العملة، والغرض من تخفيض قيمة العملة المحلية هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات وذلك مع مراعاة زيادة حصيلة الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الميزان التجاري.

**الفرع الثالث: مشكلة المرونات**

بالرغم من دور عملية تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في الميزان التجاري فإن هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أي من خلال اتجاه كل من منحى عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه إنخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية وارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، حيث إذا كان رد فعل المستوردون للتغير في الأسعار كبيرا فإن الأجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض أسعارها، بينما سيشتري المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع أسعارها، أما في حالة ما إذا كان رد فعل المستوردون للتغيير في الأسعار صغيرا فإن الأجانب لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض أسعارها، كما أن المواطنين لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الإستيراد بالرغم من إرتفاع أسعارها.

وللتعرف على ماهية مرونة طلب وعرض الصادرات والواردات التي تضمن نجاح تخفيض سعر الصرف في تصحيح العجز في الميزان التجاري نأخذ مثال بلدين هما الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا

ولنفرض أن الولايات المتحدة تعاني من وجود عجز في ميزان مدفوعاتها مع إنجلترا، وأن السلطات النقدية

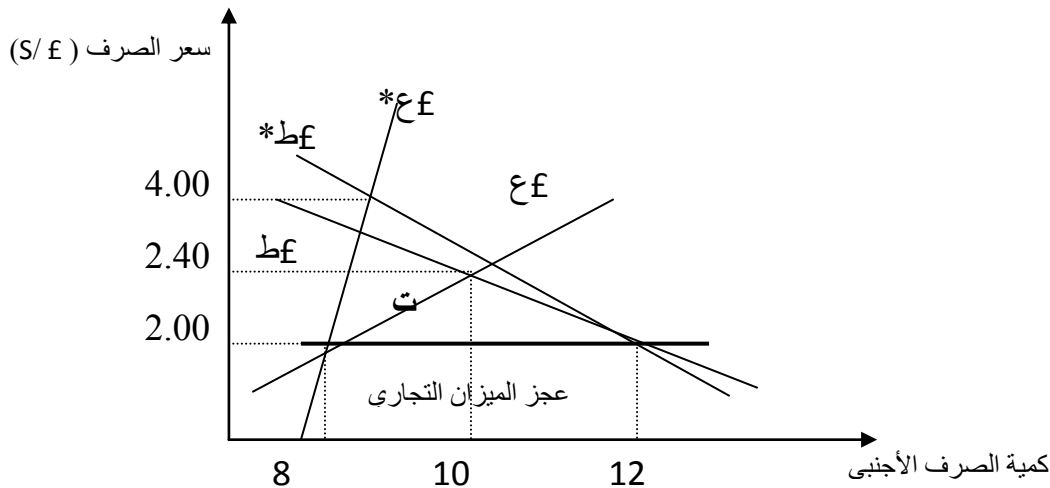
قررت تسوية خلل ميزانها التجاري من خلال إجراء تخفيض في قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الإسترليني<sup>1</sup>.

- سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني (S/£) : عدد الدولارات اللازمة لشراء واحد جنيه إسترليني  
مثلا:  $2 = (S / £)$  .

ونفرض أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تصحيح عجز في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تخفيض في

قيمة الدولار ب 20 % : من  $2 = (S / £)$  إلى  $2.40 = (S / £)$  .

شكل رقم (4.2) : تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري



المصدر :كامل البكري ، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية ،مصر، 2001، ص304.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند  $2 = (S / £)$  كمية الإسترليني المطلوب من طرف الأمريكيين هي

12 مليون إسترليني، بينما الكمية المعروضة منه فهي 08 مليون إسترليني أي وجود عجز قدره 04 مليون

جنيه إسترليني فإذا كانت منحنيات طلب وعرض الإسترليني قد أعطيت ب : ط ، ع فإن تخفيض قيمة

<sup>1</sup> كامل البكري ، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية ،مصر، 2001، ص303.

الدولار إلى (£ / S) = 2.40 سيزيد من العجز في الميزان التجاري وهذا نظرا لمرونة كل من العرض والطلب غير أنه إذا كان طلب وعرض الولايات المتحدة للإسترليني غير مرن كما هو مبين من خلال منحنى ط\*ع و ع\*ط فإن نفس نسبة التخفيض (بـ 20%) ستخفض العجز في الميزان التجاري بـ 03 مليون فقط و أن التخفيض (100%) أي من (£ / S) = 2 إلى (£ / S) = 4 مطلوب من أجل الزيادة في العجز .  
فمثلا هذا التخفيض الضخم في قيمة الدولار قد لا يكون ممكناً لأنه سيكون تضخماً بدرجة كبيرة.  
ومن خلال ما سبق نستنتج أنه ليس بالضروري أن تؤدي عملية تخفيض العملة إلى تصحيح العجز في الميزان التجاري الذي ينعكس مباشرة على ميزان المدفوعات نظراً لمشكلة المرونات، وحل هذه المشكلة متوفر في شرط مارشال لينز .

#### الفرع الرابع: انتقادات منهج المرونات

إن الشروط التي تقوم عليها النظرية هي ليس ملائمة في حالة استهداف معالجة الاختلال الدائم في الميزان التجاري، باستخدام سياسة التخفيض، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية والتي نذكر منها:

✓ هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، لأنه يهمل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف، ولها آثار عكسية على الميزان التجاري مثل الدخل الوطني والدخول الأجنبية، فالتخفيض يؤدي إلى زيادة الدخل نتيجة زيادة حصيلة الصادرات، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستيرادي، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع، كما يؤدي إلى انخفاض دخول الأجانب لقلة حصيلة صادراتهم للبلد المخفض لعملته، فيقومون بدورهم بتقليص وارداتهم من هذا البلد، ويكون الأثر النهائي تقليص أثر التخفيض في تحسين الميزان التجاري.

✓ إهماله لأهمية مرونات العرض، في حين أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة لأنها سلع ضرورية كالسلع الزراعية والغذائية والمواد الأولية.

- ✓ التخفيض قد تكون له آثار على المستوى العام للأسعار في الدولة المخفضة والمفروض عدم ارتفاعها بنسبة كبيرة نتيجة للتخفيض، وهذا غير ممكن في حالة كون البلد قريب من تحقيق مستوى التشغيل التام حيث كل زيادة في الطلب على الصادرات دون مقابل في العرض منها ستعكس في شكل ارتفاع في الأسعار.
- ✓ يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الوسيطة، الداخلة في إنتاج السلع التصديرية<sup>1</sup>، وبالتالي ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج، ما ينتج عنه تراجع في حصيلة العملات الأجنبية، لذا وجب حساب المعدل الفعلي للتخفيض وليس المعدل النظري، الذي لا يعبر عن درجة المنافسة، فالمعدل الفعلي للتخفيض يساوي الفرق بين المعدل النظري للتخفيض ومعدل الارتفاع في أسعار الصادرات<sup>2</sup>.
- ✓ منهج المرونات يقوم على افتراض أن مروونات عرض الصادرات و الواردات لا نهائية، وهذا ما يتنافى مع الواقع خاصة في الدول النامية التي تتميز بجمود في جهازها الإنتاجي .
- ✓ افتراض المنهج انعدام ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع سعر الصرف، وهذا المبدأ منافي للواقع الاقتصادي في ظل المنافسة<sup>3</sup>.
- ✓ إعطاء المدخل أولوية للتوازن الخارجي واستقرار سوق الصرف على حساب التوازن الداخلي.
- لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهمية البالغة لطريقة هذا المنهج في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض، الذي يعتمد على معيارين حاسمين وهما المرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات والداخلي على الواردات، و التي عادة ما يكون أثرها في المدى الطويل، وعلى الرغم من ذلك لا بد من اتباع سياسات نقدية ومالية مرافقة من أجل تفادي الآثار السلبية التي لم يأخذها المنهج بعين الاعتبار من أجل العودة إلى التوازن في الميزان التجاري.

<sup>1</sup> Jacques A. Schnabel, **Deriving competitive advantage from real exchange rate changes**, Competitiveness Review, An International Business Journal, Vol. 21 Iss 3, 2011, p322

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص32.

<sup>3</sup> نشأة نبيل محمد الكيل، مرجع سابق، ص15.



## المطلب الثاني: منهج الإستيعاب " Absorption "

ظهر منهج الإستيعاب على يد Alexander Sidney ويستند على النموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع).

### الفرع الأول: مفهوم منهج الإستيعاب

يتم تطبيق منهج الإستيعاب (الإمتصاص) أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين<sup>1</sup>، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا.

عرف البروفيسور ألكسندر الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G والإستهلاكي C والإستثماري I) حيث أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الإستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات} .$$

و طبقا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات  $x - m$  سيعتمد على الدخل و الطاقة الإستيعابية<sup>2</sup>. فإذا تعدى مقدار الإستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فالميزان التجاري للدولة يحقق عجزا بقدر الفرق بينهما والعكس صحيح<sup>3</sup>، ومعنى ذلك أن الميزان التجاري في إطار منهج الإستيعاب يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع و ما يستوعبه من هذا الإنتاج ، أي أن العجز في الميزان التجاري معناه أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي، و العكس في حالة الفائض (أي الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي).

<sup>1</sup> عرفات تقي الدين الحسني، مرجع سابق، ص128.

<sup>2</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص119.

<sup>3</sup> Kanchana Senanayake Amarasingha Appuhamilage Ahmed Abdulhusain Ali Alhayky, **Exchange rate movements' effect on Sri Lanka-China trade**, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 3 Iss 3 ,2010,p255.

### الفرع الثاني: فرضيات النموذج

يعتمد منهج الإستيعاب على مجموعة من الفروض و المتمثلة في:<sup>1</sup>

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل.
- افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية.
- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.
- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

### الفرع الثالث: الصياغة الرياضية لنموذج الإستيعاب

يعتمد منهج الإستيعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي:

$$Y=C+I+G+(X-M) \dots\dots\dots(2-9)$$

حيث:

Y: الدخل القومي

C: الإستهلاك

I: الإستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

وبافتراض عدم وجود واردات M نجد أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا

( "domestique"d )، وهو ما تعبر عنه المعادلة التالية:

<sup>1</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص16.

$$Y=C_d+I_d+G_d+X \dots\dots\dots(2-10)$$

حيث توضح المعادلة رقم (2-10) أن الدخل الوطني يتكون من سلع تنتج و تستوعب محليا  
(  $G_d+I_d+G_d$  ) مضافا إليها الصادرات (  $X$  ).

ويقصد بالإستعاب المحلي (  $A_d$  ) الإنفاق على السلع المنتجة محليا والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$A_d=C_d+I_d+G_d \dots\dots\dots(2-11)$$

وبالتالي:

$$Y_d=A_d+X \dots\dots\dots(2-12)$$

أما الإستعاب الكلي (  $A$  ) فهو يشمل على كل من الإستعاب المحلي  $A_d$  مضافا إليه الواردات  $M$  ، ويعبر عن  
الإستعاب الكلي بالمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$A= A_d +M \dots\dots\dots(2-13)$$

و بالتالي:

$$A_d =A-M \dots\dots\dots(2-14)$$

و بتعويض المعادلة رقم (2-14) في المعادلة (2-12) نجد أن:

$$Y=A+X-M \dots\dots\dots(2-15)$$

ومنه يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الإستعاب:

$$Y-A=X-M \dots\dots\dots(2-16)$$

وتعكس المعادلة رقم (2-16) حقائق أساسية في منهج الإستعاب، حيث أنه إذا كان:

(  $A$  ) > (  $Y$  ) بمقدار معين فإن  $M$  يجب أن تفوق  $X$  بنفس المقدار، و العكس حيث إذا كانت :

<sup>1</sup> زواوي الحبيب، مرجع سابق، ص12.

(A) > (Y) بمقدار معين فإن X يجب أن تفوق M بنفس المقدار.

ومنه فإن رصيد ميزان التجارة (B) يمكن تعريفه من خلال المعادلة رقم (2-16) أنه الفرق بين الدخل القومي و الإستعاب الكلي:

$$B=(Y-A).....(2-17)$$

ومنه نستنتج أن B دالة في الفرق بين Y وA كما يلي:

$$B=f(Y-A) .....(2-18)$$

ومن خلال المعادلة رقم (2-18) يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة:

**الحالة الأولى: الدخل القومي أكبر من الإستعاب الكلي (Y > A) :**

في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون موجب ( $B > 0$ )، وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

**الحالة الثانية: الدخل القومي أقل من الإستعاب الكلي (Y < A)**

في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون سالب ( $B < 0$ )، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة.

**الحالة الثالثة: الدخل القومي يساوي من الإستعاب الكلي (Y = A)**

في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي صفر ( $B = 0$ ) أي أن الميزان التجاري للدولة في حالة توازن.<sup>1</sup>

ومن خلال الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في الميزان التجاري إلى زيادة الإستيعاب

أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي بشرط عدم إهمال علاقته بمستوى التوظيف .

<sup>1</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص ص 17-19.

ففي حالة التشغيل التام عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى إنخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، إلا أنه في حالة التشغيل التام في الاقتصاد من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير من أجل زيادة الإنتاج ما لم يتم تحفيز العاملين في القطاعات الأخرى، هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة، و النتيجة أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التشغيل التام لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها<sup>1</sup>.

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الفائض من الطلب الخارجي للمنتجات المحلية و هكذا سيتحسن الوضع في الميزان التجاري و يتحقق التوازن .

من خلال ما سبق يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة بغية تصحيح العجز في الميزان التجاري لا بد من أن يؤدي إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وبالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق .

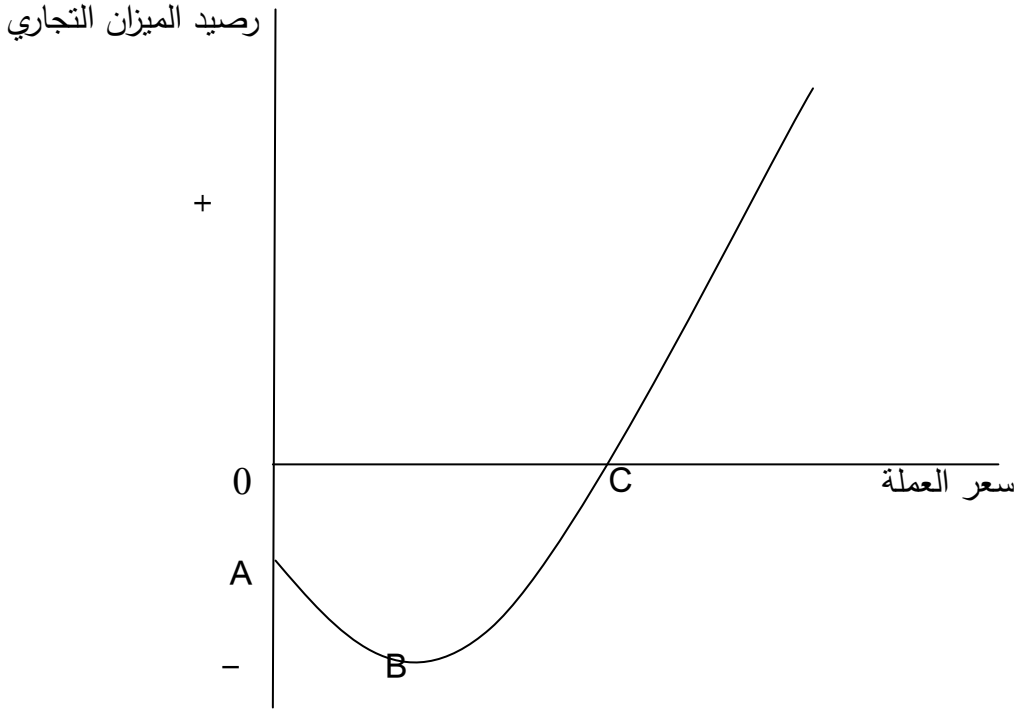
#### الفرع الرابع: تخفيض قيمة العملة و رصيد الميزان التجاري

إن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تحسين القدرة التنافسية لأسعار السلع في الأسواق الخارجية لكن هذا الهدف لا يتحقق بسرعة، إذ في بادئ الأمر ستكون الآثار سلبية، ويتحقق عجز في الميزان التجاري

<sup>1</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص ص119-120.

نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، بعدها يبدأ احلال السلع المستوردة بسلع منتجة محليا ما يسمح بتصحيح الخلل في الميزان التجاري تدريجيا، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المنحنى التالي:

الشكل(5.2): تخفيض سعر العملة و رصيد الميزان التجاري



المصدر: بن الزاوي عبد الرزاق ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007 ، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص54.

النقطة A تمثل العجز في الميزان التجاري، والانتقال من النقطة A إلى النقطة B يوضح استمرار التدهور في الميزان التجاري نتيجة لتزايد ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الأجنبية، و في المقابل انخفاض حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية، في حين أن الانتقال من B إلى C راجع لتغير الأسعار المشجع للصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية.

وما يمكن قوله هو أن النتائج المترتبة عن تخفيض قيمة العملة لا تظهر إلا إذا كان هذا التخفيض مصحوبا ببرنامج انتعاش يهدف إلى الحد من الطلب المحلي وتشجيع الصادرات.

### الفرع الخامس: فعالية سياسة التخفيض في برنامج التكيف الهيكلي

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السياسات المعتمدة ببرنامج الإصلاح ، و من الملاحظ أنه في إطار برنامج التكيف الهيكلي فإن الحالة الأكثر انتشارا و شيوعا هي حالة العجز في الميزان التجاري يعبر عنه حيث تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات  $(M > X)$ ، بالإضافة إلى أن الاستهلاك المحلي يفوق من الإنتاج المحلي  $(A > Y)$ . و هي الحالة السائدة بالدول النامية، ومن أجل التخلص من حالة العجز فإن برنامج التعديل الهيكلي سيرتكز على كل من الدخل الوطني و كذا الإنتاج المحلي، و ذلك من خلال العمل على زيادة الإنتاج المحلي و تدعيم الصناعات المحلية و الذي ينعكس بدوره على زيادة الدخل الوطني، أو من خلال الاعتماد على سياسة التقليل من حجم الاستهلاك، كون بعض البلدان و منها النامية يتعذر عليها زيادة الإنتاج نتيج للعجز الذي تشهده على مستوى وحدات الإنتاج ، لذا تلجأ إلى سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية و التي ينتج عنها تخفيض في قيمة الواردات نتيجة زيادة الأسعار الأجنبية و بالتالي التقليل من حجم الإستهلاك<sup>1</sup>، إلا أن تطبيق هذه السياسة يمكن أن ينتج عنها عدة آثار نذكر منها:

✓ إن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤثر على أسعار السلع المحلية، كونها يدخل في انتاجها بعض المواد المستوردة و التي تؤثر في السعر النهائي لهذه المنتجات حيث تصبح أسعارها مرتفعة مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها في الأسواق بالتالي تراجع في حجم الإستهلاك، و كذلك

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص55.

تراجع الطلب في الأسواق الخارجية و التي ينتج عنها تراجع في الدخل الوطني المتأتي من تصدير هذه المنتجات<sup>1</sup>.

✓ ينتج عن تطبيق سياسة التخفيض في القيمة الخارجية للعملة المحلية انخفاض في الأجور الحقيقية و الذي ينعكس بدوره على إلى انخفاض الاستهلاك.

✓ يؤدي تخفيض قيمة العملة في ارتفاع أسعار الواردات و التي سوف تنعكس مباشرة على الاستهلاك<sup>2</sup>.

وخلصه لما سبق فإن نجاح تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية تكون فعالة في حالة اعتمادها من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري بشرط توفر مرونة الطلب الأجنبي على الواردات و العرض المحلي على الصادرات.

---

<sup>1</sup> Brian T. Grube Subarna K. Samanta, **Effects of Exchange Rate Uncertainty on Mexican Foreign Trade**, Multinational Business Review, Vol. 11 Iss 2,2003, p3

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص ص17-18.



## خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما وبالأخص الحساب الخاص بالميزان التجاري، الذي يضم كل من صادرات الدولة و وارداتها، ولوجود العديد من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية وعلى رصيد ميزان المدفوعات نجد أن سعر الصرف من أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول ، إذ أن تقلبات سعر الصرف تضي قدرًا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية، كذلك الحال بالنسبة للمستوردين.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الآلية التي يؤثر عليها سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال دراسة آفاق سياسة التخفيض في قيمة العملة وأبعادها الاقتصادية التي يزول بمقتضاها الاختلال في الميزان التجاري و يحل محله التوازن، ومن خلال دراستنا لآثار سياسات سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري توصلنا إلى النتائج التالية:

- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.
- يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية من أجل توجيه ميزان المدفوعات و ذلك من خلال الميزان التجاري للدولة.
- يكون اعتماد أسلوب الإستعاب أكثر فعالية في اقتصاد لا تسوده حالة التشغيل الكامل، وبالتالي تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية و هكذا سيتحسن الوضع في الميزان التجاري والعودة إلى التوازن.
- ومن أجل الفهم الجيد لعمل هذه السياسات واسقاطها على الدينار الجزائري سوف نتطرق في الفصل الموالي لنظم الصرف التي مر بها الدينار الجزائري و كذا المراحل التي مر بها الميزان التجاري من خلال دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري منذ 1970 إلى غاية 2013.

## الفصل الثالث

سبل علاج تقلبات سعر صرف الدينار  
الجزائري على الميزان التجاري

**تمهيد:**

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد، واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، لكن ليس كل البلدان تنجح معها هذه السياسة، حيث إذا كانت الدولة صاحبة المواد الخام في عملياتها الإنتاجية كان جيدا لها، أما إذا كانت مستوردة لها فلن تكون لها فائدة اقتصادية مرجوة من عملية التخفيض إذا كان الهدف منها زيادة التصدير، حيث المنتج الوطني في هذه الحالة يقل سعره نتيجة التخفيض ويزداد الطلب عليه، أما إذا كانت الدولة تعتمد في الكثير من منتجاتها على الإستيراد فكيف يكون مصير ميزانها التجاري من جراء تخفيض عملتها.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لسعر صرف الدينار الجزائري ووضعية الميزان التجاري للدولة ومختلف المراحل التي مر بها، إلى جانب تقديم الآليات التي من شأنها الحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

### المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة حيث أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملة الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً عن الواقع الإقتصادي، حيث أدت هذه الوضعية إلى إتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق.

### المطلب الأول: نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، وفي مايلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري:

### الفرع الأول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضاً عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيراً باتفاقية بروتون وودز، والجزائر بصفتها عضواً في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتاً من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

أساس 1دج=1 فرنك فرنسي،<sup>1</sup> واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض، وأصبح 1دج=1.25 فرنك فرنسي في الفترة ( أوت 1969 - ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبط هذه الفترة بانهيار نظام بروتن وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)

بعد انهيار نظام بروتن وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزنا محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار،<sup>3</sup> فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.

<sup>1</sup> Boucheta Yahia, *Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien*, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economiques Option: Finance, Université Abou-Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013-2014, p74.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 154-156.

<sup>3</sup> بن قدر علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 127.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:<sup>1</sup>

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار

الأمريكي.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

4- و بعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة

من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام

للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا

بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي كما

تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى

إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة

من طرف الدولة.<sup>2</sup>

الجدول رقم (1.3): تطوّر سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة(1974-1988)

(1988)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر صرف دج/\$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91

المصدر: إحصائيات FMI.

<sup>1</sup> لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص292.

<sup>2</sup> Bouza Chabha, L'histoire Mouvementee du Taux de Change du Dinar, Bulietin d'information .N° 1+3 , Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou , 1998, P,10.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يوضح الجدول رقم(1.3) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-1988) ويتضح من خلال الجدول الإستقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات، إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات، و كذا القيود المفروضة على الصادرات.

نلاحظ أن التسيير الإداري لسعر الصرف المرفوق بسياسة الرقابة المفروضة عليه ساهمت في جعل قيمة العملة ( الدينار الجزائري) لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية للدولة، ما أدى إلى تنامي سوق الصرف الموازي.

### الفرع الثالث: توسع سوق الصرف الموازي

يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية يتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، حيث تزايد الطلب على الصرف الأجنبي مع بداية الثمانينات نتيجة لتزايد الطلب على الواردات، وخاصة تلك الواردات غير المرفقة بحق الصرف، ما أدى إلى اللجوء إلى السوق الموازية للصرف<sup>1</sup>، فالسبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كان نتيجة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة

<sup>1</sup> بن قنور علي، مرجع سابق، ص145.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف ما أدى إلا امتداد السوق غير الرسمي فيه والتي تسيطر على 40% من

كتلة العملة،<sup>1</sup> و فيما يلي تلخيص لأهم أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر:<sup>2</sup>

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة: إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط على البنوك وبمبالغ محددة.

- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة: فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة بـ 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة واحدة في العام.

- فقدان الكثير من السلع الكمالية و الضرورية أحيانا في السوق الجزائرية مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخارج من أجل اقتنائها و بالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي.

- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها وكثرة تراخيص الإستيراد الممنوحة لذوي الحقوق و المجاهدين و غير المرفقة بتراخيص الصرف.

- بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك.

- أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية ، فقيمة المبلغ المسموح به من العملة الصعبة من قبل البنوك يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو = 100 دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

<sup>1</sup> Ali Benob et Kamel Si Mohemmed, *L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique*, El-Bahith Review ,N 14 , Université d'Alger Ouargla ,2014,p18.

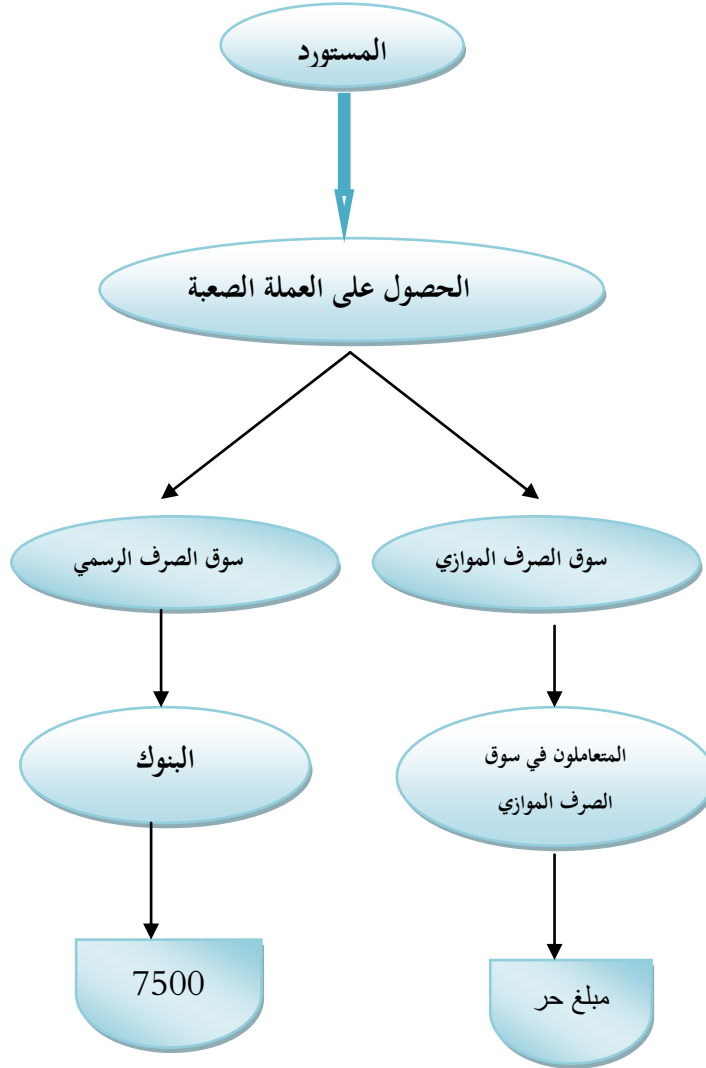
<sup>2</sup> www.iqtissad.blogspot.com



## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

وفي هذا الوضع كان الحل الوحيد في ظل عجز الحكومة عن توفير الصرف اللازم هو اللجوء إلى السوق الموازية، ويمكن توضيح طريقة تمويل عمليات الإستيراد من سوق الصرف الموازي والرسمي وفق المخطط التالي:

الشكل رقم(1.3): تمويل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي والرسمي



المصدر: من إعداد الباحثة.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم(1.3) أن القنوات الرسمية و المتمثلة في البنوك التجارية تسمح

بتمويل العمليات التجارية بمبلغ لا يتجاوز 7500أورو(إذا كان 1 أورو =100دج) في حين يمكن

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

للمستوردين الحصول على المبلغ الكافي من أجل تمويل عمليات الإستيراد في السوق الحرة بدون أي قيود.

نخلص أن سعر الصرف الموازي يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من أجل تقليص الفارق بين السعيرين إلى أقل من 25% حسب اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في السوق الرسمي والسوق الموازي مقابل الفرنك الفرنسي:

### الجدول رقم (2.3): تطوّر سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك

#### الفرنسي

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي
1970	1.0	1.0	0
1974	1.1	1.4	0.3
1977	1.3	1.5	0.2
1980	0.62	2.0	1.32
1985	0.61	3.0	2.39
1986	0.71	4.0	3.29
1987	0.8	4.0	3.2
1988	1.2	5.0	3.8
1989	1.5	6.0	4.5
1990	1.8	6.8	5

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

3.25	7.0	3.75	1991
5.14	9.5	4.36	1992
5.8	10.0	4.20	1993
2	12.5	10.5	1994
2	13	11	1995
3.1	14.2	11.1	1996
1.7	12.5	10.8	2000
1.47	12	10.53	2001
2.29	13.72	11.43	2002

المصدر: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "عرض و مقارنة تجارب :المكسيك،تونس

والسنغال" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-

2010، ص143.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2.3) أن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كانت في منتصف السبعينات وذلك راجع للطلب المتزايد على العملة الصعبة، كما أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ازدادت تدريجيا ابتداء في الثمانينات وهذا راجع لزيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق وبالتالي أدى انخفاض قيمة الدينار الجزائري عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع قيمة السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك المحلي يفضل السلع المستوردة على السلع المحلية، ويوضح لنا الجدول استقرار وتمائل سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي في بداية السبعينات وبفوارق طفيفة جدا، فبعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تقادم حجم سعر الصرف الموازي وظهر سوق الصرف الموازي نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، ونشير إلى أن أكبر التغيرات بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي سجلت ما بين الفترة 1980 و 1987 ويمكن تفسير سبب هذا الارتفاع في

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سنة 1987 إلى الأزمة البترولية التي عملت على تخفيض مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 56.5% ما بين سنة 1985 وسنة 1986 ، ونتيجة لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، ما أدى إلى تقلص الطلب على الصرف في هذه السوق بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي واستقرار لسعر الصرف في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي بالنسبة للفرك الفرنسي في الفترة(1991-1993) حيث وصل متوسط الفرق بين السعرين الرسمي والموازي في هذه الفترة حوالي 4.73 ، وفي سنة 1994 حصلت قفزة في سعر الصرف الرسمي وصل إلى 10.5 دج للفرك الفرنسي الواحد، أي أكثر من ضعف السعر الذي كان عليه في سنة 1993 بفارق 2 دج للفرك عنه في السوق الموازي، واستقر مجددا سعر الصرف الرسمي خلال فترة(1994-2002) بمتوسط سعر صرف رسمي حوالي 11 دج للفرك الفرنسي بفارق في السوق الموازي تتراوح ما بين (1-3) دج للفرك الفرنسي وهذا نتيجة الاتجاه نحو تحرير سعر صرف الدينار الجزائري، وهو فرق هام ومشجع للمتعاملين على الإقبال على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية (البنوك) بدل السوق الموازي لتمييزها بالضمان والأمان.

### الفرع الرابع: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي و التخفيضات المتتالية للدينار

تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، نتج عن كل ذلك تراجع في السيولة النقدية، وبدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأمام الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدائنين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية<sup>1</sup>، فبعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي من بينها إبرام اتفاق ستاند باي 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفقا لمنهج المرونات ، وعليه انخفضت قيمة

<sup>1</sup> Adouka lakhdar ,Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles E C M ,Thèse pour obtention de doctorat Es-sciences en Siences Economique,Option :Gestion,Univercite de Tlemcen,2010-2011,p134.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% و توالى بعد ذلك تخفيضات الدينار بغية التوجه إلى سعر الصرف التوازني سعيا لتحقيق التوازن الخارجي كما تم تخفيض الدينار ب 7.3% في مارس 1994، و40.17% في أبريل 1994 وبلغت قيمة التخفيضات 47.47% خلال شهرين، إلى جانب رفع القيود المفروضة على المؤسسات، كما تم إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية واستبداله بنظام الموازنات بالعملة الصعبة من خلال إعداد الموازنات وفقا لاحتياجات كل مؤسسة.<sup>1</sup>

و يعود سبب الانزلاق إلى ضعف إحتياطيات الصرف المتاحة، وكذا زيادة ثقل خدمة الدين.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار بالدولار خلال فترة التخفيضات.

الجدول رقم(3.3): تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)

الملاحظة	سعر الدينار بالدولار	تاريخ عملية الإنزلاق
بداية عملية الإنزلاق التدريجي	4.809	ديسمبر 1986
	4.947	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة عملية الإنزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	9.3	سبتمبر 1990
	9.5	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991

<sup>1</sup> محمود حميدات ، مرجع سابق، ص156.

الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

إستمرار الإنزلاق بهدف استقرار الدينار و تحرير	16.330	فيفري 1991
التجارة الخارجية	17.142	مارس 1991
استقراره عند المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق FMI و استمرار التخفيض إلى غاية سنة 1994.	22.64	أكتوبر 1991

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية IFS

نلاحظ من خلال الجدول(3.3) أن الدينار الجزائري عرف عدة تخفيضات بداية من سنة 1986 حيث استمرت هذه التخفيضات مع مرحلة تطبيق الاصلاحات الهيكلية، حيث أن اعتماد سياسة التخفيض حتمية أملت الظروف الداخلية للاقتصاد الجزائري وكذا ضغوط المنظمات المالية والنقدية الدولية، حيث اعتبر أحد الشروط الأساسية من أجل الوصول إلى إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية.

ولكن رغم الآثار السلبية لسياسة تحرير سعر الصرف المعتمدة والتي لم تحقق الهدف الرئيسي والمتمثل في تشجيع الصادرات وتقليص الواردات من أجل تسوية الخلل بالميزان التجاري، إلا أنها ساهمت في تقليص الفارق بين السعر الرسمي والموازي وتشجيع التعامل بواسطة البنوك، والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في السوق الرسمي والموازي:

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الجدول رقم (4.3): تطوّر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والسوق

الموازي

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السعر الرسمي	18.47	35.06	54.75	57.71	66.57	75.26	77.22
السعر الموازي	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	13.53	19.9	30.25	32.29	33.43	24.74	12.78

المصدر: - إحصائيات FMI.

- عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق، ص164.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدينار الجزائري عرف انخفاض متواصل من بداية اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاض قدرة 18.5 دج خلال الفترة (1991-1994)، وفي سنة 1994 حدث تخفيض للدينار الجزائري وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 35 دج في السوق الرسمي مقابل 55 دج في السوق الموازي بفارق 19.9 دج، وتمثل هذه الفترة البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار الجزائري واستمر انخفاض الدينار الجزائري حيث أصبح واحد دولار يعادل 54.75 خلال سنة 1996 في السوق الرسمي و85 دج في السوق الموازي بفارق قدر بـ 30.25 دج، وهي الفترة التي رافقت انشاء سوق مابين البنوك للعملة الصعبة، والتي تسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها كما تم إلغاء نظام الحصص في جانفي 1996 والتي تعتبر الخطوة الأولى اتجاه تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، وبعدها عرفت الفترة (1997-2001) إستقرار في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي و الموازي، إلا أن سنة 2001 عرفت تراجع

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

نسبي في سعر الصرف في السوق الموازي بفارق 12.78 في السوقين وهذا راجع إلى التخفيضات المعتمدة للدينار وإلى السياسات المعتمدة من أجل تحرير التجارة الخارجية.

### الفرع الخامس: التعزيز التدريجي للدينار الجزائري

بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي والمتضمنة اصلاحات الصرف الأجنبي والتي تهدف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي، وتحديد سعر الصرف من خلال قوى العرض و الطلب في السوق، إلى جانب توجيه غير المقيمين على تحويل تحويلاتهم من القنوات الرسمية، فضلا عن تطهير التبادلات التجارية الخارجية، حيث تضمنت هذه الاصلاحات على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، إذ أدى اعتماد هذه السياسة إلى تحقيق تراجع في سعر الصرف في السوق الموازي و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي،<sup>1</sup> و نتج عن هذه التصحيحات وتغييرات الانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف والاتجاه نحو التسيير الديناميكي الذي يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل في إطار تطبيق نظام التعويم المدار المستمر حتى الآن، حيث أن الدينار الجزائري كان يخضع لنظام التعويم المدار منذ 1996، والذي يتميز بتدخل السلطات النقدية في تغييرات العرض و الطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية<sup>2</sup>، حيث عرف سعر الصرف تغييرات متفاوتة في قيمته والجدول التالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم(5.3) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر صرف دج/\$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف دج/\$	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	78.15

المصدر: إحصائيات FMI.

<sup>1</sup> بظاهر على، سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2004ص188.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص153.



يوضح لنا الجدول رقم(4.3) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2013)، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000)، حيث انتقل من قيمة 8.96 دج مقابل 1 دولار في سنة 1990، إلى 75.26 سنة 2000 وسجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2007)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2013) حيث سجل 78.15 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة، كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك.

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق و ذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي .

### المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف

بعد تطرقنا لنظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه ودواعي هذه الرقابة، حيث بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 و ذلك بهدف<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص224.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار سعر

صرف الدينار الجزائري.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات

الأولوية.

- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، إلى جانب الحد من تسرب رؤوس

الأموال للخارج.

و يقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية التي بحيازة الدولة حسب

الحاجات الضرورية للوطن، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحيازة على بعض عناصر الأملاك

الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج، فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير

من المدفوعات الدولية، حيث تخصص الرقابة على الصرف على كل التدفقات المالية بين البلد المحلي

و العالم الخارجي،<sup>1</sup> أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد استخدام

ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقاً للأولويات المحددة.

و تمكن عملية الرقابة على الصرف الدولة من ممارسة تأثير مباشر على العرض والطلب على

العملات الأجنبية، وعلى تحديد سعر صرف عملتها الوطنية، كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان

المدفوعات ومحاربة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وغالباً ما تطبق الرقابة بهدف تجنب تخفيض العملة

حيث تفرض بالموازاة مع هذه السياسة من أجل ضمان نجاحها وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، لكن

هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف وبالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما

يساعد على ظهور سوق موازية للصرف الأجنبية نظراً لندرة العملة، فيصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية

رغبات طالبي العملة الأجنبية، مما يدفع بطالبي العملات الأجنبية بشرائها بأعلى سعر ممكن من السوق

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 171.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الموازى للصرف والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي<sup>1</sup>.

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

### الفرع الأول: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970).

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الإقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية ، وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية أوسع مع مختلف دول العالم وتنشيط التجارة الخارجية ومن أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه المرحلة ما يلي:<sup>2</sup>

أ- نظام الحصص: يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت كل من الصادرات والمستوردات تخضع لنظام الحصص المقررة لها، والحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية.

ب- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.

ج- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجنت، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002 ، ص 216

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 173-174.

الفرع الثاني: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977).

(1977).

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد، حيث شهدت إنشاءً مكثفًا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الإقتصادي .

كما تميزت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الإستيراد، حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات، كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص التي تربط الجزائر بفرنسا، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العامة بالمؤسسات الأجنبية والأسس المالية لقانون الإستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية<sup>1</sup>.

الفرع الثالث: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987).

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي:<sup>2</sup>

1- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثل في القيود على المفروضة على الواردات (احتكار، نظام الحصص،...الخ) ليشمل بذلك مجال الصادرات، وهكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الإحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص175.

<sup>2</sup> سي محمد كمال، بعنوان، التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

2- تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن إستعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دوراً أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.

### الفرع الرابع: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الإقراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري، تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار. ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14/04/1990 ليصب إهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من إختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر" كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تغيير نمط الصرف حيث أن إصلاح نظام الصرف كان يهدف إلى إعطاء نوع من الليونة لسعر الصرف الدينار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص196.

<sup>2</sup> علي بن قدور، مرجع سابق، ص149.

### الفرع الخامس: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والإستيراد والإستثمارات الأجنبية في الجزائر والإستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:<sup>1</sup>

أ- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.

ب- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

ج- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الإستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

د- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار، ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير (10% للنقل والتأمين والبنوك، 20% للسياحة، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكاً للمجموعة الوطنية).

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية، بما يتوافق مع

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 181-184.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداء من 1996 بعد رفع بعض قيود الرقابة المفروضة عليه.

### المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج و المؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسن مناخ الاقتصاد الوطني و تحسن وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية و الجزئية كان يرمي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية التالية:

- **إستقرار سعر الصرف**: إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف، حيث يتحصل البنك على موارده من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات، وهو الذي يعمل على المحافظة على إستقرار الإقتصاد الكلي من خلال البحث عن توازن و مرونة سعر الصرف للعملة الوطنية، حيث يمثل هذا الإستقرار عامل مهم يساهم على المحافظة على معدلات تضخم معتدلة، ومن جهة أخرى ضمان تنافسية المؤسسات الوطنية لتفادي تقلبات الصرف، ومنه فإن إستقرار سعر الصرف هو رهان عاملين:

✓ **إمتلاك كمية معتبرة من إحتياطيات الصرف** : مستوى إحتياطيات الصرف تساعد على إستقرار سعر الصرف حيث أن سلطة إستقرار سعر صرف الدينار خارج عن سيطرة بنك الجزائر عندما ينخفض مستوى الإحتياطيات، وعليه تبعا للأزمة البترولية لـ 1998 و 1999 بلغ متوسط سعر البرميل سنة 1997 حوالي 19.5 دولار، لينخفض بعد ذلك إلى 12.8 دولار خلال سنة 1998 ، بينما بلغ خلال السداسي الأول من سنة 1999 حوالي 13.4 دولار في المتوسط، إنخفضت بذلك إحتياطيات الصرف إلى 8 ملايين دولار وفي

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سنة 1997 إلى 6.8 مليار دولار، هذه الضغوطات أدت إلى تدهور قيمة الدينار بنسبة 35% للدولار

الأمريكي ما بين 1998 و 1999.<sup>1</sup>

✓ سياسة نقدية مخصصة: اعتماد سياسة نقدية سليمة في إطار التحويل الجاري للعملة الوطنية شرط أساسي

لاستقرار سعر الصرف، لأن أي إنزلاق تضخمي ناتج عن سوء التسيير للعملة سوف يؤدي إلى تدهور للعملة

الوطنية، ولهذا فمن أجل تدارك فارق التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين لابد من زيادة قيمة الدينار.

- ارتفاع احتياطات الصرف: إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط للسداسي

الثاني من عام 1999 كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، ولقد تم تسجيل عرض مرتفع للعملة

الصعبة سنوات (2000-2001-2002)، هذا العرض قابله طلب على العملات الأجنبية حيث شهد تطور

الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9

مليار دولار سنة 2000 ، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ سنة 2009

ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 34 ضعف قيمته مقارنة بسنة 1999 ، وهو الذي يعتبر

سبب تمركز الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي

وأصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36

شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004 هذه الزيادة كانت نتيجة التحسن

المستمر في فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي

والموازي.

<sup>1</sup> بن قدير علي، مرجع سابق، ص15

<sup>2</sup> آيت يحيى سمير ، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تيسة، الجزائر، 2011، ص86.



## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

- الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي، من خلال تحسين وتكثيف عمليات البنوك الخاصة بالتحويل و الصرف بأقل تكلفة.
  - يساهم في تنشيط و تفعيل قطاع السياحة نتيجة انخفاض تكلفتها.
  - يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري.<sup>1</sup>
  - يعمل على تنشيط و تفعيل الجهاز الإنتاجي نتيجة نمو الطلب الخارجي المتزايد، وبالتالي تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية كتقليص البطالة.
  - يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر ونمو احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، و بالتالي فسح المجال للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في اقتصاد البلد.
  - العمل على إبراز المكانة التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي.
  - يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية و كيفية التفاعل معها، فسعر الصرف المرن يعمل على امتصاص آثار هذه الصدمات .
  - الحد من عملية تهريب و تحويل رؤوس الأموال للخارج .
  - يعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية.
  - تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - تنمية القدرة التنافسية للبنوك، ما يؤدي إلى تحفيزها لتحسين جودة خدماتها.<sup>2</sup>
- وما يمكن قوله هو أن التحويل التدريجي للدينار الجزائري يعمل على التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة وتحسين المناخ الاستثماري للبلاد، إلى

<sup>1</sup> بربري محمد لمين، مبررات ، مرجع سابق،ص56

<sup>2</sup> المرجع السابق،ص57.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

جانب كون التخفيض في قيمة الدينار الجزائري يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلاني والتحول إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف.

### المطلب الرابع: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 98% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات من 12.7 مليار دولار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في السنة الموالية 1986 ، وبلغت نسبة الانخفاض 38% خلال سنة واحدة، وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة، وأجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من 1987.

### الفرع الأول: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر:

#### أولاً: تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة ، ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة<sup>1</sup>.

ومن بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعاً بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

<sup>1</sup> المرجع السابق، صص 136-138.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

### ثانيا: عجز ميزان المدفوعات

من بين أسباب التخفيض أيضا العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضا بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية .  
والجدول الموالي يبين تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة (1982-1989) :

### الجدول (6.3) :تطور رصيد ميزان المدفوعات (1982-1989)

الوحدة: \$10<sup>9</sup>

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر ميزان المدفوعات	-1.1	-0.5	-0.4	1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر : صحراوي سعيد،محددات سعر الصرف:دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلو مالاقتصادية،تخصص: مالية دولية،جامعة تلمسان،الجزائر، 2009-2010،ص137.

يلاحظ من هذا الجدول رقم (6.3) أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1989 باستثناء سنة 1985 حيث سجل فائض بمقدار 1.2 مليار دولار، نتيجة الفائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة مداخيل المحروقات والمفسر بارتفاع قيمة الدولار .

### رابعا: ارتفاع قيمة الديون الجزائرية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كإحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول الموالي يبين لنا تطور قيمة الديون الخارجية كالتالي :

الجدول(7.3): تطور الديون الخارجية (1971- 1990)

الوحدة: \$10<sup>9</sup>

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
الديون الخارجية	1.26	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص138.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الديون الخارجية في ارتفاع مستمر من سنة 1971 و استمرت في التطور رغم القيام بتخفيض قيمة العملة بداية من سنة 1987 في إطار برامج التعديل الهيكلي، و بالتالي فسياسة تخفيض قيمة العملة ليس لها أي تأثير على الحد من تفاقم الديون الخارجية.

ولقد أشار المدير العامل لصندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أنه من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار خارج قطاع المحروقات لا بد من تخفيض سعر الدينار الجزائري، واتباع خطة مدروسة وفرض قيود أكبر على الميزانية من أجل دعم نمو الادخار الجزائري وتوجيهه لخدمة الاستثمار خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: آثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الميزان التجاري للدولة ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة، فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الصادرات والواردات :

<sup>1</sup> مبارك بوعشة، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص83.

أولاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطه ، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984- 1988)، وارتفعت إلى حوالي 25% في (1990-1991)، و وصلت إلى 30% سنة 1995.<sup>1</sup>

ثانياً:أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها، مقابل انخفاض الواردات من السلع ، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ، ولكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبك<sup>2</sup>.

ومن بين الآثار السلبية أيضا لسياسة التخفيض على الاقتصاد الوطني مايلي:<sup>3</sup>

- ✓ إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية .
- ✓ التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له ، إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيتوقف التخفيض .

<sup>1</sup> المرجع السابق،ص85.

<sup>2</sup> المرجع السابق ،ص86.

<sup>3</sup> صحراوي سعيد، مرجع سابق،ص143.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

✓ ينتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامة وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف .

✓ كما ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم .

✓ يؤدي إلى توجه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة مثل : العقارات،الذهب،الصرف الأجنبي...الخ.

وبالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة

فيما يخص الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات.

### المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل

التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في كافة

دول العالم دون قيد أو شرط، حيث أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتويعها هي أحد البدائل

المناسبة إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة

لاعتقاد هذه السياسة زادت بعد أن عانت العديد من الدول من الآثار السلبية نتيجة إحلال الواردات، وقد أيد

معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلد، وفي هذا الجزء

سننترق لمختلف المعاملات التي شهدتها الجزائر مع العالم الخارجي والمتعلقة بتجارها في السلع .

### المطلب الأول: هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من

وضع اقتصادي خاص بالجزائر يبين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات

البتروولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

ومن خلال ما يأتي سنحاول تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري من السبعينات حتى 2013

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

والجدول التالي يوضح هيكل كل من الصادرات والواردات الجزائرية و كذا تطور الميزان التجاري

الجزائري من (1970-2002):

### جدول رقم (8.3): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1970-2002)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات السلعية	المستوردات السلعية	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات * % للمستوردات
1970	1010	1078	-68	93.7
1971	816	996	-180	81.9
1972	1224	1303	-79	93.9
1973	1950	2141	-191	91.1
1974	4944	3667	1277	134.8
1975	4501	5452	-951	82.6
1976	5221	4693	528	111.3
1977	6009	6313	-204	96.7
1978	6340	7136	-976	86.7
1979	9484	7820	1664	121.3
1980	13652	9614	4038	142.0
1981	14117	10105	4012	139.7
1982	13509	9916	3593	136.2
1983	12742	9543	3199	133.5
1984	12792	9245	3547	138.4
1985	13034	8820	4241	147.8

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

102.1	169	7896	8065	1986
136.2	2399	6630	9029	1987
114.0	935	6685	7620	1988
113.6	1144	8390	9534	1989
147.6	4178	8786	12964	1990
179.7	5468	6862	12330	1991
138.5	3200	8310	11510	1992
130.3	2420	7990	10410	1993
97.2	260-	9150	8890	1994
10.1	9075-	10100	1025	1995
145.3	4120	9090	13210	1996
170.0	5690	8130	13820	1997
117.5	1510	8630	10140	1998
137.5	3360	8960	12320	1999
231.6	12300	9350	21650	2000
201.4	9610	9480	19090	2001
155.8	6700	12010	18710	2002

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

• معدل التغطية = (الصادرات/الواردات) × 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(8.3) أن حصة المحروقات من إيرادات الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 72٪ سنة 1962 إلى 98٪ بين 1978 و1979 وكان هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (1973-1974) بسبب الحرب العربية الإسرائيلية حيث سجل الميزان التجاري فائضا سنة 1974، ونفس الشيء حدث في الفترة (1979-1980) نتيجة الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أنه حدث عجز



## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

في الميزان التجاري في أواخر السبعينات (1977 و 1978) نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات خاصة السلع التجهيزية التي تطلبتها المشاريع الإستثمارية الضخمة المقررة في تلك الفترة التي صادفت المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين الأول والثاني، حيث أولي الاهتمام بالجانب الصناعي دون الزراعي، أما خلال الفترة (1979-1985) تميز الميزان التجاري بفائض حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 147.8%، غير أن انهيار أسعار البترول عام 1986 أدى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 96% مقارنة مع السنة 1985، و الذي أوضح جوانب الضعف في هيكل الإقتصاد الوطني ومن أجل الخروج من هذه الأزمة قامت الدولة برفع معدلات الاقتراض وفرض قيود على المستوردات، ويبين الجدول رقم (8.3) أيضا انخفاض المستوردات للسنوات 1987 و 1988، وكانت هذه الإجراءات بمثابة الحافز لظهور السوق الموازية للعملة الوطنية.

وفي سنة 1994 سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمة 260 مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 97.2%، حيث صادفت هذه السنة تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، كما يتضح لنا أيضا من الجدول (9.3) تدهور وضع الميزان التجاري في المدى القصير حيث سجلت سنة 1995 عجزاً بسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد و امتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة لذلك واستفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدته ثلاثة سنوات ساعد على انتعاش الميزان التجاري، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيمة الدولار و زيادة عائدات الصادرات من المحروقات، حيث شهد الميزان التجاري فائض بداية من سنة 1996، كما عرفت الفترة (1996-1997) انتعاشا أيضا في الميزان التجاري بسبب تحسن أسعار البترول بينما تراجع هذا التحسن من جديد سنة 1998 نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول إلى أدنى مستوى له (أقل من 12 دولار لبرميل) ،أما الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2002 فقد شهدت قيم مرتفعة للصادرات وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

و الجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2003-2013).

### الجدول رقم (9.3): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات من المحروقات	23990	31550	45590	53610	59610	77190	44420	56120	71660	70590	32820
سعر البرميل من البترول	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94	111.05	108.6
الصادرات خارج المحروقات	470	660	740	1130	980	1400	770	970	1220	1220	680
الصادرات الكلية	24460	32220	46330	54740	60590	78590	45180	57090	72890	71740	64430
حصة الصادرات خارج المحروقات	%1.92	%2.04	%1.59	%2.06	%1.61	%1.78	%1.70	%1.69	%1.67	%1.70	%2.02
حصة الصادرات من المحروقات	98.07%	97.92%	%98.40	%97.93	%98.38	%98.21	%98.29	%98.30	%98.32	%98.30	%97.97
الواردات	-13320	-17950	-19860	-20680	-26350	-38070	-37400	-38890	-46930	-51570	-55020
نسبة التغطية%	183.6	179.5	233.2	264.7	230.0	106.4	120.8	146.8	155.3	139.1	117.1
الميزان التجاري	11140	14270	26470	34060	34240	40520	7780	18200	25960	20170	9410

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يتبين من خلال الجدول السابق أنه إذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنًا بنسبة تتراوح ما بين (97%-98%) من الصادرات الإجمالية، مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحويل إلى اقتصاد ما وراء النفط، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من المحروقات بقيت تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص إرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 112.94 دولار للبرميل في عام 2011

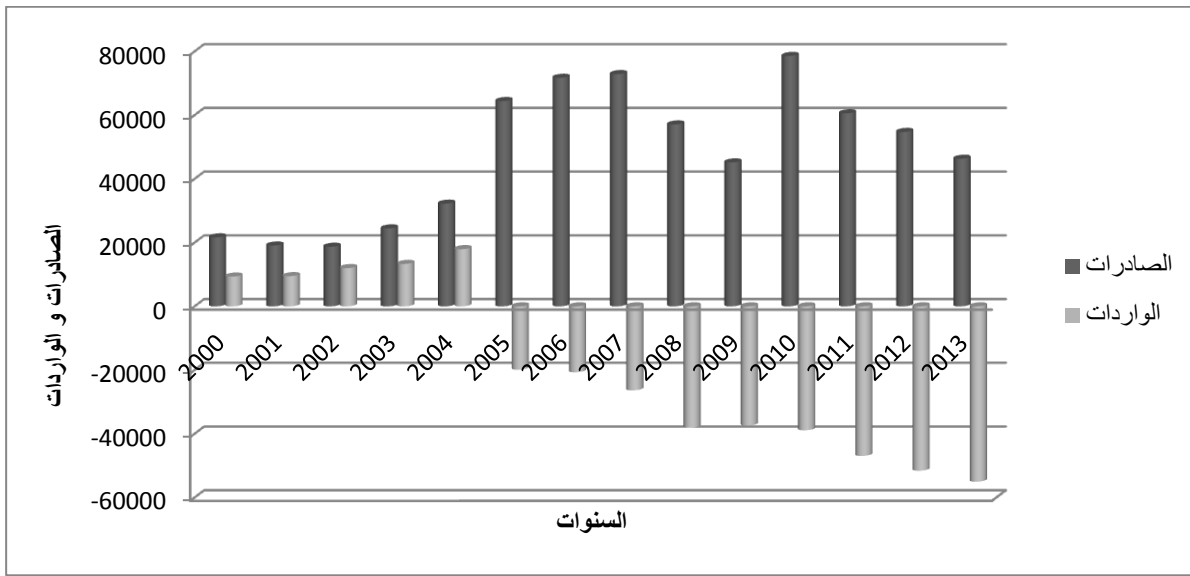
## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

مقابل 80.15 دولار في عام 2010 مما ساهم في إرتفاع قيمة الصادرات من المحروقات ، وفي عام 2009 شهدت الصادرات الجزائرية تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح بين (1.6%-3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات، فالميزان التجاري الجزائري شهد تطورا في الفترة (2003-2008) ، و في سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية.

وما يمكن قوله أنه من الضروري تطوير الإنتاج من أجل ترقيّة الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد في حصيلّة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي .

والشكل التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية من سنة 2000 إلى غاية 2013.

الشكل رقم (2.3):تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدولين السابقين رقم(8.3)و(9.3)

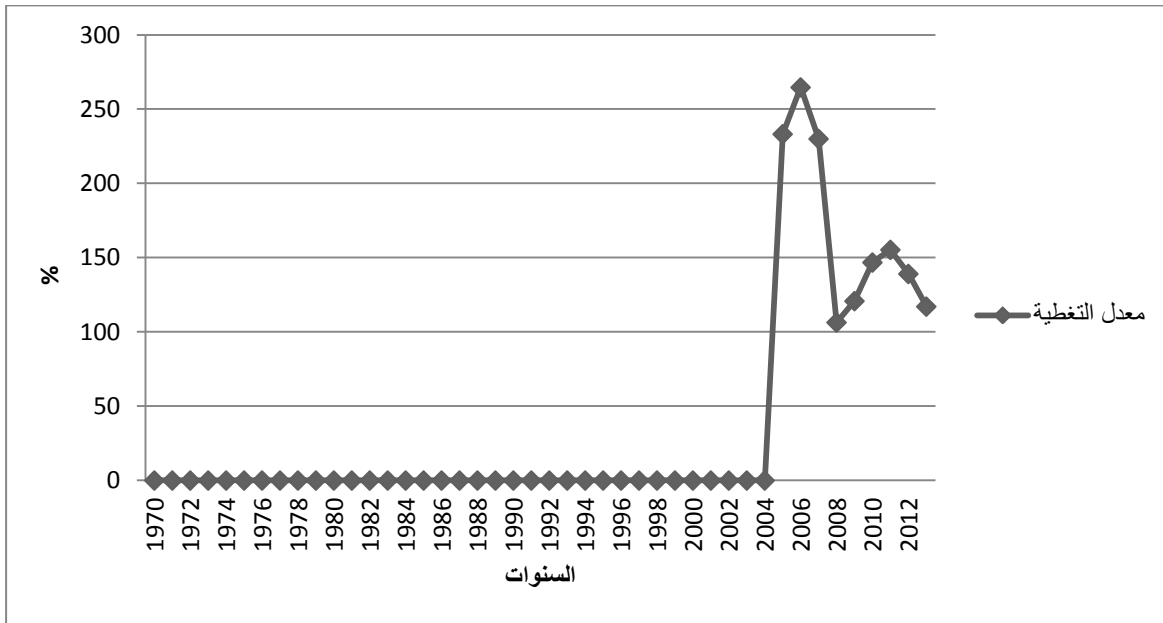
نلاحظ من خلال الشكل أن حصيلّة كل من الصادرات و الواردات الجزائرية في زيادة مستمرة

خلال الفترة(2004-2000)، أما في الفترة (2007-2005) نلاحظ زيادة سريعة في حصيلّة الصادرات

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، في حين شهدت سنتي 2008،2009 تراجع ملحوظ في حصيلة الصادرات وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية و تأثيراتها على الطلب العالمي للنفط، حيث بعد الأزمة بدأت الصادرات الجزائرية في الارتفاع نتيجة عودة ارتفاع أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل من النفط 112.94 دولار للبرميل بعد أن كان 62.25 دولار للبرميل في سنوات الأزمة وشهدت الصادرات الجزائرية نوعا من الاستقرار في السنوات الأخيرة نتيجة استقرار أسعار النفط والطلب العالمي عليه، في حين نلاحظ تزايد في حصيلة الواردات الجزائرية بداية من سنة 2005 رغم ارتفاع فاتورة الواردات، إلى جانب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على حركة الأسعار في الأسواق العالمية.

### الشكل رقم(3.3): تطور معدل التغطية خلال الفترة (1970-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدولين (8.3) و(9.3)

يفسر لنا معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات، حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية التي تتراوح بين 80% و120%، وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه فإن نسب التغطية تتراوح ما بين 81% و264% وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات تارة وتراجعها مرة أخرى، وقد سجلت

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

معدلات التغطية معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة، كما بلغت نسبة التغطية خلال الفترة(2000-2001)، معدلات مرتفعة هي تراوحت بين(231.4،%201.4)، و الفترة (2005-2006-2007) معدلات تراوحت بين ( 231.4،%201.4، %233.2، %264.7، %230)، بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية.

### المطلب الثاني: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين

سنحاول من خلال هذا العنصر استعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر، وذلك من خلال معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر وكذا معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من خلال معرفة مدى مساهمة المعاملات التجارية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

#### الفرع الأول: أهم الشركاء التجاريين للجزائر

إن حوالي 98 % من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار في حين أن أكثر من 50% من وارداته من أوروبا، أي مقيمة بالأورو، وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة ارتفاع قيمة الأورو، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي العميل الأول للجزائر منذ 1980 وأمريكا الشمالية في المقام الثاني بعد أن كانت العميل الأول قبل 1980.<sup>1</sup>

و في الجدول التالي سنوضح مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر و قيمة الصادرات الموجهة إليها

وكذا نسب التصدير خلال الفترة (2001-2012)

<sup>1</sup> Khaled Chebbah, Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 Constat et analyse, Revue Campus, N°7,p47.,

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الوحدة:100دج

### الجدول رقم:(10.3) الصادرات السلعية و تنوع وجهات التصدير الجزائرية

الإجمالي	باقي دول العالم		آسيا		إفريقيا		الدول العربية		المغرب العربي		أمريكا الجنوبية		أمريكا الشمالية		باقي دول أوروبا		الاتحاد الأوروبي		البلد
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	السنوات
14803.3	0.1	17.7	3	444.1	0.7	103.6	1.7	253.1	1.4	214.6	6.3	940.0	17.8	2634.9	5.8	851.1	63.7	9438.6	2001
15011.9	0.2	22.8	2.6	396.7	0.3	42.5	1.4	207.7	1.3	197.7	5.3	800.6	19.2	2885.8	5.8	863.9	63.9	9596.9	2002
19020.5	0.001	0.2	2.5	480.6	0.5	99.7	1.4	275.4	1.1	201.4	6.7	1006.5	25.6	4866.3	5.1	960.9	59.0	11221.3	2003
23374.4	0.07	17.2	2.7	637.0	0.1	23.3	1.6	374.1	1.4	320.9	6.4	1497.9	28.2	6601.0	4.8	1116.9	54.7	12785.8	2004
34215.4	0.09	30.1	2.7	909.7	0.1	36.7	1.3	461.7	0.9	310.7	7.0	2383.8	28.0	9565.2	4.3	1481.4	55.6	19035.7	2005
39790.0	2.0	0.008	3.4	1346.7	0.03	10.9	1.1	430.3	0.9	375.0	4.5	1781.3	33.8	13431.8	3.8	1513.8	52.5	20899.7	2006
42141.6	0.3	142.5	7.1	2985.4	1.1	472.5	0.8	335.4	1.3	532.7	4.4	1872.1	37.8	15940.1	3.6	1504.7	43.5	18355.7	2007
50950.1	0.1	63.4	5.8	2949.5	0.5	231.1	1.0	508.6	2.0	1043.2	3.8	1931.6	30.6	15611.6	4.0	2020.6	52.2	26590.2	2008
33476.3	0.1	36.2	7.8	2627.2	0.2	68.6	1.2	417.3	1.9	635.4	4.1	1373.5	28.3	9479.2	5.0	1666.6	51.3	17172.0	2009
43335.8	0.05	20.9	7.4	3196.4	0.1	58.5	1.2	528.1	2.2	973.1	4.6	2006.2	29.4	12759.5	5.8	2518.1	49.1	21274.7	2010
53741.3	0.05	29.6	7.4	3951.8	0.2	106.3	1.1	592.3	2.2	1159.5	5.8	3136.0	26.7	14333.1	5.9	3151.0	50.8	27281.2	2011
56873.6	0.05	26.0	7.7	4382.6	0.1	48.6	1.3	758.0	2.9	1640.4	5.9	3365.5	22.1	12551.6	4.6	2629.4	55.3	31471.2	2012

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات ons.mars2014



## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

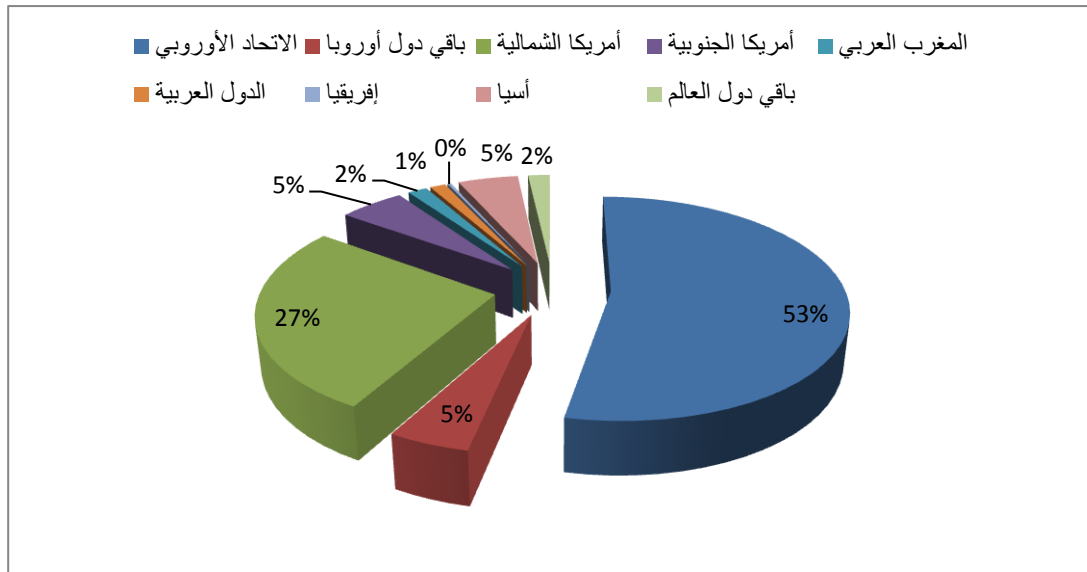
نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية

تختلف من منطقة إلى أخرى، وأن هناك تنوعا جغرافيا لتصدير الصادرات السلعية الجزائرية وهذا ما يبينه

الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(4.3) نسب الصادرات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات التصدير للفترة(2001-

2012)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول السابق (3-10)

نلاحظ من خلال الشكل(4.3) أن أول شريك بالنسبة للجزائر هو الاتحاد الأوروبي من خلال الصادرات الموجه إليه من المواد الأولية ( البترول والغاز)، وأن قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوربي في تزايد مستمر حيث سجلت نسب مئوية من إجمالي الصادرات قدرت بـ53% وتأتي دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة 27%، أما في المرتبة الثالثة تأتي كل من باقي دول أوروبا وأمريكا الجنوبية ودول آسيا بنسبة 5% وتأتي باقي الأقاليم بنسب متواضعة لا تتجاوز نسبة 2%.

وبعدما تعرضنا لمختلف العملاء التجاريين للجزائر والأقاليم المستهدفة في تصدير المنتجات المحلية،

سنستعرض مصادر الواردات الجزائرية وأهم الأقاليم المستهدفة و نسب التعامل من خلال الجدول الموالي:



## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

### الجدول رقم:(11.3) الواردات السلعية و تنوع وجهات الإستيراد الجزائرية

الوحدة:100دج

الإجمالي	باقي دول العالم		آسيا		إفريقيا		الدول العربية		المغرب العربي		أمريكا الجنوبية		أمريكا الشمالية		باقي دول أوروبا		الاتحاد الأوروبي		البلد
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	السنوات
7648.6	1.0	70.8	7.9	601.02	0.9	66.2	1.8	137.6	0.7	55.05	3.9	302.1	13.0	991.6	11.7	893.4	59.2	4530.5	2001
9570.3	1.1	101.3	11.0	1048.8	0.7	69.3	3.0	291.06	1.1	101.2	4.0	387.3	12.5	1194.1	11.4	1086.6	55.3	5290.4	2002
10474.4	0.6	61.09	11.8	1232.9	0.9	96.8	3.1	324.06	0.9	93.0	5.4	563.2	7.5	781.3	12.5	1309.1	57.4	6012.6	2003
13143.9	0.7	97.4	1.4	189.9	0.8	103.3	2.8	370.6	0.9	123.4	6.9	903.6	7.4	977.6	11.2	1477.4	54.7	7190.7	2004
14936.4	0.8	126.2	16.2	2422.4	0.7	110.8	2.1	309.3	1.1	158.9	6.6	989.4	7.8	1159.8	12.1	1806.2	52.6	7853.02	2005
15585.5	1.2	189.07	17.6	2738.3	0.7	107.8	2.3	357.6	1.1	171.05	6.5	1017.7	7.9	1229.7	8.3	1301.1	54.4	8472.8	2006
19168.2	0.9	163.6	19.6	3756.6	0.8	161.2	2.2	430.5	1.0	196.8	6.6	1263.9	9.5	1812.9	7.5	1430.5	51.9	9951.8	2007
25720.3	0.9	219.1	21.2	5450.6	1.0	258.3	1.8	457.7	1	257.5	7.0	1797.9	8.0	2066.3	6.3	1621.1	52.8	13591.5	2008
28548.05	0.7	188.9	22.3	6378.6	0.9	253.9	2.8	791.3	1.2	347.6	5.3	1510.6	6.2	1761.3	8.2	2345.5	52.4	14970.1	2009
30118.07	0.6	167.7	24.3	7306.1	1.0	294.9	3.1	939.7	1.3	404.6	6.4	1923.1	6.0	1799.7	6.9	2078.9	50.5	15203.05	2010
34425.0	0.9	297.3	21.1	7257.5	1.2	420.9	0.4	128.7	1.5	503.1	8.9	3066.3	5.1	1766.2	5.5	1895.1	52.1	17935.3	2011
39070.7	0.8	302.5	20.9	8150.8	1.5	574.3	3.1	1206.4	1.6	625.5	7.5	2915.8	4.5	1752.8	8	3114.5	52.3	20427.7	2012

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات ons .mars2014

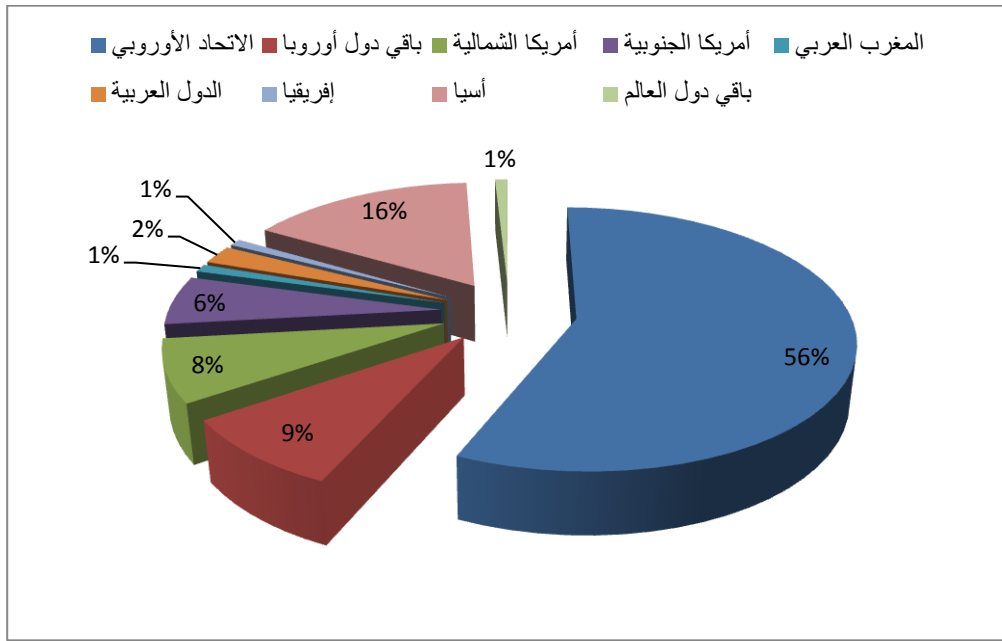
## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

نلاحظ من خلال الجدول رقم(12.3) أن قيمة الواردات في ارتفاع مستمر، حيث أن معظم الواردات الجزائرية مصدرها منطقة الأورو، و بالتالي فإن تأثير الأورو على الميزان التجاري يكون من خلال قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوربية نتيجة ضعف الدولار أمام الأورو، كما يظهر أثر الأورو كذلك من خلال قيمة الواردات، وهذا نظرا لخاصية التجارة الخارجية للجزائر، كون صادراتها تسعر بالدولار و وارداتها تأتي من منطقة الأورو وهذا ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

والشكل الموالي يوضح توزيع الواردات الجزائرية حسب الأقاليم الجغرافية و نسب التعامل لكل إقليم:

الشكل رقم(5.3): نسب الواردات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات الاستيراد للفترة(2001-

2012)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق (3-11)

نلاحظ من خلال الشكل أن نسب توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى، وأن هناك تنوعا جغرافيا لمصادر الواردات، إلا أن معظمها متأتي من الإتحاد الأوروبي حيث تتصدر المرتبة الأولى بنسبة 56% ، وتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 16% ، و تأتي بعدها

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

كل من باقي دول أوروبا وأمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية بنسب قدرت على التوالي بـ9% - 8% - 6%، في حين تعاملاتها مع باقي الدول ضئيلة بنسب تتراوح بين 1% و 2%.

### الفرع الثاني: الإنفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي

و يبين مؤشر (درجة الانفتاح الاقتصادي) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات السلعية والمستوردات السلعية) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، و درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضياً كما يلي:

$$\text{درجة الإنفتاح} = \frac{\text{الصادرات السلعية} + \text{المستوردات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

و الجدول الموالي يوضح لنا نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2013)، و كذا درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي، حيث قمنا بتحويل كل من قيم الصادرات و الواردات الموجودة في الجدول (12.3) إلى الدينار الجزائري على أساس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الجدول رقم(12.3) : نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2013)  
القيم بالمليون دينار جزائري

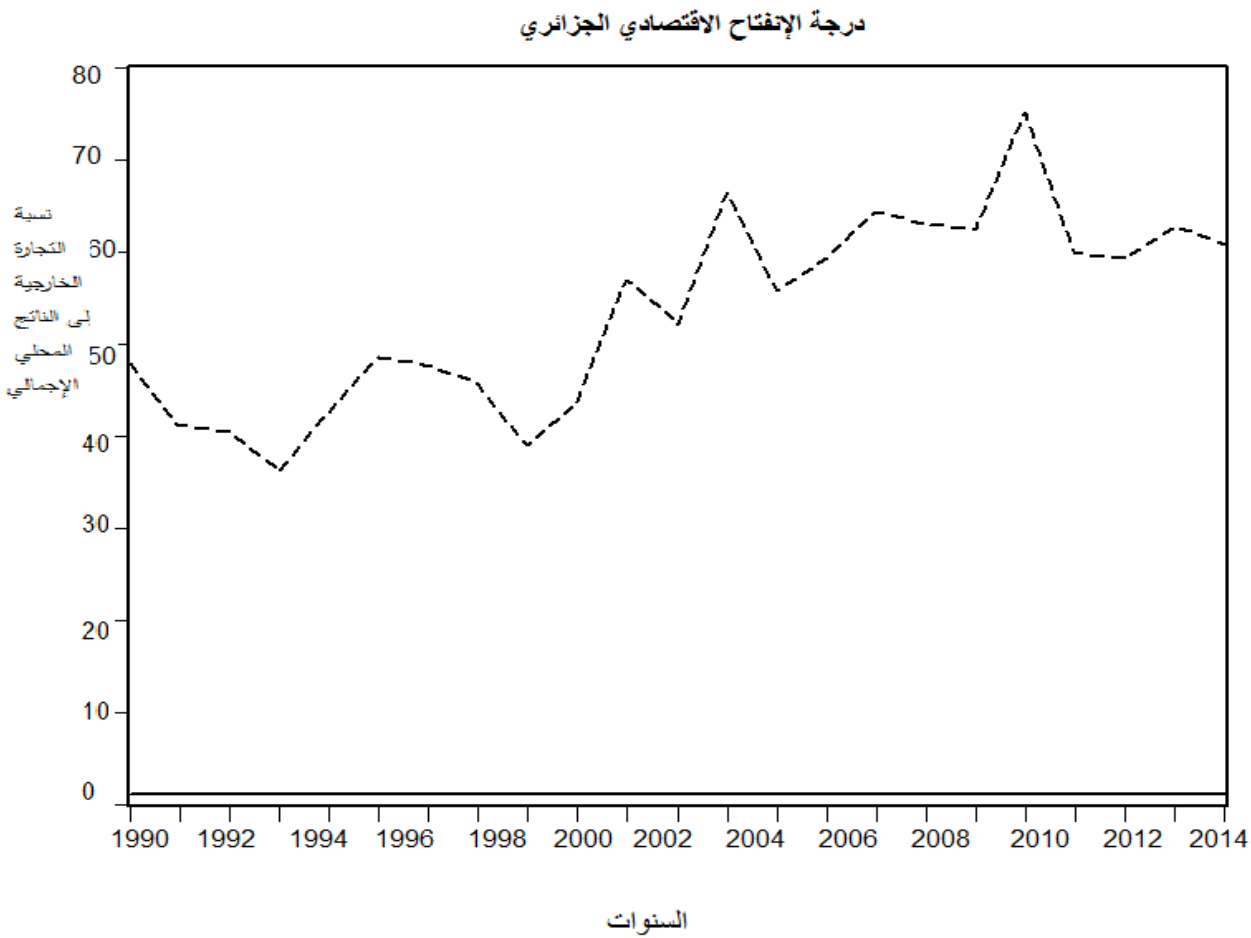
السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الإنفتاح التجاري
1990	554388	158031.16	107101.34	50929.82	47.8
1991	862133	228105	126947	101158	41.1
1992	1074700	250918	181158	69760	40.2
1993	1189720	242553	186167	56386	36.0
1994	1487400	312039	321165	9126	42.5
1995	2004990	488925	481770	7155	48.4
1996	2570030	722587	497223	225364	47.5
1997	2780170	797414	469101	328313	45.5
1998	2830490	595218	506581	88637	38.9
1999	3238200	820512	596736	223776	43.7
2000	4098820	1630245	704055	926190	56.9
2001	4227100	1469888	731856	738032	52
2002	4522800	1827967	1173377	654590	66.3
2003	5247500	1893204	1030968	862236	55.7
2004	6150400	2339494.2	1303349.5	1069400.3	59.2
2005	7563600	3399695.4	1457326.8	1942368.6	64.2
2006	8520600	3895298.4	1471588.8	2423709.6	62.9
2007	9306200	4049229.7	1760970.5	2288259.2	62.4
2008	11043700	5594036.2	2709822.6	2884213.6	75.1
2009	9968000	3261092.4	2699532	561560.4	59.7
2010	11991600	4221234.6	2875526.6	1345708	59.1
2011	14519800	5544013.4	3569495.8	1974517.6	62.7
2012	15843000	5602894	4027617	1575277	60.7
2013	-	5137003.9	4386744.6	750259.3	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2013.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يوضح لنا الجدول رقم(12.3) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر نسبة إلى الصادرات و الواردات للفترة (1990-2013)، و كذا درجة الإنفتاح الاقتصادي الجزائري و التي تم حسابها انطلاقا من المعادلة السابقة، وانطلاقا من بيانات الجدول(12.3) يمكن توضيح درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(6.3): درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2013)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق(12.3).

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يظهر من خلال الشكل رقم(6.3) أن الاقتصاد الجزائري ليس منفتح بدرجة كبيرة على العالم حيث بلغت درجة الانفتاح في 1990 نسبة 47.8 % ، و تراجعت درجة الانفتاح خلال سنة 1991 لتسجل نسبة 41.1% و رافقت هذه الفترة تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة، لتصل هذه النسبة إلى 36% سنة 1993، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى بداية من سنة 1994 بنسبة 42.5% إلى غاية سنة 2008 بنسبة قدرت بـ 75.1% ثم تراجعت هذه النسبة مرة أخرى في سنوات الأزمة المالية (2009-2010)، حيث وصلت إلى نسبة 59.1% لتعود مرة أخرى إلى الإرتفاع بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية من جديد، حيث سجلت نسبة 60.7% سنة 2012.

و ما يمكنه القول هو أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

### المبحث الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة و تقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافياً كي يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول، لتتكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش غير القادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له ، لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي .

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

المطلب الأول: سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار الصرف على سعر صرف الدينار

### لإعادة توازن الميزان التجاري

في إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر، يواصل بنك الجزائر تنفيذ سياسته من خلال تثبيت سعر الصرف بالنظر لتقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة و تقلبات الأسعار خاصة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ، إلى جانب تأثيرات أسعار البترول، و يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك على أن لا تؤثر حركة أسعار الصرف على التوازن طويل المدى من أجل المحافظة على الوضعية المالية الخارجية للبلد، ويبقى التحدي في إرساء تنافسية خارجية خارج قطاع المحروقات وتحقيق توازن الميزان التجاري، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد أن ترافق سياسة سعر الصرف تدابير اقتصادية تستهدف زيادة الإنتاجية و تنويع الاقتصاد الوطني .

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تقلبات سعر الصرف والذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري لبلد، و عليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات و التدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيمايلي:

### أولاً: تنويع مناطق الإستيراد

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها، لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي، إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوروبي مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي<sup>1</sup>، و بالتالي يجب أن تركز على مايلي:<sup>2</sup>

✓ العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية مما يساهم في تقليص فاتورة الواردات.

✓ الاستفادة من قطاع الخدمات كالسياحة مثلا.

✓ ترقية الصادرات خارج المحروقات و ذلك من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إعادة حيوية الصناعات المحلية.

✓ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص، أو الرسوم الجمركية، إلى جانب تشجيع الصادرات.

### ثانيا: جلب العملات الأجنبية

العمل على جلب العملات الأجنبية و ذلك من خلال:

✓ القيام بالإستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.

✓ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بظاهر علي، مرجع سابق، ص 196-197.

<sup>2</sup> لخصر عبد الرزاق مولاي و شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 144.

<sup>3</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 120.



### ثالثا: تنشيط سوق الصرف

وجود سوق صرف متطورة و نشطة في البلد من آليات التطور الاقتصادي، إذ توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف من أجل مواجهة الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار الصرف، و التي تتمثل في:

#### 1- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي:

تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة عليه من أهم أسباب نمو سوق الصرف الموازي، ويتسع هذا الفارق بين السعيرين بزيادة القيود المفروضة على الصرف، وعليه قامت الجزائر في هذا السياق بالعديد من الإصلاحات التي تمس نظام الصرف، والتي ساهمت إلى حد ما في تقريب السعر الموازي والرسمي، إلا أنها لم تصل إلى سعر موحد تماما<sup>1</sup>، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من العمل على تعميق الإصلاحات لكي تتماشى مع المعايير الدولية، كما يجب حل مشكلة عرض العملة الأجنبية و توازنها مع الطلب عليها مما قد يضمن استقرار الدينار و توحيد سعر الصرف، بالإضافة إلى إمكانية رفع القيود و تحرير انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، مما قد يساعد على عودة رؤوس الأموال المتداولة في السوق الموازي إلى القنوات الرسمية<sup>2</sup>.

#### 2- مواجهة التضخم:

وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد راتول ، تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات-جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005،ص346.

<sup>2</sup> بطاهر علي،اصلاحات النظام المصرفي في الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية،اطروحة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005-2006،ص119.

<sup>3</sup> رمضان محمد، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي و قضايا الاصلاح الاقتصادي،مجلة الاستراتيجية و التنمية،العدد 01،جامعة مستغانم، الجزائر،جوان 2011،ص40.

3- التقليل من الضغوط المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف:

يعاني المتعاملون في سوق الصرف بالعديد من الضغوطات من خلال الرقابة المفروضة على الصرف ومن أجل إعادة الحيوية لسوق الصرف لا بد من التخفيف من هذه الضغوطات ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء<sup>1</sup>.

4- تحقيق الأمن و الاستقرار السياسي:<sup>2</sup>

إن الاستقرار السياسي للبلد يعمل على تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية الوطنية بدلا من تهريبها إلى الخارج ، كما تعمل أيضا على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستثمار في البلد، والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط السوق الداخلي، والذي يؤثر إيجابا في سوق الصرف.

5- فتح مكاتب الصرف:

إن عملية فتح مكاتب الصرف توسع حركة التعامل بالعملات الصعبة، وبالتالي تساعد على استقطاب الأموال و تجنب التعامل مع سوق السوق الموازي، وعليه توسيع مكاتب الصرف يؤدي إلى تجنب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين اللجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هناك بديل أفضل ومضمون والمتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية، خاصة وأنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة، حيث تقوم بالصرف مقابل وصل رسمي، وتتميز هذه المكاتب أيضا بتواجدها في أي مكان ولا تتطلب تقديم أي وثيقة بالإضافة إلى دورها في دعم السياحة الخارجية للبلد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01, Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises, www.Droit-Afrique.com Algérie

<sup>2</sup> بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص247.

<sup>3</sup> Cem karacadag et d'autres , des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter, revue du finance et développement, décembre 2004, p 21.

#### رابعا: تنوع هيكل احتياطي الصرف

إن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات الأجنبية تتطلب تنوع هيكل احتياطي الصرف حيث يجب على الجزائر العمل على تجنب المخاطر التي يمكن أن تتجر عن تراكم احتياطي الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها، و عليه هناك مجموعة من الاعتبارات أو القواعد التي تحكم عملية الاختيار بين بدائل الاحتياطيات<sup>1</sup> و تتمثل في:

- ✓ تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- ✓ التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات، باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي.
- ✓ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطيات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل و توظيف احتياطي الصرف الذي وصل خلال سنة 2013 إلى حوالي 191ر866 مليار دولار<sup>2</sup>، و تسير هذا الاحتياط من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية و حمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

#### المطلب الثاني: منهج المرونة و توازن الميزان التجاري الجزائري

يقصد بمنهج المرونة دراسة كيفية تعديل أو إزالة العجز في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة.

في حالة حدوث عجز في الميزان التجاري تتبع الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية و العكس في حالة الفائض، حيث تتبع سياسة رفع قيمة العملة، ومن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة لمحلية لا بد

<sup>1</sup> Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01, Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises, www.Droit-Afrique.com Algérie

<sup>2</sup> محافظ بنك الجزائر، 2013، www.bank-of-algeria.dz

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

من توفر مرونة الطلب العالمية على صادرات الدولة و مرونة الطلب الوطني على الواردات ، حيث إذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان التجاري، في حين رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ومن أجل معرفة مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على حصيللة الصادرات خارج قطاع المحروقات

سنقوم بتحليل العلاقة بين سعر الصرف و حصيللة الصادرات خارج المحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13.3): تطور حصيللة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطورات أسعار الصرف

للفترة(1990-2001)

الصادرات خارج المحروقات (مليون \$)	سعر الصرف(دج/\$)	السنوات
439	8.96	1990
375	18.47	1991
449	21.84	1992
495	23.35	1993
287	35.06	1994
509	47.66	1995
881	54.75	1996
511	57.71	1997
358	58.74	1998
438	66.57	1999
612	75.26	2000
734	77.22	2001

المصدر: إحصائيات FMI و بيانات المعهد الوطني للإحصاء

من خلال الجدول (13.3) والذي يبين لنا تطورات حصيللة الصادرات تبعا لتطور أسعار صرف الدينار

مقابل الدولار الأمريكي نلاحظ تذبذب في حصيللة الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى، حيث

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

انخفضت قيمة الصادرات خارج المحروقات من 439 مليون \$ سنة 1990 إلى 287 مليون \$ سنة 1994 رغم سلسلة التخفيضات التي عرفها الدينار حيث انخفضت قيمته من 8.96 دينار للدولار إلى 35.06 دينار للدولار مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار، ثم ارتفعت بعد ذلك حصيلة الصادرات خارج المحروقات إلى 881 مليون دولار سنة 1996 والتي تزامنت مع انخفاض في قيمة الدينار إلى 54.57 دينار للدولار لكن السبب الحقيقي في هذا الارتفاع لا يعود إلى تخفيض قيمة الدينار وإنما يعود إلى تسديد الجزائر لجزء من مديونيتها اتجاه روسيا بتصدير سلع، ثم عرفت حصيلة الصادرات من دون المحروقات انخفاضا بعد ذلك حيث سجلت 438 و 612 مليون \$ خلال سنتي 1999 و 2000 على التوالي رغم انخفاض قيمة العملة الوطنية، لترتفع سنة 2001 إلى 734 مليون \$ وسبب هذا الارتفاع يعود أساسا إلى زيادة حصيلة صادرات المواد نصف مصنعة والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها والناجح عن زيادة حصيلة صادرات المحروقات وليس بسبب الانخفاض في سعر الصرف.

مما سبق يتضح أن سلسلة إجراءات تخفيض قيمة الدينار التي عرفتها الجزائر في إطار الإصلاحات التي أجرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني لم تمكن من تحقيق الآثار المرجوة منها والمتمثلة في رفع حصيلة الصادرات خارج المحروقات وذلك راجع إلى ما يلي:

- أن الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتصديرها وأنه غير مرن نتيجة لضعف البنية الاقتصادية، وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي المحلي على التكيف مع تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- أن الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لا يتسم بالقدر الكافي من المرونة المطلوبة لإحداث التأثير الإيجابي لسياسة التخفيض لأن أغلب الصادرات الجزائرية متكونة من المحروقات والتي تحددها ظروف خارجة عن سيطرة الدولة.
- كما أن شرط عدم قيام المتعاملين التجاريين الآخرين بإجراء مماثل بتخفيض قيمة عملتهم لا يمكن

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

ضمانه في ظل الاقتصاديات المعاصرة والتي تحرص على تحقيق مصلحتها العليا.

- الشرط المتعلق باستقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض غير محقق حيث أن الأسعار

في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا تزامن مع إجراء التخفيض في قيمة العملة.

إن تخفيض سعر الدينار الجزائري بموجب أسلوب المرونات المنصوص عليه من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برامج التعديل الهيكلي ، لم يكن له تأثير واضح على توازن الميزان التجاري الجزائري وهذا راجع لكون شرط مارشال ليرنر يكون صحيحا فقط إذا كان العجز في الميزان طفيف، و هي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات تقريبا، و أيضا في حالة كون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات و الصادرات كبيرة جدا و هذا الشرط أيضا غير محقق في الجزائر، وذلك لعدم مرونة العرض المحلي بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية، نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة من القدرة على التكيف مع التغيرات في الأسعار لزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، أو توفير الإنتاج من السلع التي تحل محل الواردات، وهذا لكون الصادرات الجزائرية أحادية المصدر مقتصرة فقط على الصادرات من المحروقات و التي تمثل نسبة 97% من مجموع الصادرات.

ومنه ما يمكن القول هو أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لا يشجع الصادرات، كون الجهاز الإنتاجي للدولة أساسه قطاع المحروقات، بالإضافة إلى كون الطلب الخارجي على المحروقات تتحكم فيه عوامل خارجية منها قرارات منظمة الأوبك ، إلى جانب كون الصادرات البترولية تسعر بالدولار والذي تتحدد قيمته في أسواق العملات و لم يكن للدينار الجزائري أي دور في تحديد أسعار التصدير سواء بتخفيض الدينار أم لا<sup>1</sup>.

و بالتالي تخفيض الدينار الجزائري لم يكن له أي تأثير على زيادة الصادرات ، وأن القاعدة تقول تخفيض قيمة العملة وفق منهج المرونات غير صالحة عمليا في الاقتصاد الجزائري، وأن الفائض المشهود في الميزان

<sup>1</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم، مرجع سابق، ص244

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لإنعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ، ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

### المطلب الثالث: منهج الإستعاب و توازن الميزان التجاري الجزائري

وفقا لنظرية ميزان المدفوعات هناك علاقة وثيقة بين أرصدة ميزان المدفوعات وسعر الصرف و يمكن تعديل العجز أو الفائض من أجل التوازن عن طريق تخفيض أو رفع سعر الصرف. هذه العملية تسمح بالنظر في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري، كونه يتيح لنا أن نقدر حالة الموازين الخارجية للبلد.

وتعتبر نظرية الاستعاب المؤشر الذي يتم من خلاله قياس ما يسمى بصافي الطلب الخارجي فإذا كان رصيد الميزان التجاري إيجابى، فهذا يعني أن الإنتاج المحلى الإجمالى أعلى من الإنفاق المحلى الإجمالى وعليه ترتفع قيمة العملة المحلية، أما إذا كان الرصيد سلبى فهذا يعني أن النفقات تتجاوز الناتج القومي الإجمالى، وعليه تعمل السلطات النقدية على تخفيض قيمة العملة الوطنية حتى تكون مناسبة للتعديل<sup>1</sup>.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وفقا لأسلوب الإستعاب تكون لها قيمة علاجية عندما يتعلق الأمر بتصحيح الاختلالات في الميزان التجاري، إلا أن هذه السياسة يصعب تحقيقها عمليا على الاقتصاد الجزائري ،و ذلك لكون منهج الإستعاب ينطلق من فرضيات غير منطبقة على الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذه السياسة لا تكون فعالة إذا لم تكن مصحوبة بالمرونة من جانب العرض على الصادرات الوطنية

و مرونة أيضا من جانب الطلب الأجنبي على الواردات، إلى جانب أن فرضية سيادة حالة التوظيف التام لعناصر الإنتاج لا يمكن تحقيقها في اقتصاد يعاني من أزمات اقتصادية كالاقتصاد الجزائري ، وبالتالي تطبيق منهج الإستعاب تأثيره يكون طفيف على الميزان التجاري الجزائري للسبب الرئيسي والمتمثل في كون الصادرات الجزائرية تتركز على المحروقات و تأثيراتها تكون خارجية تخضع للعوامل المتحركة في أسعار

<sup>1</sup> Adouka lakhdar ,op.cit,p156.

## الفصل الثالث:.....سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

البترو، إضافة إلى أن العملة الدولية المعتمدة في تسعير المحروقات هي الدولار ، والدينار الجزائري ليس له أي تأثير واضح من خلال عمليات التخفيض المطبقة<sup>1</sup> .

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية بخصوص الدينار الجزائري والتي كانت تهدف أساسا إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية تدريجيا، وذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و التي من بينها:

- التقليل من الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي.
- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية.
- تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات .
- زيادة فعالية الجهاز الإنتاجي للدولة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات وتقليل قيمة الواردات، والذي ينعكس مباشرة على وضعية الميزان التجاري للدولة .
- وما على الجزائر إلا العمل على تعزيز وتحسين وضعية اقتصادها الحقيقي من خلال استغلال الإيرادات الكبيرة و عائداتها من المحروقات .
- وخلص لما سبق و من أجل تصحيح الإختلال في الميزان التجاري الجزائري لا بد من استغلال العائدات البترولية في إقامة مشاريع استثمارية منتجة من أجل التقليل من فاتورة الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات ، وهذا بدوره ما يعزز في الرفع من قيمة العملة المحلية .

<sup>1</sup> ساكر محمد العربي ، مرجع سابق، ص120.



### خلاصة الفصل الثالث:

- ومن خلال دراستنا لسعر صرف الدينار الجزائري وطبيعة الميزان التجاري للبلاد توصلنا للنتائج التالية:
- المبالغة في الرقابة على الصرف الأجنبي التي تفرضها السلطة النقدية الجزائرية دفعت الأعوان الاقتصاديين بما فيهم الأجانب اللجوء إلى سوق الصرف الموازي للقيام بعمليات تحويل العملات الأجنبية الأمر الذي ساهم في توسع رقعة ونشاط هذا الأخير، وازدادت درجة مساهمته في تقليص حجم التحويلات من العملات الأجنبية التي تمر عبر القنوات الرسمية، وانعكاساته السلبية على أداء النشاط الاقتصادي وثقة المتعاملين (محلين أو أجانب) في العملة الوطنية.
  - أن الاقتصاد الجزائري ليس منفتح بدرجة كبيرة على العالم، حيث أظهرت الدراسة أن نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 40% .
  - ومن خلال تطرقنا لأساليب معالجة الخلل في الميزان التجاري وفق أسلوب المرونات والإستعاب توصلنا إلى:
  - يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية، من أجل توجيه ميزان المدفوعات وذلك من خلال الميزان التجاري للدولة و هذا الشرط غير محقق بالنسبة للجزائر، نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على التكيف مع التغيرات في الأسعار من خلال زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وهذا لكون الصادرات الجزائرية أحادية المصدر تقتصر على الصادرات من المحروقات و التي تمثل حوالي 98% من مجموع الصادرات.
  - تخفيض قيمة العملة وفق منهج الإستعاب لها دور كبير في تصحيح الخلل بالميزان التجاري ، غير أنه يصعب تحقيقها عمليا على الاقتصاد الجزائري وهذا راجع لعدم تحقق فرضيات المنهج على الاقتصاد الجزائري (مرونة الطلب على الصادرات بالإضافة شرط سيادة حالة التوظيف التام لعناصر الإنتاج) .
  - وفي الفصل الموالي سنحاول قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من خلال صياغة نموذج قياسي للفترة (1990-2013).

## الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف

على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد:

لم يعد علم الاقتصاد مبنيا على استعراض مختلف النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستتباط والمنطق، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام أساليب الاقتصادي القياسي، والتي تمكن من التوصل إلى نظريات جديدة أو تعديل النظريات القائمة. وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار، وفي هذا الفصل حاولنا تطبيق طريقة التكامل المتزامن لاختبار وجود العلاقة السببية طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري خلال الفترة جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013، من أجل معرفة مدى تأثر الميزان التجاري بتغير سعر صرف الدينار الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة (سعر الصرف و أسعار البترول كمتغيرين مستقلين و رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في التقدير من خلال برنامج الـEviews.

ولهذا الغرض نخصص المباحث التالية:

المبحث الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و سببية انجل و جرنجر (Engle- Granger Test)

المبحث الثاني: طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

المبحث الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و سببية أنجل و جرنجر (Engle- Granger Test)

من أجل تقدير العلاقة السببية بين كل من رصيد الميزان التجاري و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من خلال سببية أنجل و جرانجر لا بد من توفر شرط إستقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة ، و من أجل دراسة الإستقرارية سنقوم باختبار جذر الوحدة Unit Root .

### المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نستخدم اختبار جذر الوحدة للحكم على استقرار السلاسل الزمنية، ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع  $ADF$  .

#### 1- اختبار ديكي فولر الموسع $ADF$ :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار  $ADF$  لكل من سلسلة رصيد الميزان التجاري و سعر صرف الدينار الجزائري.

#### الجدول رقم (1.4): نتائج اختبار $ADF$ لكل سلسلة زمنية

النوع	القيم عند مستويات المعنوية			القيمة المحسوبة $ADF$	المتغيرة
	%10	%5	%1		
ساكنة بعد الفروق الأولى	-1.608175	-1.957204	-2.674290	-5.812913	DBC
ساكنة بعد الفروق الأولى	-1.608175	- 1.957204	-2.674290	-2.804710	DTCN

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

تشير نتائج الجدول أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن ، و يتضح من خلال الجدول أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، ومنه نقوم برفض الفرض العدم  $H_0$  ، و قبول الفرضية البديلة  $H_1$  ، حيث أن كلا السلسلتين الزمئيتين TCN BC مستقرة عند الفرق الأول .

### الجدول رقم(2.4): إستقرارية السلسلة BC

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.812913	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

### الجدول رقم(3.4): إستقرارية السلسلة TCN

Null Hypothesis: D(TCN) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.804710	0.0073
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

تنسجم هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لكل من سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري مع الدراسات التطبيقية الأخرى، ومن ثم فننتائج دراسة الاستقرار تشير إلى أنه إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية وفي ظل التأكد أن جميع المتغيرات لها نفس درجة التكامل -فسوف تقدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وصفا ملائما يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات في الأجل القصير ومسارها التوازني في الأجل الطويل وفضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعني أنه لا يمكن لأي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الآخر وهو ما ينقلنا إلى الخطوة التالية وهي إجراء اختبارات التكامل التي تختبر وجود علاقة توازنية طويلة لأجل بين المتغيرات الأساسية.

**المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية لـ أنجل وجرا نجر (Engle- Granger Test)**

بعد التحقق من شرط استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم باختبار العلاقة السببية لأنجل و جرانجر والجدول الموالي يوضح العلاقة السببية بين سعر الصرف الرسمي للدينار و رصيد الميزان التجاري.

**الجدول رقم(4.4): اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف و رصيد الميزان التجاري.**

الاحتمال Probability	F-statistic	عدد المشاهدات "Obs"	الفرضيات "Null-Hypothesis"
0.9932	0.00681	22	D(tcn) لا يسبب D(bc)
0.0346	3.68800		D(bc) يسبب D(tcn)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من؟ أي هل رصيد الميزان التجاري هو الذي يؤثر في سعر الصرف؟ أو سعر الصرف هو الذي يؤثر في رصيد الميزان التجاري؟ ومن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح أنه لا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن رصيد الميزان التجاري يؤثر على سعر الصرف (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.99 وهو أكبر بكثير من 0,05)، في حين أننا يمكن أن نقبل فرضية أن سعر الصرف يؤثر في رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5% .

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثاني: صياغة نموذج أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري بطريقة المربعات الصغرى العادية

يوجد العديد من طرق القياس الاقتصادي الممكن استخدامها للحصول على تقديرات لمعاملات العلاقات الاقتصادية  $\hat{a}, \hat{b}$  في ظل العينة المتاحة و التي تتوفر على بيانات عن المتغير التابع  $Y_i$  و المتغير المستقل  $X_i$ ، و تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من أهم طرق التقدير الأكثر شيوعا لتقدير العلاقات طويلة الأجل .

المطلب الأول: طريقة المربعات الصغرى OLS.

الفرع الأول: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية

تستخدم منهجية المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الإعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل (Short run dynamics) كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، حيث أن معظم الطرق القياسية الأخرى و بالرغم من تطوراتها، إلا أنها تتضمن تطبيقا لطريقة OLS مع إدخال بعض التعديلات .

وتعالج هذه المنهجية ما يلي:

1- مشكلة الإعتدال المتداخل (Endogeneity) بين معظم السلاسل الزمنية، مثل متغيرات الأسعار

في دالة الطلب والتي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي (Serial Correlation).



2- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الأداتي (Instrument Variable)، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى يفترض ما يلي:

1- أن لا تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها ارتباطا خطيا تاما: هذا الشرط أساسي في حالة وجود عدة متغيرات مستقلة في المعادلة لتفسير سلوك المتغير التابع، أي أنه يجب أن لا يكون بين المتغيرات المستقلة ارتباط قوي حتى يسهل التعرف على أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدى.

2- التقديرات المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية تتصف بخصائص تجعلها أكثر فعالية من غيرها من التقديرات الخطية و غير المتحيزة التي يمكن الحصول عليها من طرق أخرى، إذ تتمتع تقديرات OLS بأن لها أقل تباين.

3- أن الخطأ العشوائي متغير عشوائي مستقل و يأخذ قيم موجبة و سالبة و صفرية بحيث يكون متوسطه مساويا للصفر  $E(\varepsilon_i)=0$ <sup>2</sup>.

4- لا يوجد ارتباط بين المتغير العشوائي  $\varepsilon_i$  في الفترة الزمنية  $t$  و قيمته في فترة زمنية لاحقة.

5- أن المتغير التابع  $Y_i$  يعتمد على الحد العشوائي  $\varepsilon_i$  و يتبع التوزيع الطبيعي.

6- لا يوجد ارتباط بين المتغير العشوائي  $\varepsilon_i$  و المتغيرات المستقلة  $X_i$ <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviewse، درا الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص52.

<sup>2</sup> حسام علي داود وخالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج Eviews7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، صص 84-85.

وغنى عن القول فإن هذه الشروط (الفروض) قد لا تنطبق دائما مع واقع الظواهر الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية، و لكن إذا تحققت هذه الشروط فإن النتائج التي نحصل عليها من استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تكون على قدر كبير من المصادقية .

#### المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

بعد تحليلنا في الجانب النظري لتطور سعر صرف الدينار الجزائري و كذا تطور رصيد الميزان التجاري بالجزائر ، سنحاول في هذا المبحث دراسة علاقة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و أسعار البترول على الميزان التجاري وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة، والوقوف على مدى استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة درجة تأثير التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري وكذا مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، علما أن البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا مقومة بالدولار الأمريكي، لذلك قمنا بالاختبار للتأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري، و ذلك لأن معظم صادرات الجزائر يتم تحصيل إيراداتها بالدولار الأمريكي ، ومن أجل قياس درجة الارتباط بين تغيرات أسعار الصرف و رصيد الميزان التجاري الجزائري اعتمدنا في بحثنا طريقة المربعات الصغرى OLS لدراسة الاتجاه العام لهذه السلسلة و ذلك باستعمال معامل التحديد الذي يظهر مدى تأثير أحد المتغيرين بتغير الآخر، حيث اقتصر نموذج الدراسة على دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع و كل من سعر الصرف الاسمي أسعار البترول كمتغيرين مستقلين

<sup>1</sup> عبد الحميد محمد العباسي، تشخيص الإنحدار(مشاكله و علاجه)،معهد الدراسات و البحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، مصر،2012،ص2

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

بالتالي فإن أي تغير في قيمة سعر الصرف و أسعار البترول سيؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري، كما أن المتغيرات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي معطيات سنوية بداية من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013 .

### الفرع الأول: الصياغة الرياضية للنموذج

يرتبط الميزان التجاري بعلاقة طردية مع سعر الصرف الإسمي حيث يعمل الإرتفاع في سعر الصرف على انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وزيادة الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات المحلية ومنه زيادة الصادرات.

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاقتصادية القياسية وضع نموذج للميزان التجاري الجزائري ، وذلك بأخذ تطورات الميزان التجاري كمتغير تابع و تحديد كل من سعر الصرف الإسمي و أسعار البترول كعوامل مؤثرة في تحديد رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 إلى غاية 2013

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$$BC= f(TCN,p).....(4-1)$$

وبصيغة أخرى:

$$BC= a+b_1TCN +b_2P+ \xi .....(4-2)$$

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

حيث:

**BC:** رصيد الميزان التجاري

**a:** الثابت

**b:** الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

**TCN:** سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

**P:** أسعار البترول.

**ε:** الخطأ العشوائي.

واعتمادا على المعطيات المبينة في الملحق رقم (01) تم بناء النموذج.

### الفرع الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة

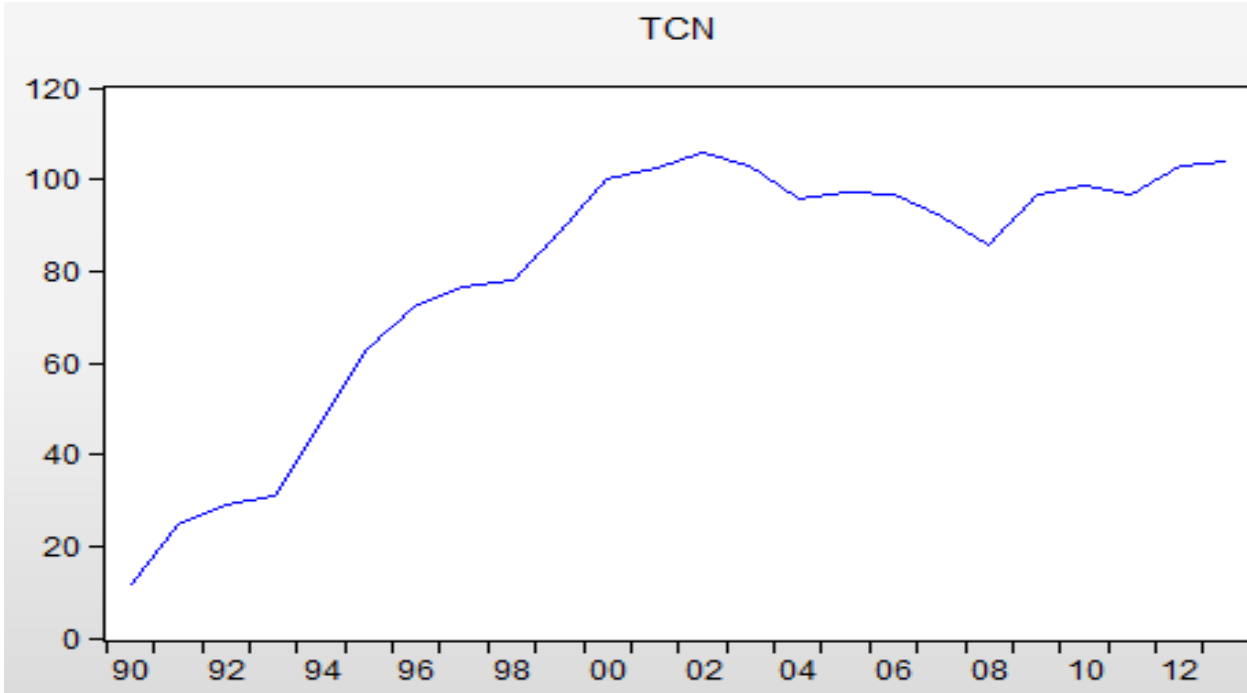
أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة 1990-2013 وهي مقيمة بالدينار الجزائري وبالأسعار الثابتة و ذلك بالأرقام القياسية بأخذ سنة 2000 كسنة أساس، وهذه البيانات أخذت من صندوق النقد الدولي FMI، وبنك الجزائر، حيث تتمثل متغيرات الدراسة في:

– متغيرة سعر الصرف الإسمي **TCN**: وهو عدد الوحدات من الدينار مقابل دولار أمريكي واحد.

والشكل الموالي يوضح سلسلة تطور سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

الشكل رقم (1.4): رسم بياني من مخرجات EVIEWSE لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري من 1990-2013.

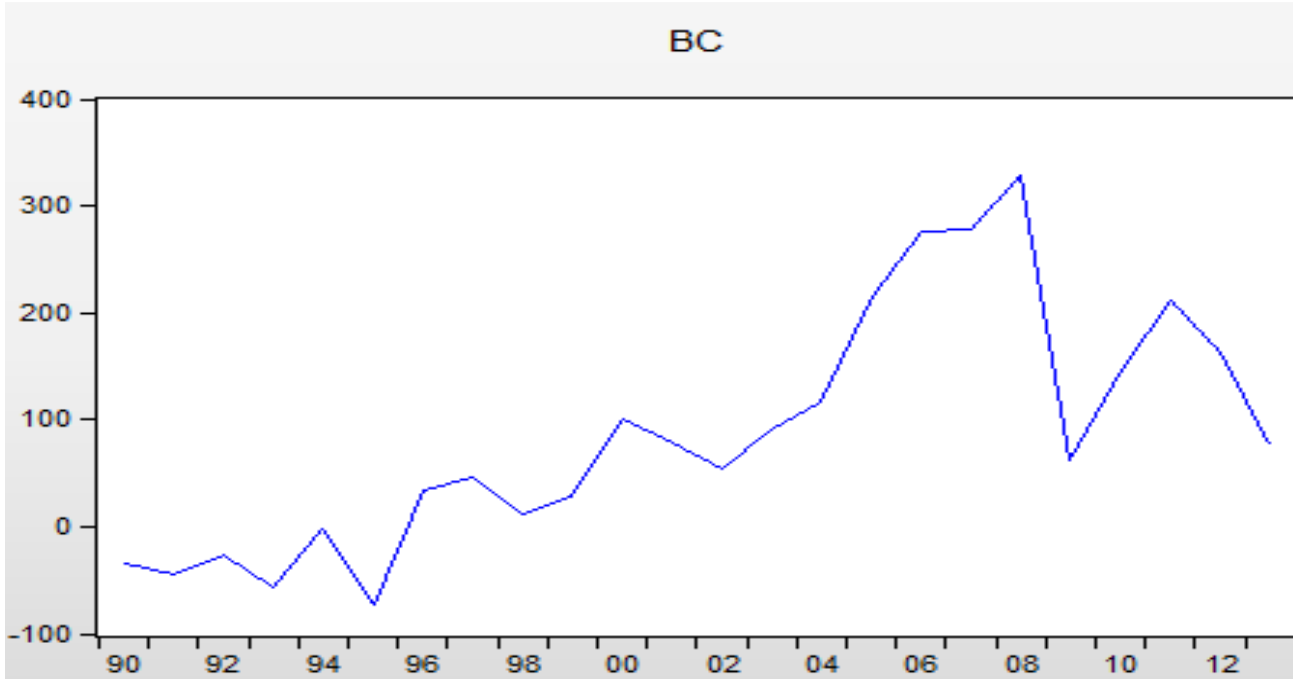


المصدر: إحصائيات FMI ، مخرجات Eviewse8

- متغيرة رصيد الميزان التجاري BC: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الجزائرية والشكل الموالي يوضح سلسلة لتطور رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2013).

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

الشكل رقم (2.4): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

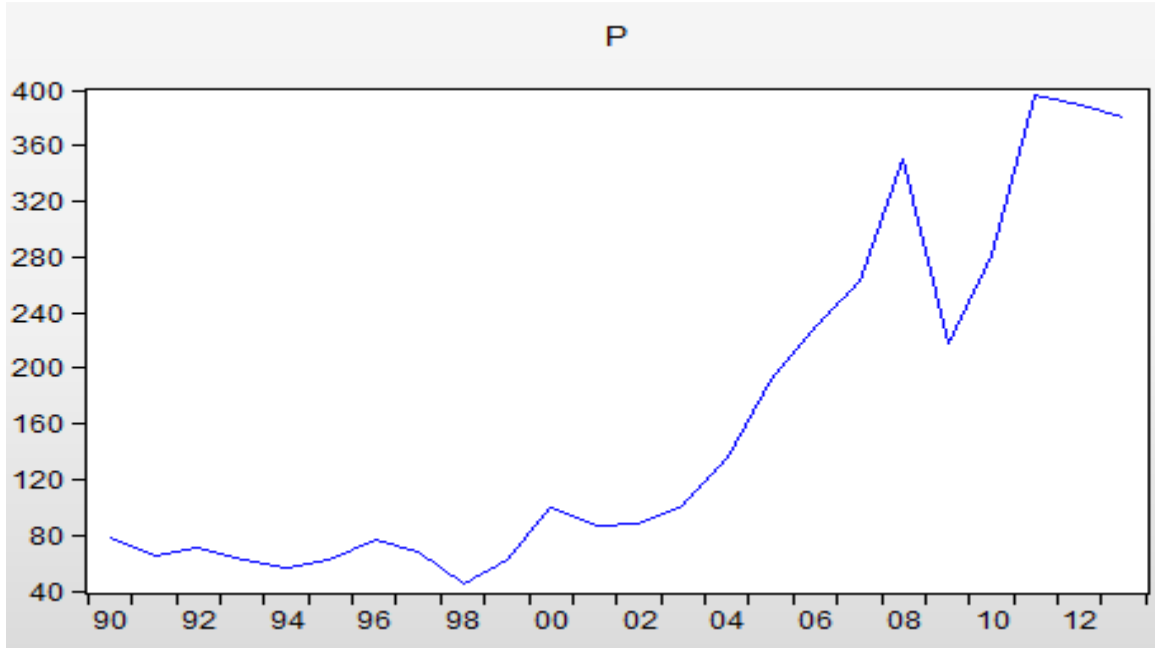


المصدر: إحصائيات بنك الجزائر، مخرجات Eviewse8

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

الشكل رقم (3.4): رسم بياني من مخرجات EVIEWSE لتطور أسعار البنترول في الفترة 1990-

2013.



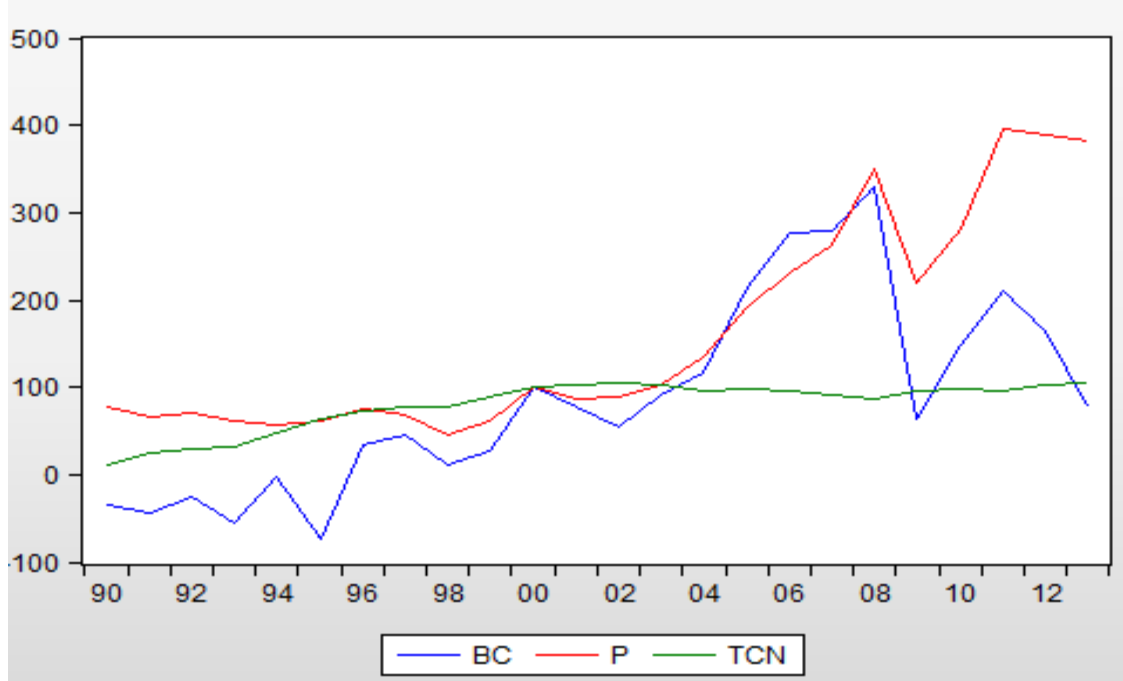
المصدر: إحصائيات بنك الجزائر، مخرجات Eviewse8

ويبين لنا الشكل رقم(3.4) تطور كل من رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدينار مقابل

الدولار الأمريكي و كذا أسعار البنترول خلال فترة الدراسة 1990-2013.

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

الشكل رقم(4.4): تطور كل من رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف الأجنبي و أسعار البترول



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8



## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

### المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

في هذا الجزء سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة OLS والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن وذلك عند مستوى معنوية 5%، باستخدام برنامج Eviewse8 النتائج التالية:

الجدول رقم(5.4): نتائج تقدير أثر تطور سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2013).

Dependent Variable: BC  
Method: Least Squares  
Date: 06/25/15 Time: 11:30  
Sample: 1990 2013  
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	0.514163	0.141965	3.621748	0.0016
TCN	1.356230	0.593494	2.285164	0.0328
C	-103.3114	43.02500	-2.401195	0.0257

R-squared	0.631704	Mean dependent var	86.84792
Adjusted R-squared	0.596628	S.D. dependent var	111.9847
S.E. of regression	71.12325	Akaike info criterion	11.48317
Sum squared resid	106228.9	Schwarz criterion	11.63043
Log likelihood	-134.7981	Hannan-Quinn criter.	11.52224
F-statistic	18.00964	Durbin-Watson stat	0.834561
Prob(F-statistic)	0.000028		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج له معنوية اقتصادية ، ذلك من خلال إشارة المعالم خلال فترة الدراسة ( المعلمة:  $b_1 = 1.35 > 0$  )، و  $b_2 = 0.51 > 0$  )، و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري، و كذا علاقة طردية بين تطورات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري والتي يمكن استنتاجها من الشكل العام للنموذج الذي يأخذ الصيغة الخطية، حيث لا يمكن تطبيق الصيغة الخطية اللوغاريتمية كون المتغير التابع BC يحمل قيم سالبة، وعلية يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$BC = -103.33 + 1.35TCN + 0.51P \dots\dots\dots(4.3)$$

### الفرع الأول: تقييم النموذج اقتصاديا

#### 1- تأثير أسعار الصرف على رصيد الميزان التجاري:

$b_1 = 1.35 > 0$  تشير المعلمة لوجود علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري، إذ تؤدي زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة إلى زيادة فائض الميزان التجاري بـ 1.35 وحدة، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية (مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي)، تؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج المحلية بالنسبة للعالم الخارجي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار العالمية، و زيادة تنافسية المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تراجع الواردات و زيادة الصادرات، و بالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري.

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

### 2- تأثير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

$b_2 = 0.51 > 0$  : تشير إشارة المعلمة إلى وجود علاقة طردية أيضاً بين أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري ،حيث أن زيادة أسعار البترول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بـ 0.51 وحدة وهذا ما يتطابق و النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول إلى أزمات حادة تصيب الهيكل الاقتصادي الجزائري الذي هو شديد الحساسية لمثل هذه التغيرات .

### الفرع الثاني: تقييم النموذج إحصائياً

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائياً،والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج.

### الجدول رقم (6.4) : تقييم معلمات النموذج

المقاييس الإحصائية	$R^2$	$\bar{R}^2$	$F$	T	DW
النموذج	0.63	0.59	18	2.28	0.83

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

المعالم معنوية عند  $\alpha = 5\%$

- معامل التحديد  $R^2=0.63$ .

يتضح لنا من خلال معامل التحديد  $R^2=0.63$  أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر بـ 63%.

- معامل التحديد التوفيقى المعدل  $\bar{R}^2 = 0.59$

يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطاً أحياناً يزداد بزيادة المتغيرات و نجد أن معنوية الارتباط تشكل فقط نسبة 59% .

- اختبار فيشر  $F$ : (المعنوية الكلية للنموذج)

بالعودة إلى جدول فيشر  $F$  عند درجتى الحرية  $(n-k)$  و  $(k-1)$  و مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$

نجد:  $F_{TAB} = 4.3$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة  $F_c = 18$  أي أن :

$F_{\alpha < F_c}$  : ومنه نرفض فرض العدم ، و نقبل الفرض البديل أي أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف

و أسعار البترول) تؤثر في رصيد الميزان التجاري، وأن النموذج له معنوية إحصائية.

- اختبار ستودنت  $T$  :

ونلاحظ من خلال قيم ستودنت أن القيم المحسوبة  $T_c = 2.28$

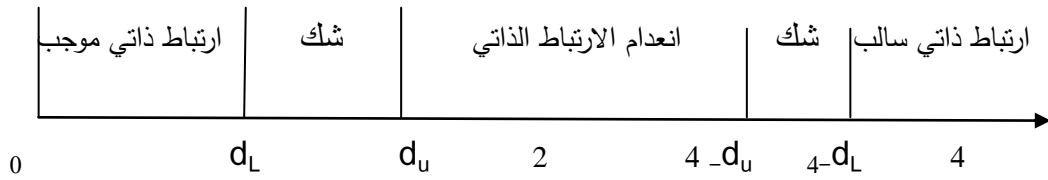
أكبر من القيم المجدولة  $T = 2.06$  و ذلك عند مستوى معنوية 5% ، أي أن كل المعالم مقبولة إحصائياً.

- إختبار الارتباط الذاتي الاخطاء  $(DW)$ :  $DW=0.83$

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

إذا كانت  $n=44$  و  $k=1$  عند مستوى الثقة 5%، فإن  $d_L=1.47$  و  $d_U=1.56$  بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين  $d_L$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و  $d_U$  التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات  $n$  وعدد لمتغيرات المستقلة  $k$  في النموذج عند مستوى معنوية 5%، حيث تنحصر قيمة DW بين  $(4-0)^1$ ، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

### الشكل رقم(5.4): توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي



المصدر: من إعداد الباحثة.

تقارن قيمة DW بالقيم الجدولية حيث: فإذا كانت أصغر من  $d_L$  يستدل على وجود الارتباط الذاتي موجب، وإذا وقع بين  $d_L$  و  $d_U$  لا يمكن رفض أو قبول فرضية وجود الارتباط الذاتي، وإذا كان أكبر من  $d_U$  و أصغر من  $4-d_U$  يستدل على عدم وجود الارتباط الذاتي، وإذا وقع بين  $4-d_U$  و  $4-d_L$  لا يمكن رفض أو قبول الفرضية، وإذا كان أكبر من  $4-d_L$  يستدل على وجود الارتباط الذاتي سالب.

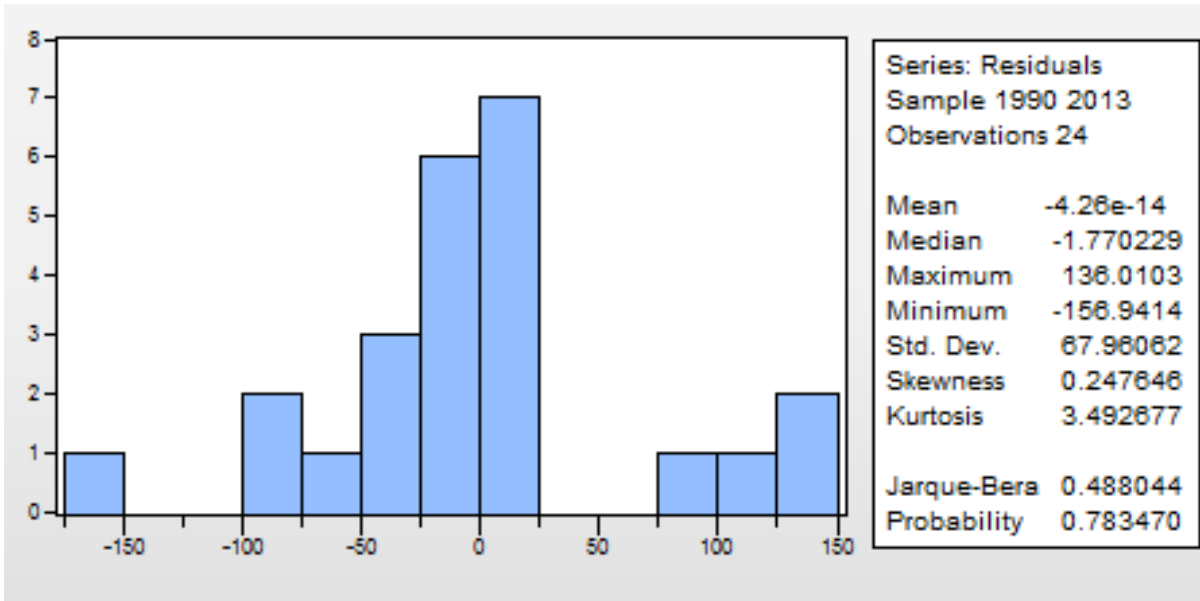
ومنه نستنتج أنه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء كون قيمة  $DW=0.83$  و هي أقل من  $d_L$ .

<sup>1</sup> علي أحمد درج و وسام حسين علي، قياس أثر تغيرات النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الخليجية الأعضاء في منظمة الأوبك للمدة (1990-2007)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد39، العراق، 2012، ص43.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (jarque-bera):

سنحاول دراسة اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج من خلال اختبار جارك بيرا.

الشكل رقم (6.4): نتائج اختبار جاك بيرا



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

بما أن قيمة jarque-bera=0.48 و هي أقل من  $x^2$  الجدولية، حيث:  $X^2= 5.99$  عند مستوى

معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

- اختبار عدم تجانس الخطأ (اختبار Breusch-Pagan-Godfrey)

من بين فرضيات نماذج الإنحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، و ذلك بالقيام باختبار Breusch-Pagan-

.Godfrey

الجدول رقم(7.4):نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	6.952271	Prob. F(2,21)		0.0048
Obs*R-squared	9.560619	Prob. Chi-Square(2)		0.0084
Scaled explained SS	9.123011	Prob. Chi-Square(2)		0.0104
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/25/15 Time: 15:26				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1338.444	3505.405	-0.381823	0.7064
P	37.59533	11.56645	3.250379	0.0038
TCN	-3.634752	48.35411	-0.075169	0.9408
R-squared	0.398359	Mean dependent var		4426.202
Adjusted R-squared	0.341060	S.D. dependent var		7138.484
S.E. of regression	5794.673	Akaike info criterion		20.28373
Sum squared resid	7.05E+08	Schwarz criterion		20.43099
Log likelihood	-240.4048	Hannan-Quinn criter.		20.32280
F-statistic	6.952271	Durbin-Watson stat		1.111753
Prob(F-statistic)	0.004820			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الفصل الرابع:.....دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

قيمة إحصائية  $X^2$  هي:  $X^2=N \times R^2=24 \times 0.398359=9.560619$  ، و قيمة  $P=0.0084$

ومنه إحصائية  $X^2$  المحسوبة من خلال الجدول تساوي  $9.560619$  و هي أكبر من القيمة الجدولية

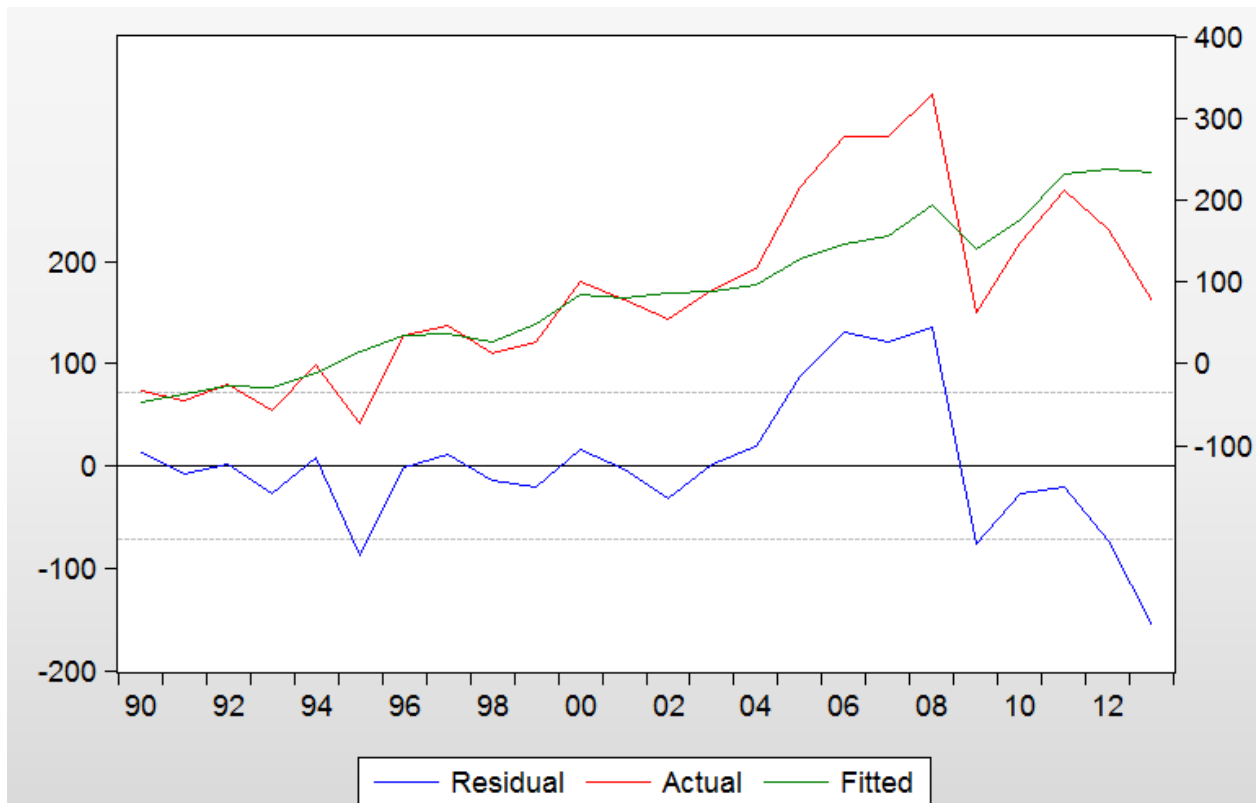
لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 و معنوية 0.05 حيث:  $X_{K-1}^2 = X_1^2 = 3.84$  ، ومنه نرفض فرضية

العدم  $H_0$  ، ومنه نستنتج أن تباين الاخطاء غير متجانس، و عليه يمكن قبول النموذج احصائياً.

### الفرع الثاني: مقارنة البيانات الفعلية و القيم التقديرية للنموذج

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية و القيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7.4): منحنى القيم المقدرة و الفعلية للنموذج خلال الفترة (1990-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8



من خلال الشكل (7.4) نلاحظ أن هناك تطابق بين منحنى القيم الفعلية ومنحنى القيم المقدرة، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن النموذج المختار يعبر عن نموذج الذي يتطابق والواقع الاقتصادي الجزائري.

#### الفرع الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري و كذا علاقة طردية أيضا بين تطورات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري، و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي(تخفيض قيمة العملة المحلية) و تطور أسعار البترول تؤدي إلى زيادة الصادرات و تخفيض الواردات و منه زيادة رصيد الميزان التجاري، حيث نعلم أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و رصيد الميزان علاقة طردية أي كلما إنخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري، وعند تقدير هذه العلاقة ومن خلال بطريقة المربعات الصغرى توصلنا إلى أنه إذا تغير سعر صرف الدينار بوحدة واحدة تغير رصيد الميزان التجاري ب 1.35 وحدة ، في حين أن التغير في أسعار البترول ب وحدة واحدة يتسبب في تغير رصيد الميزان التجاري ب 0.51 وحدة .

### خلاصة الفصل الرابع:

قمنا من خلال هذا الفصل بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013، حيث أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية هي ساكنة عند الفرق الأول بواسطة اختبار ADF ، كما تم تقدير الدالة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS ، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية بين كل من (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و أسعار البترول) و تطور رصيد الميزان التجاري ، حيث أن المتغيرات المستقلة ( سعر الصرف و أسعار البترول) يفسر زيادة رصيد الميزان التجاري ، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

- أما من الناحية الإحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت كل الاختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج ، و الذي يعكس وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات خارج قطاع المحروقات و التي تسعر بالدولار الأمريكي والذي تحدده منظمة الاوبك ولا دخل لتقلبات سعر الصرف في تحديده .

الخاتمة العامة

انطلاقاً مما سبق وجدنا أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دولياً أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى بغض النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أية دولة. هذا ما أدى إلى تسجيل اختلالات في موازين المدفوعات لمعظم الدول، حيث كان لسياسة سعر الصرف أهمية وموقع ضمن أساليب القضاء على الاختلال الخارجي وكذلك ضمن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان النامية بوجه خاص، مما أدى إلى جعلها نقطة التقاء واشتراك بينها، وذلك بغرض القضاء على اختلال توازنها الخارجي حتى تتمكن من الاندماج والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والنقدية العالمية المتجددة باستمرار.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها، خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محلليين لأثر هذه السياسة على علاج الحساب الجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات عموماً.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها.

لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، أي كلما إنخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية أيضا بين تغيرات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري ، حيث كلما زادت و تحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري.

#### - اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة

كما يلي:

1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له

اثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا .

2- في حين تفترض الفرضية الثانية إنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من

إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية، وهذا ما لا يتماشى مع

وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج و حيد ألا و هو البترول

و بالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط .

#### - نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- بينت الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964- 1987) بسبب

الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لإنهيار أسعار البترول عام 1986 أثر سلبي على الإقتصاد الوطني

مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار، حيث توالى التخفيضات منذ أزمة 1986 وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار.

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

- أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.

- كما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، حيث أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضع الميزان التجاري، وأن

- الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.
- التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملتها ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية.
- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري.
- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته و الانتقال إلى نظام أكثر مرونة.
- وإجمالاً يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

## التوصيات و الإقتراحات:

تتويجا لما جاء في البحث من دراسة و تحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من

التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، و كذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها و مدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.

- بما أن حوالي 98% من صادرات الجزائر هي من المحروقات تنتج معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وعدم الإعتماد على المحروقات والمواد الأولية.

- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.

-وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.

- العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.



- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري وإعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري.

-القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.

- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل و توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي و الموازي من خلال تجنب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين اللجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هناك بديل أفضل ومضمون و المتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية، خاصة و أنها لا تحدد صقف المبالغ المصروفة.

#### - آفاق البحث:

وافيا من الدراسة والتحليل، ومن أهم هذه المسائل ما يلي:

من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و تحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الإقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة و مسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها و تحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى:

1- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل للدولار و الأورو على تحرير التجارة الخارجية.

2- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب:

- 1- أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن،ط(3)،2013 .
- 2- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط(2) ، 2001 .
- 3- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن،2007.
- 4- البكري كامل، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية ،مصر،2001
- 5- الحجار بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،2003.
- 6- الحجار بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان،2003
- 7- الحسني عرفات تقي ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن،1999.
- 8- الحمزاوي محمد كمال خليل ،سوق الصرف الأجنبي"ماهية،مدرجاته الأساسية،تطوره"، منشأة المعارف،مصر،2004.
- 9- الداغر محمود محمد ، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 .
- 10- السريتي محمد أحمد ،التجارة الخارجية، الدار الجامعية ،مصر،2009
- 11-السواعي خالد محمد ، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدامEviewse درا الكتاب الثقافي،الأردن .2011
- 12- الطراد إسماعيل ابراهيم ، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر،.2001

- 13- العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 15- العباسي عبد الحميد محمد ، تشخيص الإنحدار"مشاكله و علاجه"،معهد الدراسات و البحوث الإحصائية، جامعة القاهرة،2012
- 16- الغالبي عبد الحسن جليل عبد الحسن ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"نظرية و تطبيقات"،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2011
- 17- القرشي محمد صالح ،المالية الدولية، مؤسسةالوراق للنشر و التوزيع،جامعة مؤتة،2008
- 18- المهدي عادل ،العلاقات النقدية الدولية،نشر و توزيع الكتب الجامعية،مصر،2003
- 19- النعيمي عدنان تايه ، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012.
- 20- النقاش غازي عبد الرزاق ، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ،الأردن،2001
- 21- الهيتي نوزاد عبد الرحمان والخشالي منجد عبد اللطيف ، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن،2007
- 22- الوكيل نشات نبيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة،مصر،2006.
- 23- برشيش السعيد ،الاقتصاد الكلي،دار العلوم للنشر،الجزائر،2007.
- 24- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2010.
- 25- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية، 1992 .
- 26- حاتم سامي عفيفي ، دراسات في الاقتصاد الدولي،الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000 .

- 27- حسام علي داود والسواعي خالد محمد ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام
- 28- برنامج **EvIEWS7** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن،2013.
- 30- حميدات محمود ، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.
- 31- خلف فليح حسن ،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2001.
- 32- خلف فليح حسن ،**التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2004.
- 33- دومنيك سالفاتور،**الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1993 .
- 34- دويدار محمد ،**محاضرات في الاقتصاد الدولي**،مؤسسة الثقافة الجامعية،مصر،2003.
- 35- دياب محمد ، **التجارة في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني،لبنان،2010.
- 36- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**،دار الأيام للنشر و التوزيع،الأردن
- 2013.
- 37- زينب حسن عوض الله، **الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية"**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004
- 38- ساكر محمد العربي ،**محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**،دار الفجر للنشر و التوزيع
- مصر،2006.
- 39- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 40- شقيري نوري موسى و آخرون، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**،دار المسيرة للنشر
- والتوزيع والطباعة،2012.
- 41- عابد محمد سيد ،**التجارة الدولية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999.
- 42- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي
- الحقوقية،لبنان،2003.

- 43- عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- 44- عبد القادر محمد عطية، الحديث في النظرية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية،مصر،2005.
- 45- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية" تحليل جزئي وكلي للمبادئ"،الدار الجامعية،مصر،2000.
- 46- عطون مروان ، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992 .
- 47- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،ط(3) ،الأردن،2013.
- 48- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- 49- كنج ماهر شكري وعطون مروان ، المالية الدولية"العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،2004.
- 50- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2،2003.
- 51- لعويصات جمال الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2000.
- 52- محمود يونس محمد ونجا على عبد الوهاب ، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية،مصر،2009.
- 53- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ،مصر،2007.
- 54- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب،مصر،.1997.
- 55- مطر موسى سعيد وآخرون ،التمويل الدولي،دار صفاء،الأردن،2008.
- 56- معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع،الأردن ،2006.
- 57- مقلد رمضان محمد ونجا عبد الوهاب ، مبادئ الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر،2007.

- 60- مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007
- 61- ناصف إيمان عطية وعمارة هشام محمد ،مبادئ الإقتصاد الدولي،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2008.
- 62- ندى عبد المجيد،مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية،دار هومة للنشر،الجزائر،2001.
- 63- هجير عدنان زكي أمين، الإقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع الأردن،2010.
- 64- هندي منير إبراهيم الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،توزيع منشأة المعارف مصر،1998.
- 65- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني،لبنان،2001.

1. قائمة الاطروحات:

- 1- بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2010-2011.
- 2- بطاهر علي،اصلاحات النظام المصرفي في الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية،اطروحة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005-2006.
- 3- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني"دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية،جامعة تلمسان، الجزائر،2013-2014.

- 4- بن الزاوي عبد الرزاق ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007 ، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 5- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010))، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 6- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001/2002.
- 7- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و نمو الاقتصادي: رداة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص14.
- 8- سي محمد كمال، بعنوان " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- 9- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 10- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" عرض و مقارنة تجارب :المكسيك، تونس والسنغال" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2010.



- 11- مشهور هذلول بريور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف ، الأردن،2008

II. قائمة المجلات:

- 1- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد07،المجلد4، العراق،2011 .
- 2- مجلة سياسات دولية، العدد144 ،مصر أبريل2001 .
- 3- سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23 ،الكويت، نوفمبر2003 .
- 4- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد01 ، المجلد العشرون، يونيو2004، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 5- مجلة الباحث،العدد09،2011،جامعة تبسة،الجزائر.
- 6- مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، الأعداد:  
-07، (2009)  
-11، (2012)
- 7- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر الأعداد:  
-01، (2004)  
-04، (2008)  
-07، (2011).
- 8- مجلة المناجمنت، العدد01، جامعة تلمسان الجزائر، 2002 .
- 9- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة ، الجزائر، الأعداد:  
-05، (2009)

13-، (2013)

- 10- مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، جامعة قسنطينة، الجزائر،2000.
- 11- مجلة البحوث و الدراسات،العدد12، جامعة قسنطينة، الجزائر،1999،ص114.
- 12- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 13- مجلة التمويل والتنمية، العدد02،جويلية،1993،تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- 14- مجلة تنمية الرافدين، العدد 31،العراق،2009.
- 15- سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد24،الكويت،2004.
- 16- مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية،العدد39،العراق،2012.
- 17- مجلة قضايا اقتصادية،تصدر صندوق النقد الدولي،العدد38، واشنطن،2006.
- 18- مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان،2009.
- 19- مجلة دراسات العلوم الإدارية،العدد02،المجلد 36،الأردن،2009.
- 20- مجلة المصرفي، إدارة البحوث و ،العدد 58،السودان، ديسمبر2010.
- 21- مجلة الاستراتيجية و التنمية،العدد 01،جامعة مستغانم، الجزائري،جوان 2011.
- 22- مجلة إضاءات،معهد الدراسات المصرفية،العدد12، الكويت،2011.
- 23- المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد25، العراق،2009.
- 24- المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي ،العراق،2012.
- 25- المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والإئتمان ،البنك المركزي العراقي ، العراق،2011.

III. قائمة الملتقيات:

- 1- ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، 6-7 أبريل 2011.
- 2- الملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- 3- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.
- 1- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-الواقعي والتحديات-جامعة الشلف الجزائر، 14/15 ديسمبر 2004.
- 2- الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 3- المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن 16-18 ماي 2007.
- 4- ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، الجزائر.

IV. التقارير:

- 1- علي توفيق الصادق و آخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003.
- 2- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2013).
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.
- 4- إحصائيات التجارة الخارجية، 2013.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الاجنبية

**I. Les ouvrages**

- 1- Alain samuelson, **Economie Internationale Contemporaine « aspects réels et monétaires »**, Presses Universitaires Grenoble, pris, 1991.
- 2- Antoine bouvert ,henristerdyniak, **les modèles de taux de change,équilibre de long terme,dynamique et hystérèse**,paris,avril 2005.
- 3- Bernard Mardis,Oliver L S ,**Risque de change et estion de la tresorerie internationale**, Dunod Bordas, Paris, 1981.
- 4- Clark et autres,**le mangement des risques internationaux**,economica.
- 5- Hervé JOLY et d'autres, **LE TAUX DE CHANGE REEL D'EQUILIBRE Une introduction**, MINISTERE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES,PARIS ,1996.
- 6- Marc Siroèn,**finances internationales**,Arnaud colin ,paris,1993
- 7- Michel Jura, **Techniques Financiere Internationales**, Dunod,Paris,2 eme Edition ,2003.
- 8- Katarzyna Lada, Piotr Wójcik, **VEC model– the influence of export on economic growth**, Macroeconometrics, handout 4,2007.

**II. Revues :**

- 1- Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1,2009 .
- 2- International Research Journal of Finance and Economics , Issue 49,2010.
- 3- El-Bahith Review ,N 14 , Université d'Alger Ouargla,2014.
- 4- Bulietin d'information .N° 1+3. 1998. Université Mouloud MAMMERRI deTizi-Ouzou .
- 5- Multinational Business Review, Vol. 11 Iss 2,2003.
- 6- revue du finance et développement, décembre 2004
- 7- Journal of Economic Studies, Vol. 19 Iss: 4,1992.
- 8- Journal of Economic Studies,Vol. 39 Iss 6,2001, Paris.
- 9- International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2,2008.
- 10- Panoeconomicus, Tunisie,2008.
- 11- ,Competitiveness Review, An International Business Journal, Vol. 21 Iss 3,2011.
- 12- Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3,2011.

- 13- centres De Publication Universitaire,Tunisie,2005
- 14- Essays in Honor of Lawrence, 1995.
- 15- Centre De Publication Universitaire,Tunis,2007.
- 16- Journal of Economic Studies, Vol. 26 Iss 2,1999.
- 17- Finances et développement,N02, v4,washington,juin1997.
- 18- Finances internationales ,Paris,1993.
- 19- Rueus. Tsay, Inc, Hoboken, New Jersey, Canada. Second Edition,2005.
- 20- Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies,Vol. 3 Iss 3 ,2010.
- 21- Journal of Economic Studies, Vol. 35 Iss 2 ,2008.
- 22- *Revue Campus*, N°7.
- 23- Directorate General of Anti-Dumping & Ministry of Commerce, India,1995

### III. Les conférences:

- 1- Econometrics Working Paper, University of Victoria, Canada,2006.
- 2- IMF Working Paper, June 2007.

### IV. LES TESES:

- 1- Adouka lakhdar ,**Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles E C M** ,Thèse pour obtention de doctorat Es-siences en Siences Economique,Option :Gestion,Univercite de Tlemcen,2010-2011.
- 2- BOUCHETA Yahia, **Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien**, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences EconomiquesOption: Finance, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD TLEMEN,2013-2014.

### V. Lest rapports

- 1- International Financier Statistics, yearbook, 1999, 2001, 2002, 2003.
- 2- Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01, **Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises**, www.Droit-Afrique.com Algérie
- 3- Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01, **Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises**, www.Droit-Afrique.com Algérie
- 4- Banque d'ALGERIE, Rapport, 2004.

- 5- Banque de France, **Balance des paiements de la France**, janvier 2011
- 6- ons ,mars2014 .

I . قائمة المواقع الإلكترونية

- 1- [www.siyassa.org.eg](http://www.siyassa.org.eg).
- 2- WWW.IMF.ORG; STAT.DAT.ALGERIA 21/05/2009
- 3- محافظ بنك الجزائر، 2013، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
- 4- [www.stat.psu.edu/~mga/401/tables/Chi-square-table.pdf](http://www.stat.psu.edu/~mga/401/tables/Chi-square-table.pdf)
- 5- [www.pratiquesciencesociales.net](http://www.pratiquesciencesociales.net)
- 6- [www.socr.ucla.edu/applets.dir/f\\_table](http://www.socr.ucla.edu/applets.dir/f_table).
- 7- [www.iqtissad.blogspot.com](http://www.iqtissad.blogspot.com)
- 8- :[https://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin\\_Watson\\_tables.pdf](https://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin_Watson_tables.pdf)

الملاحق

## الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في الدراسة

السنة	BC	TCN	BC	TCN	P	P
	(بالارقام القياسية)	(بالأرقام القياسية)	(بالارقام القياسية)	(بالأرقام القياسية)	(بالارقام القياسية)	(بالارقام القياسية)
1990	4.17	8,96	33.90	11.90	22.26	78.11
1991	5.46	18,47	44.39	24.55	18.62	65.33
1992	3.20	21,84	26.02	29.01	20.05	70.35
1993	-6.94	23,35	-56.42	31.02	17.80	62.46
1994	-0.26	35,06	-2.11	46.58	16.30	57.19
1995	-9.07	47,66	-73.74	63.33	17.60	61.75
1996	4.12	54,75	33.50	72.75	21.70	76.14
1997	5.69	57,71	46.26	76.68	19.49	68.39
1998	1.51	58,74	12.07	78.05	12.94	45.40
1999	3.36	66,57	27.32	88.46	17.91	62.84
2000	12.30	75,26	100	100	28.50	100
2001	9.61	77,22	78.13	102.60	24.85	87.19
2002	6.70	79,68	54.47	105.86	25.24	88.56
2003	11.14	77,39	90.57	102.84	28.96	101.61
2004	14.27	72,06	116.02	95.75	38.66	135.64
2005	26.47	73,28	215.20	97.36	54.64	191.72
2006	34.06	72,65	276.91	96.53	65.85	231.05
2007	34.23	69,29	278.29	92.07	74.95	262.98
2008	40.52	64,58	329.43	85.81	99.97	350.77
2009	7.78	72,65	63.25	96.53	62.25	218.42
2010	18.20	74,39	147.97	98.84	80.15	281.22
2011	25.96	72,94	211.06	96.91	112.94	396.28
2012	20.17	77,54	163.98	103.02	111.05	389.65
2013	9.41	78,15	76.50	103.84	108.60	381.05

المصدر: -TCN (سعر صرف رسمي: عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي) FMI.

BC- (رصيد الميزان التجاري: بالمليار دولار أمريكي) احصائيات بنك الجزائر.

P- : (أسعار البترول)

-باتخاذ سنة الأساس 2000 بالنسبة لمتغيرات الدراسة، تم حساب الأرقام القياسية على طريقة الرقم القياسي

التجميحي البسيط = السنوات/سنة الأساس\*100



## الملحق رقم (02): نتائج إستقرارية السلسلة BC

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.554812	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(BC,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 21:04  
 Sample (adjusted): 1992 2013  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.520089	0.0010
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(BC,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 21:10  
 Sample (adjusted): 1992 2013  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.254118	0.227192	-5.520089	0.0000
C	33.12017	38.08628	0.869609	0.3954
@TREND("1990")	-2.027160	2.708090	-0.748557	0.4633
R-squared	0.617998	Mean dependent var		-3.499545
Adjusted R-squared	0.577787	S.D. dependent var		123.9098
S.E. of regression	80.51395	Akaike info criterion		11.74086
Sum squared resid	123167.4	Schwarz criterion		11.88964
Log likelihood	-126.1495	Hannan-Quinn criter.		11.77591
F-statistic	15.36898	Durbin-Watson stat		2.071359
Prob(F-statistic)	0.000107			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.648404	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(BC,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 21:12  
 Sample (adjusted): 1992 2013  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.234983	0.218643	-5.648404	0.0000
R-squared	0.602726	Mean dependent var		-3.499545
Adjusted R-squared	0.602726	S.D. dependent var		123.9098
S.E. of regression	78.09988	Akaike info criterion		11.59824
Sum squared resid	128091.4	Schwarz criterion		11.64784
Log likelihood	-126.5807	Hannan-Quinn criter.		11.60993
Durbin-Watson stat	2.022444			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الملحق رقم (03): نتائج إستقرارية السلسلة TCN

Null Hypothesis: D(TCN) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.076972	0.0433
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TCN,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 21:15  
 Sample (adjusted): 1992 2013  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN(-1))	-0.608728	0.197834	-3.076972	0.0059
C	1.997151	1.549695	1.288738	0.2122
R-squared	0.321292	Mean dependent var		-0.524091
Adjusted R-squared	0.287357	S.D. dependent var		7.308320
S.E. of regression	6.169552	Akaike info criterion		6.563638
Sum squared resid	761.2675	Schwarz criterion		6.662823
Log likelihood	-70.20001	Hannan-Quinn criter.		6.587003
F-statistic	9.467756	Durbin-Watson stat		1.850673
Prob(F-statistic)	0.005947			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

Null Hypothesis: D(TCN) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.491545	0.0652
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TCN,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 21:16  
 Sample (adjusted): 1992 2013  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN(-1))	-0.779888	0.223365	-3.491545	0.0024
C	7.090540	3.716873	1.907663	0.0717
@TREND("1990")	-0.350758	0.234085	-1.498421	0.1505
R-squared	0.393020	Mean dependent var		-0.524091
Adjusted R-squared	0.329127	S.D. dependent var		7.308320
S.E. of regression	5.986012	Akaike info criterion		6.542852
Sum squared resid	680.8144	Schwarz criterion		6.691630
Log likelihood	-68.97137	Hannan-Quinn criter.		6.577899
F-statistic	6.151258	Durbin-Watson stat		1.791990
Prob(F-statistic)	0.008713			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

Null Hypothesis: D(TCN) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.778964	0.0078
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TCN,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 21:17  
 Sample (adjusted): 1992 2013  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN(-1))	-0.473922	0.170539	-2.778964	0.0112
R-squared	0.264931	Mean dependent var		-0.524091
Adjusted R-squared	0.264931	S.D. dependent var		7.308320
S.E. of regression	6.265875	Akaike info criterion		6.552503
Sum squared resid	824.4850	Schwarz criterion		6.602095
Log likelihood	-71.07753	Hannan-Quinn criter.		6.564185
Durbin-Watson stat	1.944933			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الملحق رقم (4): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: BC  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/25/15 Time: 11:30  
 Sample: 1990 2013  
 Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	0.514163	0.141965	3.621748	0.0016
TCN	1.356230	0.593494	2.285164	0.0328
C	-103.3114	43.02500	-2.401195	0.0257
R-squared	0.631704	Mean dependent var		86.84792
Adjusted R-squared	0.596628	S.D. dependent var		111.9847
S.E. of regression	71.12325	Akaike info criterion		11.48317
Sum squared resid	106228.9	Schwarz criterion		11.63043
Log likelihood	-134.7981	Hannan-Quinn criter.		11.52224
F-statistic	18.00964	Durbin-Watson stat		0.834561
Prob(F-statistic)	0.000028			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

## الملحق رقم (05): اختبار عدم تجانس الخطأ (اختبار Breusch-Pagan-Godfrey)

## Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	6.952271	Prob. F(2,21)	0.0048
Obs*R-squared	9.560619	Prob. Chi-Square(2)	0.0084
Scaled explained SS	9.123011	Prob. Chi-Square(2)	0.0104

## Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/25/15 Time: 15:26

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1338.444	3505.405	-0.381823	0.7064
P	37.59533	11.56645	3.250379	0.0038
TCN	-3.634752	48.35411	-0.075169	0.9408

R-squared	0.398359	Mean dependent var	4426.202
Adjusted R-squared	0.341060	S.D. dependent var	7138.484
S.E. of regression	5794.673	Akaike info criterion	20.28373
Sum squared resid	7.05E+08	Schwarz criterion	20.43099
Log likelihood	-240.4048	Hannan-Quinn criter.	20.32280
F-statistic	6.952271	Durbin-Watson stat	1.111753
Prob(F-statistic)	0.004820		

## الملحق رقم (06): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 06/25/15 Time: 21:24

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.498	0.498	6.7352	0.009
		2	0.236	-0.016	8.3203	0.016
		3	0.097	-0.020	8.5973	0.035
		4	-0.091	-0.171	8.8574	0.065
		5	-0.375	-0.355	13.475	0.019
		6	-0.303	0.053	16.648	0.011
		7	-0.222	-0.014	18.463	0.010
		8	-0.154	0.007	19.394	0.013
		9	-0.126	-0.110	20.052	0.018
		10	-0.122	-0.239	20.710	0.023
		11	-0.103	-0.081	21.219	0.031
		12	-0.199	-0.256	23.283	0.025

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8



## الملحق رقم (07): دالة الارتباط الذاتي لمربعات للبواقي

Date: 06/25/15 Time: 21:26

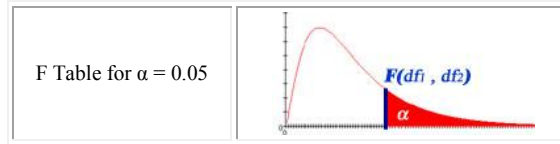
Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.466	5.8832	0.015
		2	0.141	6.4444	0.040
		3	-0.081	6.6401	0.084
		4	-0.096	6.9304	0.140
		5	0.116	7.3732	0.194
		6	0.134	7.9978	0.238
		7	0.192	9.3471	0.229
		8	0.007	9.3490	0.314
		9	-0.116	9.9065	0.358
		10	-0.066	10.100	0.432
		11	-0.025	10.129	0.519
		12	-0.054	10.282	0.591

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviewse8

الملحق رقم (08): جدول توزيع فيشر F



/	df <sub>1</sub> =1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	24	30	40	60	120	∞
df <sub>2</sub> =1	161.4476	199.5000	215.7073	224.5832	230.1619	233.9860	236.7684	238.8827	240.5433	241.8817	243.9060	245.9499	248.0131	249.0518	250.0951	251.1432	252.1957	253.2529	254.3144
2	18.5128	19.0000	19.1643	19.2468	19.2964	19.3295	19.3532	19.3710	19.3848	19.3959	19.4125	19.4291	19.4458	19.4541	19.4624	19.4707	19.4791	19.4874	19.4957
3	10.1280	9.5521	9.2766	9.1172	9.0135	8.9406	8.8867	8.8452	8.8123	8.7855	8.7446	8.7029	8.6602	8.6385	8.6166	8.5944	8.5720	8.5494	8.5264
4	7.7086	6.9443	6.5914	6.3882	6.2561	6.1631	6.0942	6.0410	5.9988	5.9644	5.9117	5.8578	5.8025	5.7744	5.7459	5.7170	5.6877	5.6581	5.6281
5	6.6079	5.7861	5.4095	5.1922	5.0503	4.9503	4.8759	4.8183	4.7725	4.7351	4.6777	4.6188	4.5581	4.5272	4.4957	4.4638	4.4314	4.3985	4.3650
6	5.9874	5.1433	4.7571	4.5337	4.3874	4.2839	4.2067	4.1468	4.0990	4.0600	3.9999	3.9381	3.8742	3.8415	3.8082	3.7743	3.7398	3.7047	3.6689
7	5.5914	4.7374	4.3468	4.1203	3.9715	3.8660	3.7870	3.7257	3.6767	3.6365	3.5747	3.5107	3.4445	3.4105	3.3758	3.3404	3.3043	3.2674	3.2298
8	5.3177	4.4590	4.0662	3.8379	3.6875	3.5806	3.5005	3.4381	3.3881	3.3472	3.2839	3.2184	3.1503	3.1152	3.0794	3.0428	3.0053	2.9669	2.9276
9	5.1174	4.2565	3.8625	3.6331	3.4817	3.3738	3.2927	3.2296	3.1789	3.1373	3.0729	3.0061	2.9365	2.9005	2.8637	2.8259	2.7872	2.7475	2.7067
10	4.9646	4.1028	3.7083	3.4780	3.3258	3.2172	3.1355	3.0717	3.0204	2.9782	2.9130	2.8450	2.7740	2.7372	2.6996	2.6609	2.6211	2.5801	2.5379
11	4.8443	3.9823	3.5874	3.3567	3.2039	3.0946	3.0123	2.9480	2.8962	2.8536	2.7876	2.7186	2.6464	2.6090	2.5705	2.5309	2.4901	2.4480	2.4045
12	4.7472	3.8853	3.4903	3.2592	3.1059	2.9961	2.9134	2.8486	2.7964	2.7534	2.6866	2.6169	2.5436	2.5055	2.4663	2.4259	2.3842	2.3410	2.2962
13	4.6672	3.8056	3.4105	3.1791	3.0254	2.9153	2.8321	2.7669	2.7144	2.6710	2.6037	2.5331	2.4589	2.4202	2.3803	2.3392	2.2966	2.2524	2.2064
14	4.6001	3.7389	3.3439	3.1122	2.9582	2.8477	2.7642	2.6987	2.6458	2.6022	2.5342	2.4630	2.3879	2.3487	2.3082	2.2664	2.2229	2.1778	2.1307
15	4.5431	3.6823	3.2874	3.0556	2.9013	2.7905	2.7066	2.6408	2.5876	2.5437	2.4753	2.4034	2.3275	2.2878	2.2468	2.2043	2.1601	2.1141	2.0658
16	4.4940	3.6337	3.2389	3.0069	2.8524	2.7413	2.6572	2.5911	2.5377	2.4935	2.4247	2.3522	2.2756	2.2354	2.1938	2.1507	2.1058	2.0589	2.0096
17	4.4513	3.5915	3.1968	2.9647	2.8100	2.6987	2.6143	2.5480	2.4943	2.4499	2.3807	2.3077	2.2304	2.1898	2.1477	2.1040	2.0584	2.0107	1.9604
18	4.4139	3.5546	3.1599	2.9277	2.7729	2.6613	2.5767	2.5102	2.4563	2.4117	2.3421	2.2686	2.1906	2.1497	2.1071	2.0629	2.0166	1.9681	1.9168
19	4.3807	3.5219	3.1274	2.8951	2.7401	2.6283	2.5435	2.4768	2.4227	2.3779	2.3080	2.2341	2.1555	2.1141	2.0712	2.0264	1.9795	1.9302	1.8780
20	4.3512	3.4928	3.0984	2.8661	2.7109	2.5990	2.5140	2.4471	2.3928	2.3479	2.2776	2.2033	2.1242	2.0825	2.0391	1.9938	1.9464	1.8963	1.8432
21	4.3248	3.4668	3.0725	2.8401	2.6848	2.5727	2.4876	2.4205	2.3660	2.3210	2.2504	2.1757	2.0960	2.0540	2.0102	1.9645	1.9165	1.8657	1.8117
22	4.3009	3.4434	3.0491	2.8167	2.6613	2.5491	2.4638	2.3965	2.3419	2.2967	2.2258	2.1508	2.0707	2.0283	1.9842	1.9380	1.8894	1.8380	1.7831
23	4.2793	3.4221	3.0280	2.7955	2.6400	2.5277	2.4422	2.3748	2.3201	2.2747	2.2036	2.1282	2.0476	2.0050	1.9605	1.9139	1.8648	1.8128	1.7570
24	4.2597	3.4028	3.0088	2.7763	2.6207	2.5082	2.4226	2.3551	2.3002	2.2547	2.1834	2.1077	2.0267	1.9838	1.9390	1.8920	1.8424	1.7896	1.7330
25	4.2417	3.3852	2.9912	2.7587	2.6030	2.4904	2.4047	2.3371	2.2821	2.2365	2.1649	2.0889	2.0075	1.9643	1.9192	1.8718	1.8217	1.7684	1.7110
26	4.2252	3.3690	2.9752	2.7426	2.5868	2.4741	2.3883	2.3205	2.2655	2.2197	2.1479	2.0716	1.9898	1.9464	1.9010	1.8533	1.8027	1.7488	1.6906
27	4.2100	3.3541	2.9604	2.7278	2.5719	2.4591	2.3732	2.3053	2.2501	2.2043	2.1323	2.0558	1.9736	1.9299	1.8842	1.8361	1.7851	1.7306	1.6717
28	4.1960	3.3404	2.9467	2.7141	2.5581	2.4453	2.3593	2.2913	2.2360	2.1900	2.1179	2.0411	1.9586	1.9147	1.8687	1.8203	1.7689	1.7138	1.6541
29	4.1830	3.3277	2.9340	2.7014	2.5454	2.4324	2.3463	2.2783	2.2229	2.1768	2.1045	2.0275	1.9446	1.9005	1.8543	1.8055	1.7537	1.6981	1.6376
30	4.1709	3.3158	2.9223	2.6896	2.5336	2.4205	2.3343	2.2662	2.2107	2.1646	2.0921	2.0148	1.9317	1.8874	1.8409	1.7918	1.7396	1.6835	1.6223
40	4.0847	3.2317	2.8387	2.6060	2.4495	2.3359	2.2490	2.1802	2.1240	2.0772	2.0035	1.9245	1.8389	1.7929	1.7444	1.6928	1.6373	1.5766	1.5089
60	4.0012	3.1504	2.7581	2.5252	2.3683	2.2541	2.1665	2.0970	2.0401	1.9926	1.9174	1.8364	1.7480	1.7001	1.6491	1.5943	1.5343	1.4673	1.3893
120	3.9201	3.0718	2.6802	2.4472	2.2899	2.1750	2.0868	2.0164	1.9588	1.9105	1.8337	1.7505	1.6587	1.6084	1.5543	1.4952	1.4290	1.3519	1.2539
∞	3.8415	2.9957	2.6049	2.3719	2.2141	2.0986	2.0096	1.9384	1.8799	1.8307	1.7522	1.6664	1.5705	1.5173	1.4591	1.3940	1.3180	1.2214	1.0000



الملحق رقم (10): جدول كاي تربيع  $\chi^2$

Percentage Points of the  $\chi^2$  Distribution;  $\chi^2_{v,\alpha}$   
 $P(\chi^2 > \chi^2_{v,\alpha}) = \alpha$



v	$\alpha$														
	0.001	0.005	0.010	0.025	0.050	0.100	0.250	0.500	0.750	0.900	0.950	0.975	0.990	0.995	0.999
1	10.83	7.88	6.63	5.02	3.84	2.71	1.32	0.45	0.10	0.02					
2	13.82	10.60	9.21	7.38	5.99	4.61	2.77	1.39	0.58	0.21	0.10	0.05	0.02	0.01	
3	16.27	12.84	11.34	9.35	7.81	6.25	4.11	2.37	1.21	0.58	0.35	0.22	0.11	0.07	0.02
4	18.47	14.86	13.28	11.14	9.49	7.78	5.39	3.36	1.92	1.06	0.71	0.48	0.30	0.21	0.09
5	20.52	16.75	15.09	12.83	11.07	9.24	6.63	4.35	2.67	1.61	1.15	0.83	0.55	0.41	0.21
6	22.46	18.55	16.81	14.45	12.59	10.64	7.84	5.35	3.45	2.20	1.64	1.24	0.87	0.68	0.38
7	24.32	20.28	18.48	16.01	14.07	12.02	9.04	6.35	4.25	2.83	2.17	1.69	1.24	0.99	0.60
8	26.12	21.95	20.09	17.53	15.51	13.36	10.22	7.34	5.07	3.49	2.73	2.18	1.65	1.34	0.86
9	27.88	23.59	21.67	19.02	16.92	14.68	11.39	8.34	5.90	4.17	3.33	2.70	2.09	1.73	1.15
10	29.59	25.19	23.21	20.48	18.31	15.99	12.55	9.34	6.74	4.87	3.94	3.25	2.56	2.16	1.48
11	31.26	26.76	24.72	21.92	19.68	17.28	13.70	10.34	7.58	5.58	4.57	3.82	3.05	2.60	1.83
12	32.91	28.30	26.22	23.34	21.03	18.55	14.85	11.34	8.44	6.30	5.23	4.40	3.57	3.07	2.21
13	34.53	29.82	27.69	24.74	22.36	19.81	15.98	12.34	9.30	7.04	5.89	5.01	4.11	3.57	2.62
14	36.12	31.32	29.14	26.12	23.68	21.06	17.12	13.34	10.17	7.79	6.57	5.63	4.66	4.07	3.04
15	37.70	32.80	30.58	27.49	25.00	22.31	18.25	14.34	11.04	8.55	7.26	6.26	5.23	4.60	3.48
16	39.25	34.27	32.00	28.85	26.30	23.54	19.37	15.34	11.91	9.31	7.96	6.91	5.81	5.14	3.94
17	40.79	35.72	33.41	30.19	27.59	24.77	20.49	16.34	12.79	10.09	8.67	7.56	6.41	5.70	4.42
18	42.31	37.16	34.81	31.53	28.87	25.99	21.60	17.34	13.68	10.86	9.39	8.23	7.01	6.26	4.90
19	43.82	38.58	36.19	32.85	30.14	27.20	22.72	18.34	14.56	11.65	10.12	8.91	7.63	6.84	5.41
20	45.31	40.00	37.57	34.17	31.41	28.41	23.83	19.34	15.45	12.44	10.85	9.59	8.26	7.43	5.92
21	46.80	41.40	38.93	35.48	32.67	29.62	24.93	20.34	16.34	13.24	11.59	10.28	8.90	8.03	6.45
22	48.27	42.80	40.29	36.78	33.92	30.81	26.04	21.34	17.24	14.04	12.34	10.98	9.54	8.64	6.98
23	49.73	44.18	41.64	38.08	35.17	32.01	27.14	22.34	18.14	14.85	13.09	11.69	10.20	9.26	7.53
24	51.18	45.56	42.98	39.36	36.42	33.20	28.24	23.34	19.04	15.66	13.85	12.40	10.86	9.89	8.08
25	52.62	46.93	44.31	40.65	37.65	34.38	29.34	24.34	19.94	16.47	14.61	13.12	11.52	10.52	8.65
30	59.70	53.67	50.89	46.98	43.77	40.26	34.80	29.34	24.48	20.60	18.49	16.79	14.95	13.79	11.59
40	73.40	66.77	63.69	59.34	55.76	51.81	45.62	39.34	33.66	29.05	26.51	24.43	22.16	20.71	17.92
50	86.66	79.49	76.15	71.42	67.50	63.17	56.33	49.33	42.94	37.69	34.76	32.36	29.71	27.99	24.67
60	99.61	91.95	88.38	83.30	79.08	74.40	66.98	59.33	52.29	46.46	43.19	40.48	37.48	35.53	31.74
70	112.32	104.21	100.43	95.02	90.53	85.53	77.58	69.33	61.70	55.33	51.74	48.76	45.44	43.28	39.04
80	124.84	116.32	112.33	106.63	101.88	96.58	88.13	79.33	71.14	64.28	60.39	57.15	53.54	51.17	46.52
90	137.21	128.30	124.12	118.14	113.15	107.57	98.65	89.33	80.62	73.29	69.13	65.65	61.75	59.20	54.16
100	149.45	140.17	135.81	129.56	124.34	118.30	109.14	99.33	90.13	82.36	77.93	74.22	70.06	67.33	61.92

Source: [stat.psu.edu/~mga/401/tables/Chi-square-table.pdf](http://stat.psu.edu/~mga/401/tables/Chi-square-table.pdf)





## ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف - الميزان التجاري - تخفيض قيمة العملة المحلية - رفع قيمة العملة.

### Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la relation existante entre des changements des taux de change et le balance commercial , ainsi que d'accentuer des effets du taux de change surtout en ce qui concerne la politique dévaluation de la monnaie locale, qui est entrée dans le cadre du programme de réforme structurel et son rôle dans la réduction du déficit dans la balance commerciale par la formulation d'un modèle standard de l'impact de fluctuations de taux de change et le dinar Algérien par rapport au dollar Américain sur la balance commerciale pendant la période de janvier 1990 jusqu'a la fin décembre 2013.

Cette étude est arriver a ce que la politique de taux de change suivi en Algérie na pas été efficace dans la correction du déséquilibre dans la balance commerciale qui se réfère a la nature de l'économie nationale qui est basée sur les exportations des hydrocarbures évalués comme l'OPEP

Mots-clés : le taux de change-balance commerciale - dévaluation de la monnaie locale- Réévaluation de la monnaie.

